



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

१८३३ ३१ ३५
६५ १६ ३५

بود قلم کتب کتابخانه ملی
 بشماره
 ثبت گردید ۲۲۸۱۵

کتابخانه ملی
 د

۱۱۹۱



کتابخانه ملی

کتابخانه ملی

۱۱۹۱

۱۱۹۱



مجهز من البها. وهو حسن المصطفى الطاهر ودر جميع البهارة والده را جود على الله است.

افری سرح
نولہ عبد بیدع مر نولہ علی

في ان يطعم محمدنا او نزل من تحت الظلمة المستنة الى سرور

فوله انطق الموحدين
عن الانبياء وما فيها

بنحوه المنظره والمدير كذا

...

الامم

卷之八

3

卷之四

101

THE END OF THE LINE

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز

بهاية الأمانه كلما ازدادت مطلا وتويفا اذ لا راحنا وتويفا فلم اخذ
من اسعافهم بما اذبحوا ولا بصالحهم الى غايته ما التمسوا فوجهت ركب النظر
الى مقاصد ميانها وسجيت مطاوعا لبيان في مبالك دلالاتها وشرحتها
شرحاً كشف الاغداق عن وجوه فرايد فوائدها فقاط اللالى على معاند قواعدها
وضممت اليها من الابحاث الشريفة والنكات للطيفة ما خلت عنه ولا بد منها
بعبادات زائقة تباينها الاذهان وتقررات شائقة يعجب سماعها
الاذان وسميت بجور القواعد المنطقية في شرح الوسائل الشمسية وحدثت

على الحضرة من خضه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية وجعلت
بتصاعد رتبته مراتب الدنيا والدين وبطاطاء ذوق سرادقات دولته وقاب
الملوك والاطمين وهو المخدم الاعظم ودهستور اعظم الوزراء في العالم صان
التيقن والقلم سيات الغايات في نصب ليايات التعادلات البائع في شانه
العدل اقصى النهايات ناظوره ديوان الوزارة عين اعيان الافادة الاخر
غرة القراء لوايح التعادلات الابدية القايح من همته العليا ردايح العناية السرمية
ممهّد قواعدها للروبايته مؤسس مبادئ الدولة السلطانية العالي يعنان
الجلال طيات قبالة التالي لبيان الاقبال يات جلالة ظل الله على العالمين
ملجأ الافاضل والعالمين شرع الحق والدولة والدين رشدا الاسلام ومرشدا

المسلمين شمر الله لقبته من عنده شرفا لانه شرف دين الهدى شيمه ان

الاذان قد توجب الاذهان الى مقصد من اللفظ
والدلالة والموضوع وتقررات شائقة اي
منه من الشوق الى بسبق وتميز وصف

على الحضرة من خضه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية وجعلت
بتصاعد رتبته مراتب الدنيا والدين وبطاطاء ذوق سرادقات دولته وقاب
الملوك والاطمين وهو المخدم الاعظم ودهستور اعظم الوزراء في العالم صان
التيقن والقلم سيات الغايات في نصب ليايات التعادلات البائع في شانه
العدل اقصى النهايات ناظوره ديوان الوزارة عين اعيان الافادة الاخر
غرة القراء لوايح التعادلات الابدية القايح من همته العليا ردايح العناية السرمية
ممهّد قواعدها للروبايته مؤسس مبادئ الدولة السلطانية العالي يعنان
الجلال طيات قبالة التالي لبيان الاقبال يات جلالة ظل الله على العالمين
ملجأ الافاضل والعالمين شرع الحق والدولة والدين رشدا الاسلام ومرشدا

الافاضل والعالمين شرع الحق والدولة والدين رشدا الاسلام ومرشدا

الافاضل والعالمين

من ادراك سلوك طريق ولم يشاهد لكن عرفه اما من عرفه على بصيرة في سلوكه
 اما على بيان الحاجة اليه فلا انه لم يعلم غايته العلم والغرض عنه لكان طلبه عبثا او
 اما على موضوعه فلا ان تمايز العلوم يحسب تمايز الموضوعات فان علم الفقه
 مثلا اما امتاز من علم اصول الفقه لان علم الفقه مثلا يحتاج فيمن من افعال
 المكلفين من حيث انها محل تحريم ونسخ وتفسد علم اصول الفقه يبحث عن ادلة
 التمهية من حيث انها تستنبط عنها الاحكام الشرعية فلما كان لهذا موضوع
 ولد ذلك موضوع اخر صار علمين متميزين منفردا كل واحد منهما عن الآخر فلو
 لم يعرف الشارع في العلم ان موضوعه اتي شئ هو لم يميز العلم للمظهر عنده ولم يكن
 له في طلبه بصيرة ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه ودره
 في بحث واصلا لا محال في البحث بتقسيم العلم الى المتصور والتصديق اتوقف بيان
 الحاجة اليه فالعلم اما ان تصور فقط اي تصور الحكم مع وبقال له التصور السانج
 كنصور الانسان من غير حكم عليه بنفي او اثبات ولما تصور مع حكم ويقال
 للجموع تصديق كما اذا تصورنا الانسان وحكمنا عليه بانه كاتيل وليس بكتاب
 اما التصور فهو حصول صورة الشئ في العقل فليس معنى تصورنا الانسان الا ان
 نرسم فيه صورة في العقل بما يمتاز الانسان عن غيره عند العقل كما ثبت صور
 الشئ في المرآة الا ان المرآة لا ثبت فيها الا مثل الحسوس والنفس مرة تنطبع
 فيها مثل المعقولات والحسوس فانقولوه وهو حصول صورة الشئ في العقل

وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى
 اجمال هذه السمة اسوة ثمانية منها متعلق
 بالعلم المظهر وسوجه للمزيد في علم الطالب
 وان زيادة بصيرته في اجابته واحد منها متعلق
 بطريق استغفارة اعني بها حسا لا لفظا والاشارة

لا يشترط في العلم ان يكون له موضوع
 فانه كما يتبين ان موضوعه
 ولا بد ان يكون له موضوع
 فانه كما يتبين ان موضوعه
 لا يشترط في العلم ان يكون له موضوع
 فانه كما يتبين ان موضوعه

من ادراك سلوك طريق ولم يشاهد لكن عرفه اما من عرفه على بصيرة في سلوكه
 اما على بيان الحاجة اليه فلا انه لم يعلم غايته العلم والغرض عنه لكان طلبه عبثا او
 اما على موضوعه فلا ان تمايز العلوم يحسب تمايز الموضوعات فان علم الفقه
 مثلا اما امتاز من علم اصول الفقه لان علم الفقه مثلا يحتاج فيمن من افعال
 المكلفين من حيث انها محل تحريم ونسخ وتفسد علم اصول الفقه يبحث عن ادلة
 التمهية من حيث انها تستنبط عنها الاحكام الشرعية فلما كان لهذا موضوع
 ولد ذلك موضوع اخر صار علمين متميزين منفردا كل واحد منهما عن الآخر فلو
 لم يعرف الشارع في العلم ان موضوعه اتي شئ هو لم يميز العلم للمظهر عنده ولم يكن
 له في طلبه بصيرة ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه ودره
 في بحث واصلا لا محال في البحث بتقسيم العلم الى المتصور والتصديق اتوقف بيان
 الحاجة اليه فالعلم اما ان تصور فقط اي تصور الحكم مع وبقال له التصور السانج
 كنصور الانسان من غير حكم عليه بنفي او اثبات ولما تصور مع حكم ويقال
 للجموع تصديق كما اذا تصورنا الانسان وحكمنا عليه بانه كاتيل وليس بكتاب
 اما التصور فهو حصول صورة الشئ في العقل فليس معنى تصورنا الانسان الا ان
 نرسم فيه صورة في العقل بما يمتاز الانسان عن غيره عند العقل كما ثبت صور
 الشئ في المرآة الا ان المرآة لا ثبت فيها الا مثل الحسوس والنفس مرة تنطبع
 فيها مثل المعقولات والحسوس فانقولوه وهو حصول صورة الشئ في العقل



اشارة

وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى
 اجمال هذه السمة اسوة ثمانية منها متعلق
 بالعلم المظهر وسوجه للمزيد في علم الطالب
 وان زيادة بصيرته في اجابته واحد منها متعلق
 بطريق استغفارة اعني بها حسا لا لفظا والاشارة

اشارة الى تعريف مطلق التصور لانه لما ذكرنا كوال تصور فقط فقد ذكرنا كوامرين احدهما
 التصور المطلق لان المفيد ان كان مذكورا كان المطلق مذكورا ضمنيا بالتصور
 وثانيهما التصور فقط اي المكون هو التصور الساذج فذلك لانه لا يبرأ مما ان يعود
 الى التصور او الى التصور فقط لصدق حصول صورة الشيء في العقل على التصور الذي معه حكم فلو
 كان تعريفيا للتصور فقط لم يكن مانعا لدخول غيره فيه فتعين ان يعود الضمير
 الى مطلق التصور فيكون حصول صورة الشيء في العقل تعريفيا له ولانما عرف مطلق
 التصور دون التصور فقط بنبهنا على ان التصور كما يطلق فيها هو المشهور وعلى
 يقابل التصديق اعني التصور الساذج كذلك يطلق على ما يبرأ من العالم ويعم
 التصديق وهو مطلق التصور ولانما الحكم فهو اسنادا مراما الى ايجابا او سلبا و
 الايجاب هو ابقاء النسبة والسلب هو انتزاعها فاننا قلنا الانسان كاتب و
 ليس بكاتب فقد اسندنا الكتابة الى الانسان وادفعنا نسبة نبوت الكتابة الى
 وهو الايجاب وادفعنا نسبة نبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا بد ههنا ان
 يدركنا ان الانسان ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة نبوت الكتابة الى الانسان ثم
 وقوع تلك النسبة او لا وقوعها فان ذلك الانسان هو تصور المحكوم عليه في ان
 المتصور هو المحكوم عليه فادراك الكاتب تصور المحكوم به والكاتب المتصور
 محكوم به فادراك نسبة نبوت الكتابة الى تصور نسبة الحكيم ونبوت الكتابة
 المتصورة نسبة حكيم فادراك وقوع النسبة او لا وقوعها بمعنى ادراك النسبة

٧ از خورش منور استم است قوله اما ان يكون
 قسم الشيء شيئا له آه اقول قسم الشيء هو ان يكون
 شئ ما شئ واحد وافضل منه وشم الشيء هو ما
 كان متقابلا وسند جامعة تحت شئ اخر مثلا
 اذا كنت ابيوان الحيوان ناطق وجوان غير
 ناطق
 كان كل
 واحد منها
 شئ من
 ابيوان وشمها
 لافرد وشمه كون
 قسم الشيء شيئا له
 ان يكون ذلك قسم
 شئ في الواقع وقد جعلت
 است شيئا له وشمه كون
 قسم الشيء شيئا له عكس
 فذلك سبب يرتفع اليها
 قوله لان التصديق ان كان غير
 عن التصور مع الحكم آه اقول هذا
 على ان التصديق عبارة عن الادراك
 انما مع الحكم او المعروف الحكم كما يدرك
 عبارة صاحب الكشف وارتقاء كالمفهوم
 وعبارة في تقسيم العلم كما بينا و سابقا واما
 الادراك بالتصديق ما هو من سبب الادراك اعني
 المجموع المركب من التصور انما النسبة والحكم
 فلا يظهر ان التصديق بهذا المعنى قسم
 من التصور اذ لا يلزم ان يكون مجموع
 المركب من شئ واحد في
 يصدق عليه ذلك شي
 حتى يكون شئ
 شئ واحد

الا ترى ان المجموع من ابيوان وشمها
 لا يكون
 التصديق في التقسيم
 كما ان معنى الحكم
 وشمها في التقسيم
 لا يكون
 التصديق في التقسيم
 كما ان معنى الحكم
 وشمها في التقسيم

[illegible]

في هذا المقام لا بد من التمسك بالاصول
 التي هي اساس هذا العلم ولا يجوز ان
 يخرج عن هذه الاصول في غير ما هو
 منصوص عليه فيها من غير ان يثبت
 ذلك من طريق العقل او النقل

في هذا المقام لا بد من التمسك بالاصول
 التي هي اساس هذا العلم ولا يجوز ان
 يخرج عن هذه الاصول في غير ما هو
 منصوص عليه فيها من غير ان يثبت
 ذلك من طريق العقل او النقل

هو نفس التصور فيكون قسم الشيء قسمه وهو الامر الثاني وهذا الاعتراض انما
 يرد لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور في ما اذا قسم العلم
 الى التصور والسازج فإلى التصديق كما فعله المصنف فلا شبهة له في اننا اختارح ان
 التصديق عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصور قلنا ان
 اردتم برأيه قسم من التصور السازج المقابل للتصديق فظاهر انه ليس كذلك
 ان اردتم برأيه قسم من مطلق التصور فستسلم لكن قسم التصديق ليس مطلق
 التصور بل التصور السازج فلا يلزم ان يكون قسم الشيء قسمه في الثاني ان المراد
 بالتصور اما الحضور الذهني مظم اما مفيد بعدم الحكم فان عني به الحضور الذهني
 مظم لزم انقسام الشيء الى نفس والى غيره لان الحضور الذهني نفس العلم فان عني
 به المفيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق لان عدم الحكم يكون
 معتبرا في التصور فلو كان التصور معتبرا في التصديق لكان عدم الحكم معتبرا
 فيه والحكم معتبر فيه فيلزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق ولازم محال وجواب ان
 التصور يطلق بالاستقلال على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور السازج وعلى
 الحضور الذهني مظم كما وقع التبشير عليه فالتصديق ليس هو العقل بل
 الثاني والحاصل ان الحضور الذهني مظم هو العلم والتصور اما ان يعتبر بشرط
 اي الحكم ويقال له التصديق او بشرط لا شيء اي عدم الحكم ويقال له التصور
 السازج او لا بشرط شيء وهو مطلق التصور فاما مقابل للتصديق هو التصور بشرط

٩
 ان تصور يطلق بالاشتراك في المعنى
 المعنى اعني ان دركته مقابلة للمعنى الاول
 اعني ان دركته اعم من المعنى الاول
 فلا يلزم من شي من المعنى الاول ان يكون
 المجموع لمرات مع ان دركته

ان التصديق قسم من التصور ايضا بمعنى ان
 القسم اعني ان دركته مقابلة للمعنى الاول
 اعني ان دركته اعم من المعنى الاول
 فلا يلزم من شي من المعنى الاول ان يكون

ان التصديق قسم من التصور ايضا بمعنى ان
 القسم اعني ان دركته مقابلة للمعنى الاول
 اعني ان دركته اعم من المعنى الاول
 فلا يلزم من شي من المعنى الاول ان يكون

ان التصديق قسم من التصور ايضا بمعنى ان
 القسم اعني ان دركته مقابلة للمعنى الاول
 اعني ان دركته اعم من المعنى الاول
 فلا يلزم من شي من المعنى الاول ان يكون

الشيء من غير ان يكون له وجود في نفسه بل هو تصور لا يشترط شي في انشكاله
قال وليس كان من كونه ابد يتبادر لما جهلنا شيئا ولا نظريا ولا لادرا
اتسلسل افعال العلم اما بداهة هو انك بتوقف حصوله على نظر وكسب
كصور الحرة والبرودة وكان التصديق بان التوقف انبات لا يجمعان ولا يرتفعان

وهذا نظري وهو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كصور العقل والنفس
كان تصديق بان العالم حادث اذا عرفت هذا فنقول ليس كل احد من كل
من التصورات والتصديق بداهة ان لو كان جميع التصورات والتصديقات
بداهة لما كان شي من الاشياء مجهولا لنا وهو باطل وفيه نظر لحوال ان يكون
الشيء بداهة مجهولا لنا فان البديهي ان لم يتوقف حصوله على فكر لكن
يمكن ان يتوقف حصوله على امر اخر من توجه العقل اليه والاحساس به او
احد من غير ذلك فاما يحصل في الاشياء الموقوت عليه لم يحصل البديهي فان
البداية لا تستلزم الحصول والتصديق يقال لو كان كل التصورات والتصديقات
بداهة لما احتجنا في تحصيل شي من الاشياء الى نظر وكسب هو ناسد ضروري
احتجنا جنس في تحصيل بعض التصورات والتصديقات الى الفكر والنظر لا نظريا
اي ليس كل واحد من التصورات والتصديق نظريا فانه لو كان جميع التصورات
والتصديقات نظريا لزم الذوق والتسلسل والذوق هو توقف الشيء على ما
يتوقف عليه امر كما يتوقف على وبالعكس او بعبارة اخرى يتوقف آ

الشيء من غير ان يكون له وجود في نفسه بل هو تصور لا يشترط شي في انشكاله
قال وليس كان من كونه ابد يتبادر لما جهلنا شيئا ولا نظريا ولا لادرا
اتسلسل افعال العلم اما بداهة هو انك بتوقف حصوله على نظر وكسب
كصور الحرة والبرودة وكان التصديق بان التوقف انبات لا يجمعان ولا يرتفعان

اعلم ان في هذه المسئلة
التصديق والتصديق شرطه هو التصديق لا يشترط شي في انشكاله
قال وليس كان من كونه ابد يتبادر لما جهلنا شيئا ولا نظريا ولا لادرا
اتسلسل افعال العلم اما بداهة هو انك بتوقف حصوله على نظر وكسب
كصور الحرة والبرودة وكان التصديق بان التوقف انبات لا يجمعان ولا يرتفعان

بسم الله الرحمن الرحيم

اهل كثر بعد ان قصصوا المعجزات
 فتابعه واما ما بقى فيه فكانت
 اعين اهلوه والاركانه لوليتهم
 فمعهم اهل وبيدهم ما بينهم
 اجتهادهم في معرفة ما
 في اعيانهم من عظمة المعجزات
 فبما في بيدهم من اهل المعجزات
 فبما في بيدهم من اهل المعجزات

امضات استفتی
بفرمایند

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

نقد و نظر بر آثار و اشعار و سوانح و مناقب و غیره

اسابقيين وهما العلم بالذات والعلم بوجوده المنزيم العلم بوجوده بالذات بالضرورة
فلو لم يمكن تحصيل علم ينظري بطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث من العلمين
السابقين لان حصوله بطريق الفكر لا يكره وترتيب امور معلومة بالتأدي
او مجهول كما اننا نحصيل معرفة الانسان وعرفنا حيوانا وانما اتفقنا
بان قد عرفنا حيوانا غيرنا الناطق حتى يتبين ان الذي من منه الى تصور الانسان وكما
اننا ادركنا التصديق بان العالم حادث وسطا المتغير بين طرفي المطلوب
حكمنا بان العلم متغير في كل متغير حادث يتصل انما التصديق بمحدث العلم
والتي ينبغي في المقترحين كل شيء في مرتبة وقد ارضى صاحب جعل الاشياء المنقذة
بجانب يطابق عليها اسم الواحد ويكون له بعضها النسبة الى البعض بالقدرة
التأخير والمراعاة بالامور بهذه اما فوق الامر الواحد كذلك كل جمع يستعمل
في التعريفات هذه الغاية وانما اعتبر في الامور هيمنة الترتيب لا يمكن
الآيات الشيعية فصاعدا وبالعلاقة الحاصلة صور ما عند البعض هي تبيان
التصورية والتقديرية اليقينية والخيالات والجهليات فان الفكر كما يجري
في التصورات يجري بفضل التصديقات وكما يكون في اليقين يكون ايضا في
الظنون والجهليات اما الفكر في التصورات والتصديق اليقيني فكما ذكرنا واما
في الخلق كما قولنا هذا ما يصير منه القرب وكل ما يربط بنشر من القرب فهو
ينتهي في القرب ينهيه لما في القرب على القرب وقيل انما مستغن عن امور

فان قيل ان العلم بالذات والوجود المنزيم العلم بوجوده بالذات بالضرورة
فان قيل ان العلم بالذات والوجود المنزيم العلم بوجوده بالذات بالضرورة
فان قيل ان العلم بالذات والوجود المنزيم العلم بوجوده بالذات بالضرورة

فان قيل ان العلم بالذات والوجود المنزيم العلم بوجوده بالذات بالضرورة
فان قيل ان العلم بالذات والوجود المنزيم العلم بوجوده بالذات بالضرورة
فان قيل ان العلم بالذات والوجود المنزيم العلم بوجوده بالذات بالضرورة

فان قيل ان العلم بالذات والوجود المنزيم العلم بوجوده بالذات بالضرورة
فان قيل ان العلم بالذات والوجود المنزيم العلم بوجوده بالذات بالضرورة
فان قيل ان العلم بالذات والوجود المنزيم العلم بوجوده بالذات بالضرورة

114

[illegible]

بیتحقاق وجوده و انعام بیضا
ادباً و عکس فہام
الضیافت

[illegible]

الصدق بحدوثه
بما هو متعارف
منه
بما هو متعارف
منه

الصدق بحدوثه ومن آخر إلى الصدق بقدمه بل الإنسان الواحد يصدق
نفسه بحسب وتبين فقد يفكر في بناء فكره إلى الصدق بقدمه العالم ثم يفكر
في نفاق الفكر والصدق بحدوثه والفكران ليسا بصوابين ولا الزم اجتماع
الفتنيتين فلا يكون كل فكر صوابا فستلحق اجتهاد في نون يفيد معرفة طرقا لتسا
النظريات التصورية والتصديق من ضرورياتها والحاظ بالذكاء الصحيح
والفاسد التي تقع فيها أي في تلك الطرق حتى يبرهن مشران كل نظري بأي طريق
يكسب أي فكر صحيح وأي فكر فاسد وذلك القانون هو المخطوqاتما ستمى به
فهو القوة النطقية إنما يحصل بسببه ورسومه بانه قانونية بقصم مراعاتها
الذي من عن الخطأ الفكر فان له هي واسطة بين الفاعل والمفعول في صواته
البركان مثلنا انما هي واسطة بين وبين الخشب وصول اثره اليه والقيود
الاخرى من اخرج العلة المتوسطة انما هي واسطة بين فاعلها ومفعولها زعنة علة
الشيء بالواسطة فان اذا كان علة لب وب علة حج كان آعلية حج ولكن
بواسطة بالانما ليست واسطة بينهما في وصول اثر العلة البعيدة الى المعلوم
اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلوم فضلا عن ان يتوسط في ذلك شي اخر انما
الواصل اليه اثر العلة المتوسطة لان الصادر منها وهي من البعثة والقانون امر
كل منطبق على جميع جزئياته بتعريف احكامها منه كقول النجاة كل فاعل في نوع فانه

١٥

قوله
والقانون
المركي منطبق على
جميع جزئياته
مثلا كل فاعل في نوع فانه
المركي اي مفرد من جنس فاعل في نوع
عن وقوع الحركة وله جزئيات متعددة
هو عليها وهذه الحقيقة انما المركي اي قضية
كقوله
قوله
جميع جزئياته
سواء كان
فروع ومرت
ولادة عن خصوصية
تلك جزئيات كقولك
انما في قام زيد من نوع ومرت
في ضرب عمر من نوع الى غير
ذلك وهذه الفروع قد رتبة
تلك الحقيقة انما هي
بعضها قوة اقرب من الفروع
اشارة الى حسن شأنا في
اسماء هذه الحقيقة بحيث لا يفسد
الملك فروع المنه رتبة فيها
منها الى الفروع فرب ذلك في
منها اعني انما هي في رتبة
وبعض من رتبة الحقيقة كقوله
كبري كذا رتبة في رتبة
من نوع فروع في رتبة
من الفروع من القوة
المركي منطبق
فقوله المركي اي قضية كقوله وقوله منطبق
اي ستمى فروع جزئياته اي في
جزئياته هو فروع رتبة في رتبة
اي باسطة في رتبة في رتبة

بما هو متعارف
منه
بما هو متعارف
منه

قانون المنطق

قوله فان كان المنطق...

قوله فان كان المنطق...

قوله فان كان المنطق...

قوله فان كان المنطق...

قوله فان كان المنطق...

قوله فان كان المنطق...

فانما كان المنطق...

فان قلت ان هذا كسبي عنى لا التقدير فالتدوير والشم لازم وهو محال فيقر
الجواب بان المنطق ليس يجمع اجزائها بتمامها ولا يستغنى عن تعلمه ولا يجمع
اجزائه كسبياً بل انما هو التمسك بالذات كونه المعترض بل بعض اجزائه كسبي
كالشكل الاول فلهذا لا نذكر كسبي كيان الاشكال والبعض المكتسب انما يستفاد
من ما بين اليدين فلا يلزم التدوير والشم واعلم ان من هذا مقام من الاول لا
والمنطق فالتدوير الاحتياج الى تعلم الدليل فاما يدل على ثبوت الاحتياج

منقول من نسخة المجلد
أو النسخة في كتابه
يعلق بالكتاب خارج بين النسخ

أقول هذا استاذ الجواب عارضة المعاصرة
من على المقابلة على سبيل ما قد
مجموع واقفا اصطلاحا قائمه به يدعى
يستعمل على خلاف اليد خصم من
نحوها بمسألة فما
يعين على ذلك كذا

فان قلت ان هذا كسبي على لسان التقدير فالتدوير والادوار
الجواريات المنطقية ليس بجميع اجزائها متبادلة ولا تستغنى
اجزائها كسبياً بل انما هي في التسلسل كما ذكره المعتز
كالسلسلة التي لا ينفك عنها كسبي كيانها اشكال والبعيد
من ما بين اليد التي لا ينفك الدود والشمس واعلم ان هذا
والمنطق الثالث الاحتجاج الى العلم والتدليل كما يدل

١٠٠
 انا مفتون منك
 الموصوف من عسل لانا عا
 لانا لانا لانا لانا لانا لانا
 النصفين باليوناني عينا
 سوله من النصفين
 انا مفتون منك
 انا مفتون منك
 انا مفتون منك

مبنون او لحقة بواسطة امر خارج عنه مساو لهما كالحق كالعارض بالذات بواسطة
 التعجب والتعجب هناك ان العوارض مستقلة ما يعرض للشيء فاما ان يكون عروضا
 لذاته او لجزئه او لامر خارج عن المعروف اما مساو له او اعم منه او اخف منه او مباين
 او فاشتهر اوله هي العارض لذات المعروف والعارض لجزئه والعارض للمساو يسمى
 اعراضا ذاتية لا تستند بها الى ذات المعروف اما العارض للذات فظاهر واما العارض
 للجزء فلان الجزء داخل في الذات والمستند الى ما في الذات مستند الى الذات في الجملة
 واما العارض للامر المساو فلان المساو يكون مستندا الى ذات المعروف والعارض
 مستندا الى المساو الخارج والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون
 العارض ايضا مستندا الى الذات واسئلة الاخرى وهي العارض لامر خارج من اعم
 المعروف كالحركة للاخفة للابيض بواسطة انه جسم وهو اعم من الابيض وغيره والعارض
 للخارج اذ اخف كاصحاحك اعارض للحيوان بواسطة انه انسان وهو اخف من الحيوان
 والعارض بسبب مباين كالحركة العارضة للماء بسبب لتأثره وهي مباينة لما انتهى
 اعراضا غير متبر لما فيها من الغلبة بالقياس الى ذات المعروف والعلوم لا يبحث فيها
 الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها فلهذا دل عن عوارض التي تلحقه لما هو هو
 اشارة الى الاعراض الذاتية واقامة للحد مقام المحدود اختصارا وانا متمم هذا فنقول
 موضوع المنطق المعلوماتية التصورية والتصديقية لان المنطق يبحث عن عوارضها
 الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية هو موضوع ذلك العلم فيكون المعلوماتية

[illegible]

[illegible]

التصديقية مقدّمات فصول فان
المقدّمات الثلاثة فقيسات باخوة القرينة لها
مقدّمات في المعلومات التصديقية دون
التصورية بخلاف الموضوع و
المول فانها سور شيب
التصورات
سبعة

[illegible]

المحكوم به كذلك ونصون حكم للعلم الاولي باقتناع الحكم من جهل احد هذه النصوص
وفي هذا الكلام قد ينزع على ذلك بين الاولين استدعاء التصديق بتصور المحكوم عليه
ليس معناه انه يستدعي تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء
بمقتضى الحكم عليه بل انما انما يستدعي تصوره بوجه ما اما بكنه حقيقة او بامر صادق عليه
فانما الحكم على الشيء لا يعرف حقايقها كالحكم على ان يوجب وجوده بالقدره والعام وعلى
شئ من غير ان يشغل بغيره فلو كان الحكم بشئ مستدعي تصور المحكوم عليه
بكنه الحقيقة لم يصح متنا امثال هذه الاحكام ولما يتنزل الحكم فيما بينه من مقوله الاستدعاء
على معنيين احدهما النسبة لا يجازيه متصوره بين الشئيين وثانيهما ايقاع تلك
النسبة وانتراعها فغنى الحكم حيث حكم بان لا بد في التصديق من تصور النسبة لا يجازيه
او حيث قال بامتناع حكم ايقاع النسبة وانتراعها بينهما على اواخر معنى الحكم فلا فائدة
كان المراد به النسبة لا يجازيه في موضعين لم يكن مقوله امتناع الحكم من جهل
احد هذه الامور معنى ايقاع تلك النسبة فوجب ان يلزم استدعاء التصديق بتصور
الايقاع وهو باطل لاننا اذا ادركنا ان النسبة واقعة او ليست بواقعة يحصل التصديق
ولا نوقف له على تصور ذلك لان ذلك هذا لما بينه ان كان الحكم ادراكا اما اذا
كان فعلا فالنصديق يستدعي تصور الحكم الذي فعل من افعال الاختيارية للنفس
ولا فاعلا لاختيارية انما تصدق عنها بعد شعورها بها والافضل الى اصدارها فاعمل
الحكم موقوف على تصوره وحصول التصديق موقوف على حصول الحكم فحصول

استدعاء
ومن الحكم شأن الايقاع
لان شئنا قد نعلم انما ايقاع
الموقفين النسبة واقعة او ليست
وهذا هو الذي اذا ادركنا ايقاع
النسبة والحكم بغير نسبة

التصديق

في هذا الموضع
والتي هي من
التي هي من

في هذا الموضع
والتي هي من
التي هي من

في هذا الموضع
والتي هي من
التي هي من

في هذا الموضع
والتي هي من
التي هي من

في هذا الموضع
والتي هي من
التي هي من

في هذا الموضع
والتي هي من
التي هي من

في هذا الموضع
والتي هي من
التي هي من

توبه کنه اهل بیت مسوع من دره اجداره

157

in 1921

1925

مجلس

1892

10

1990

五

سازمان

1914

12

111

... ..

بسم الله الرحمن الرحيم

عن أبي بصير

[illegible]

شماره ۱۰۰

کیوں سنیں

2

10

10

د. ۱۰۰

...

2

2000

شماره اول علی بن محمد

الحمد لله الذي جعل العلم رتبة
والعلم رتبة والفضل رتبة
والفضل رتبة والفضل رتبة
والفضل رتبة والفضل رتبة
والفضل رتبة والفضل رتبة

اعبوت فقط، وعلى الناطق فقط، وبواسطة ما خرج عن التزام كدلالة على قابل
العلم وصنعة الكتابة **اقول** الاشغال المنطقية من حيث هو منطق باللفاظ فانه
يجب عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبها وهو لا يتوقف على اللفاظ فان
ما يوصل الى استنباط ليس لفظ الجبس والفصل بل معناهما وكذلك ما يوصل الى
التفريق فهو ما القضا بالالفاظ هما ولكن لما توقفت افادة المعنى واستندت
على اللفاظ صار انظر فيها مقصودا بالعرض وبالقصدا الثاني ولما كان النظر
فيها مع حيث تمام الدلائل المعاني في الكلام فالذات وهي كون الشيء محالة بلزم
من العام بمر العام بشي آخر والشيء الفعلي هو الذات الثانية هو المدلول بالان
الحكم لفظا فالذات لفظة ولا تغير لفظة كدلالة الخط والعقد والدلالة للقيمة
اما بحسب جعلها على هي الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق و
الوضع هو جعل اللفظ بانام المعنى او بالتأنيخ اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع
وهي الطبيعية كدلالة الخاء على الوجع فان طبع اللفظ يقتضي التلقظ به عند
اعراض ذلك المعنى له اولاً وهي العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على
وجوب اللفظ والمقصود هنا هو الذات الوضعية وهي كون اللفظ بحيث متى اطلق
او تحيل فهم منه معناه للعلم بوصفه وهي اما مطابقة او نقصان والتزام وذلك
لان اللفظ اذا كان ذاك بحسب الموضوع على معنى فذلك المعنى هو مدلول اللفظ
اما ان يكون عين الموضوع له او داخل فيه او خارجاً عنه فذلك تارة لفظاً على معناه
بواسطته.

فما سميت الاول بمطابقة للفظ والمعنى والثاني بغير ذلك
 والاولى باللفظ فيكون المعنى في الثاني والثاني في الاول
 المعنى الذي لا يوافق اللفظ فيكون المعنى في الاول والثاني في الاول

بواسطة اللفظ موضوع لذلك معنى مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان
 ودلالة التمر على معناه بواسطة اللفظ موضوع لمعنى دخل فيه ذلك المعنى
 للفظ تضمن كدلالة الانسان على الحيوان والناطق فان الانسان انما يدل على
 الحيوان لأجل انه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الكه هو
 مدلول اللفظ ودلالة التمر على معناه بواسطة اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه
 ذلك المعنى للفظ التزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فانه ذلك
 عليم بواسطة موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصنعة الكتابة خارج عنه
 اما سميته بالدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق لما في تمام ما وضع
 له من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقتا واما سميته بالدلالة الثانية بالتضمن
 فلان جزء المعنى الموضوع له في ضمنه في دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له
 واما سميته بالدلالة الثالثة بالتزام فلان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن
 معناه الموضوع له بل على الخارج اللازم له وانما قيد حدود الدلالات بتوسط
 الوضع لأنه لو لم يقيد به لانقضى حد بعض الدلالات ببعضها وذلك بجواز ان يكون
 اللفظ مشتركاً بين الكل والجزء كالامكان فانه موضوع للامكان الخاص وهو
 سلب لضروره عن الطرفين وللامكان العام وهو سلب لضروره عن احد
 الطرفين وان يكون اللفظ مشتركاً بين الملزوم واللازم كالشمس فانه موضوع
 للجرم والضوء ويتصور من ذلك صوراً ربيع الاول ان يطلق الامكان ويراد

الكتابة لا يصح ان يكون مثلاً لا لكونه لولاً الا ان كان في ذاته
 من تصور الذات ان تصور ما مع العلم كذا فيكون في ذاته
 اللفظ سميته كما سميته في ذاته فيكون اللفظ في ذاته
 واجيب بان اللفظ في ذاته فيكون اللفظ في ذاته
 المدونة اللفظ في ذاته فيكون اللفظ في ذاته
 اللفظ في ذاته فيكون اللفظ في ذاته
 اشتراط اللفظ في ذاته فيكون اللفظ في ذاته
 اشتراط اللفظ في ذاته فيكون اللفظ في ذاته
 الاشتراط في ذاته فيكون اللفظ في ذاته

اللفظ لا يقتضي دلالة بل سبب وضع اللفظ للحجج الملزوم له وكذا لو لم يقتض حد دلالة اللفظ
 بل لا يقتضي دلالة بل سبب وضع اللفظ للحجج الملزوم له وكذا لو لم يقتض حد دلالة اللفظ

شأنه مع ما علم بالوجه اننا نفهم من
 فقط معنى في بعض الاوقات اما في غير جبال
 غيره شيئا نفعل عن المعاني لا غير مشابهة
 سحر

الدلالة بل سبب وضع اللفظ للحجج الملزوم له وكذا لو لم يقتض حد دلالة اللفظ
 بل لا يقتضي دلالة بل سبب وضع اللفظ للحجج الملزوم له وكذا لو لم يقتض حد دلالة اللفظ
 العامة كان دلالة غير مطابقة وصدق عليها انما دلالة اللفظ على ما دخل
 في المعنى الموضوع له لان امكان العام داخل في امكان الخاص وهو معنى
 وضع اللفظ باننا ايضا فانا اقتدنا بحد بتوسط الوضع خرجت عن رايها ليست
 بواسطتها في اللفظ موضوع ما دخل في ذلك معنى في ذلك ان يقتض حد دلالة
 اللفظ بل لا يقتضي دلالة بل سبب وضع اللفظ للحجج الملزوم له وكذا لو لم يقتض حد دلالة اللفظ
 كما ان دلالة غير مطابقة وصدق عليها انما دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى
 الموضوع له فهي داخل في حد دلالة التزام لولا القيد بتوسط الوضع وانما
 يقتض خرجت عن رايها ليست ثم بواسطتها ان اللفظ موضوع ما خرج عن المعنى
 عن غير قال في شرط في الدلالة التزامية كون الخارج بحالة يلزم من
 تصور المستحق تصويره ولا امتنع منه من اللفظ لا بشرط فيما كونه بحالة يلزم
 من تحقق مستحق الخارج تحقيقه فيكون دلالة اللفظ العجى على البصر مع عدم
 الملازمة بينهما في الخارج **اقول** كانت التزامية دلالة اللفظ على الخارج
 عن المعنى الموضوع له فلا خلاف ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن رايها
 للدلالة على الخارج من شرط وهو الملزوم الذي انى يكون الامر الخارجى لازما
 لمسمى اللفظ بحيث يلزم من تصور المستحق تصويره فانه لو لم يتحقق هذا شرط

اي معنى الموضوع له دلالة فيكون هو فقط ومنه معنى دلالة
 على سبب ان غير مشابهة وهو ان اللفظ لا يدل
 سحر

المستلزام
صورتك فقدم الوعاء من فيه
وذكر في الملاحظة عدد الأقسام
مع الأقسام جميعاً بعد التحقيق
بأننا نعلم قطعا يجوز تقديم بعض الحقائق
وغيره من الاستدلال بعد الاستدلال
لكننا نعلم الآن حتى يكون ذلك

الاضافة
المضاف اليه خارج عن
الاضافة من حيث هو ذاته كانت
البصر من جهة المضاف الى
مضاف حيث هو البصر ذاته في مفهوم
العمى ويكون البصر خارجا عنه سبعة

المتموع اقول ان بيان نسب الدلائل الثلاث بعضها مع بعض بالاستلزام على
 فالمطابقة للاستلزام التضمن اى ليس منى تخفتا لمطابقة تحقق التضمن لجوانب
 يكون اللفظ موضوعا للمعنى بسبب فيكون دلالة عليه مطابقة لا تضمن بينهما
 لان المعنى لاجزائه واقعا استلزام المطابقة للالتزام فيغير متيقن ان الالتزام
 يتوهم ان يكون للمعنى اللفظ لازم ذهني بحيث يلزم من تصور المستمى تصور
 كل ما يمتزج به بل هو من تصور وكون كل ما يمتزج به يوجد لها لازم كذلك غير
 معلوم لجوانب ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا كذلك فان كان اللفظ موضوعا
 لتلك الماهيات كان دلالة عليها مطابقة ولا التزام لانقاء شرط وهو اللزوم الذي
 وزعم الامام ان المطابقة مستلزمة للالتزام ان تصور كل ما يمتزج به يستلزم تصور
 لازم من لوازمها وانما ليست غيرهما واللفظ اذا دل على الملزوم بالمطابقة
 دل على اللزوم في التصور بالالتزام وجوابه اننا لانتم ان تصور كل ما يمتزج به يستلزم
 تصور ما ليست غيرهما فيكونا ما تصور ما هيئات ولم تخطر ببالنا غيرهما فضلا
 عن ان يكون غيرهما من هذا نبيح عدم استلزام التضمن الالتزام ان كان
 يعلم وجود لازم ذهني لكل ما يمتزج بسبب لم يعلم ايضا وجود لازم ذهني لكل ما يمتزج
 مركبة فجانا ان يكون من الماهيات المركبة ما لا يكون له لازم ذهني فاللفظ الموضوع
 بالانه دلالة على اجزائه بالتضمن والالتزام وفي عبارة المصنف شامخ فان اللزوم مما
 ذكره ليس بين عدم استلزام التضمن والالتزام بل عدم نبيح استلزام التضمن

٢٩
 في الاستلزام
 التضمن فان
 المعنى البسيط اذا كان
 لازم ذهني كان انما كان لازم
 به دون التضمن
 سببه ترفيع
 قوله
 بيان
 الدلائل
 استلزامها
 مع بعضها
 استلزام وعدمه
 ان ذلك النسبة
 نسبة حاصلة من
 مقابلة كل من
 مع الاجزاء ما بها ما بين
 المطابقة والتضمن وبينها
 وبين الالتزام وبين التضمن
 والالتزام ونسبة كل واحد منها الى
 الاخرى اما من جهة او بالضرورة
 تصور كثير من المعاني مع الفقه عن باب
 غير اعني ولو صح ما استلزم كل تصور قصه
 وهو باطل قطعاً نعم سلبه لغير لازم يتبع المعنى
 الاعم وهو ان يكون تصور الملزوم مع تصور
 اللازم كافياً في جزمه باللزوم والمعتبر في
 الالتزام هو لازم البين بالمعنى
 ان قصه هو ان يكون
 تصور الملزوم
 مستلزماً
 لتصور اللازم سببه سره

لا اله الا الله محمد رسول الله
والله اعلم بالصواب

قولہ ومانہ فی الاستقامۃ فلا بد انہ اذا ملک جزء ۲ ۳

له نظير في غير ما مر من احوال عمر بن الخطاب
واما ما ذكره الطائفة من ان ابن مسعود لم يزل

لا فائدة بالنسبة الى المدلول اذا
بقيت العلاقة يكون مرتبها و
بشرطها يكون مفردا مع

ان في الحيون
الناطقات الدال

على انفسهم
 في الموضع
 في الموضع

يكون هذا الجزء من المقطع لول مطابق
 والآن يكون هناك
 لكونه من المقطع

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

1875

و علم
المفهوم بنبه
عليه
مصادق
الاف مطلقه
المقصود الاصيل من نبه
يكون الاف مفهوماً و عليه الورد
كل واحد الحكموم عليه لا يكون الا الفرض في
ظواهر الحكموم

مقدم على مفهوم مركب فهو ممنوع فان العنود في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم
 في التعريف والتعريف ليس بحسب لذات بل بحسب المفهوم وان عينه بان مفهوم

المفرد عدمية والوجود سابق في التصور على العدم فلهذا اخرج المرد في التعريف و
قدرة في اقسام و احكام لانها بحسب لذات واما اعتبار في القسم و الالة المطابقة
اللاتنقسم و الالات و الالات تنقسم

المطابق وعدم دلالة غير فانه لو اعتبر النظم اطلاقاً لزم في التركيب افراد لزم
ان يكون اللفظ المركب من اللفظين الموضوعين لمعينين بسيطين مفردا لعدم

والله جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني انما جزء له وان يكون اللفظ المركب من موضوع
مفعول بالتميم الثلاثة فان اللفظ لا يتركب من ثلاثة اجزاء بل من اثنين
بانه معنى له اللفظ لانه ليس بمركب من اجزاء اللفظ بل هو اللفظ على جزء

المعنى الالتزامي فيه نظر لان غاية ما في الباب في ذلك ان يكون اللفظ بالقياس الى
المعنى المطابق مركبا وبالقياس الى المعنى التضمني والالتزامي مفرد وكما جاز ان يكون

اللفظ باعتبار معينين مطابقين مفردا او مركبا كما في عبدا لله فلم لا يجوز ذلك باعتبار
معنى مطابق معنى ضمنى والتعريف الثاني ان يقال الا فرادى التركيب بالنسبة الى
من علمه فلهذا ما سبق

المعنى التضمني فلا التزمي لا يتحقق إلا إذا تحقق بالنسبة إلى المعنى المطابق أمّا المضمّن
فلا تشارك جزء اللفظ على جزء معناه التضمني بل على جزء معناه المطابق لأن معنى
التضمني جزء اللفظ والجزء المعنوي جزء المعنى المطابق

المعنى التزامى بالالتزام فقد دل على ذلك المعنى المطابق لمتناع محقق الالتزام بهذا المنطق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وهر کون یی و دهر مرکب و مضر و دهر قاصد
باین یلوه و دهر با صفا و دهر کبریا و دهر
فاندرج و دهر با صفا و دهر کبریا و دهر

السلامة في جميع الأحوال
والصحة في جميع الأحوال
والخبرة في جميع الأحوال
والثقة في جميع الأحوال
والإيمان في جميع الأحوال
والطاعة في جميع الأحوال
والعفة في جميع الأحوال
والزهد في جميع الأحوال
والسكينة في جميع الأحوال
والطمأنينة في جميع الأحوال

[illegible]

وإذا تحقق الأفراد والتراكيب بالنسبة إلى المعنى المطابق إلى النسبة إلى معنى التضمني وان كان
كما في المثالين المذكورين فلهذا خص القسم إلى الأفراد والتراكيب بالتصايف لأن هذا

الوجه يفيد اولوية اعتبار المطابقة في القسمة والوجه الثاني ثم انما وجوب الاعتبار
قال وهو ان لم يصلح الثالث بمنزلة واحد فلهذا انما يعفى الاولون صلح بذلك فان ذلك

بهيئته على فمان معين من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة وإن لم يبدل فهو الاسم أقول لفظ
المفرد ما إذا كان اسم أو كلمة أو اسم أو لفظ أو ما إن يصلح أن يجزى به وحده أو لا يصلح فإن لم يصلح
لأن يجزى به وحده فهو اللفظ أو كفي ولا تمتاز كومتا البين لأن ما يصلح أن يجزى به وحده
أما أن لا يصلح للاختبار به أصلا كفي فإن المخبر به في قولنا زيد في الدار حاصل ولا مدخل

لَفِي فِي الْأَخْبَارِ بِرَأْسِهَا أَنْ يَصْلَحَ الْأَخْبَارُ بِرَأْسِهَا وَحَدَهُ كَلَفَاتِ الْمَخْبَرِ بِرَأْسِهَا
فِي قَوْلِنَا نَبْدُ الْأَجْمُوسَ الْأَجْمُوسَ دَخَلَ فِي الْأَخْبَارِ بِرَأْسِهَا وَلَعَلَّكَ تَقُولُنَّ الْأَفْعَالُ نَأْقُصُهُ

لا يصلح لأن يخبر بها واحد من قبلهم أن يكون أدوات فنقول لا بعد ذلك حتى انتم
فسموا الأذوات التي غيرت ما تتردش الأفعال لنا فسموها في الباب ان

اصطلاحهم لا يطابق باصطلاح النحاة وذلك غير لازم الذي نظرهم في اللفاظ من حيث المعنى ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه وعند تعابو جهتي التحقيق لا يلزم

الأصطلاحين وإن صلح لأن يجزئ به وحده فاقا أن يدل بمبنيته وصيغته على أنهما معترضان
تتعلقان ولا تضر مختلفتهما بمبنيته ومختلف السطوح في الموضع مضع بأن
من الزاوية الناشئة فهو الكلمة كضرب ويضرب ولا يدل كقولهم كزيد وعلم ولا

بأنه يشترط الصيغة التي هي الحاصلة للحروف باعتبار نقد بمهاذا خبرها وحركتها و

والمعروف بالرباط على الجوز والبر
مختلفة بل بالمشابهة والبر
أشياء مختلفة زجاجي
لاختلاف الصفة منسوبة
سواء في الزمان وفي غير
الزمان في الزمان
على الزمان في الزمان

الفاظ نفسها اقول ان
مقصودهم بضم الفاظ فلما وجدوا ان الفاظ
النافقة انما كانت ركن قاعدة اسم الفاظ

المست
بانت شينا
مها مع فاعلها
كلنا ما في كبر سن

تحت علامته
الأحوال النقطية
جعلوا الخواص
فقد ربه وانما

توافق محل الاوقات
في عدم صدق حجة الاجناس بها
وعدم ادراجها في الاوقات
كانت حجة في اثبات عدم صدقها

بالله تعالى على الزمان ولذا كنت سائدا
بعضهم كلمات وجودية لا يندثر على
البشوت ومن ثمه قبلنا اوله ان يرجع

انفسه ويقال اللفظ لمفرد اما ان يكون
مضافا فمترام اي ما يعلم ان كبره ولا عنه
انما ان

والتواضع والاعتدال في كل شيء
والإيمان بالله تعالى والبر بالعباد

الموصولة بها حاله فيجب ان تكون ااردة

ما يكون في قولك زيد هو قائم و...
 في قولك زيد هو قائم و...
 انهم عليه سبحانه في زيد هو قائم و...
 انهم عليه سبحانه في زيد هو قائم و...

سكانها مع صوت
الزمن والوقت
الذي هو في
الوقت والوقت

سكانها مع صوت
الزمن والوقت
الذي هو في
الوقت والوقت

سكانها مع صوت
الزمن والوقت
الذي هو في
الوقت والوقت

سكانها مع صوت
الزمن والوقت
الذي هو في
الوقت والوقت

سكانها مع صوت
الزمن والوقت
الذي هو في
الوقت والوقت

سكانها مع صوت
الزمن والوقت
الذي هو في
الوقت والوقت

سكانها مع صوت
الزمن والوقت
الذي هو في
الوقت والوقت

[illegible]

فقط چینه میخورم و میگویم ای معنی انفقول

استعماله ليعتبر لفظه نقول لنقله من المعنى اللغوي والناقل انما الشرع فيكونه نقول
منه فانما هو من حيث يكون نقله من حيث
شرعية كالصلوة والصوم فانها في اصل الدعاء مطلق الا فساد ثم نقلها الشرع
الى مكان مخصوصة والافسان المخصوصة مع البنية لا ما غير الشرع وهو انما يعرف امام
فهو المنقول المعروف كالتدبير فانه موصوغة في اصل اللفظة لكل ما يدنب على الذم ثم
نقله من العام الى ذلك القوائم الذم من الجبال والبقال والحمير وانعرفت انما خرجت
منقولاً اصطلاحاً اصطلاحات النخلة والنظام اصطلاح النخلة نكاح الفعل فانه
كان في افعاله وضوء الما يصد عن الفاعل كالأكل والشرب والضرب وغيره ثم انه
المحذوف الى كونه على معنى في نفسه ومقترب باحد اللفظة الثلاثة اصطلاح
النظام فكانه ذلك فانه الحركة في الشكك ثم نقله لناظر الى ان يتب لا أثر على ما هو

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الغيب ما لا يعلم الا الله

در آن فرمایا خیمه نشینم
در آنست که آید نقی الملاح
نقد بجهنم و در آنست که
بجای آنست که آید الملاح
سجده

وان همه قاضیات و احداث
 حدیقین طریقیات
 افری چون بقیع و کذا
 السیف و صوفی بقیع
 و القاصم بقیع القاصم صنفه
 مع ان السیف افری منه بقیع
 ظن الترادف ان ذین الماشین
 البعد منها توهم الترادف فیما بین
 الذین بینهما عموم و خصوص من وجه
 حیوان و اما بعض و اما طریق الترادف
 الموصوفی بالصفة المسادیة له کما ان
 و الکاتب بالاسکان فهو دران کما باطله
 الا انه لیس بذلک البعد بالکینه و کما ان
 النظر فی المفاوین توهم انعکاس الموصوفی
 الکیة کفمنها فلما وجه و ان کما
 مترادفین متخالفان فی الترادف
 فیکون ان کما متخالفان
 انما الترادفین
 فانه بطریق
 فی الحقیقة
 و بین
 کان بطلان فی ظاهر
 سید سید

ذات واحدة وهو سدان الترائف هو التماثل في المفهوم لا الاتحاد في الذات نعم
الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدت العكس **قال** والمركب فهو اما
تام وهو لا يصح السكوت عليه واما غير تام وهو ما يقابل التام ان احتمل الصدق
الكذب فهو الخبر وان لم يحتمل كان ذلك على طلب الفعل لانه اذا ثبت اى ضيقه فهو مع
الاستعداد امر كقولنا اضرب ثيابك ومع الخشوع سؤال ودعا ومع التساؤل التماس
وان لم يدل فهو اليقين ويندرج فيه التمني والترجي القسم والنداء والتعجب واما غير
التام فهو اما تقييد كالجنوا الناطق واما غير تقييد كالركب من اسم واداة او كلمة
واداة **اقول** فرغ من المفرد وانما شرع في المركب انما هو واما تام واما

الترادف هو التماثل في المفهوم لا الاتحاد في الذات نعم
الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدت العكس
قال والمركب فهو اما تام وهو لا يصح السكوت عليه واما غير تام وهو ما يقابل التام ان احتمل الصدق الكذب فهو الخبر وان لم يحتمل كان ذلك على طلب الفعل لانه اذا ثبت اى ضيقه فهو مع الاستعداد امر كقولنا اضرب ثيابك ومع الخشوع سؤال ودعا ومع التساؤل التماس وان لم يدل فهو اليقين ويندرج فيه التمني والترجي القسم والنداء والتعجب واما غير التام فهو اما تقييد كالجنوا الناطق واما غير تقييد كالركب من اسم واداة او كلمة واداة

غير تام لانه اما ان يصح السكوت عليه اى يفيد المخاطب فائدة تامة ولا يكون
على السكوت اى فائدة المخاطب يفيد اى فائدة المخاطب فائدة تامة ولا يكون
مستقبعا للفظ اخر فينظر المخاطب كما اذا قيل زيد فيبقى المخاطب منتظرا ان يقال
قامم اقعاعد مثلا بخلاف ما اذا قيل زيد قامم واما ان لا يصح السكوت عليه فان صح
السكوت عليه فهو المركب التام والاداه هو المركب الناقص وغير التام فالركب التام
لا احتمل الصدق والكذب فهو الخبر ولا يحتمل الصدق والكذب وهو الانشاقان في كل
الخبر اما ان يكون مطابقا للواقع او لا فان كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب
ان لم يكن مطابقا للواقع لم يحتمل الصدق فلا خبر داخل في الحد فقد يجاب عنه بان
المراد بالواد والواصلة والفاصلة بمعنى ان الخبر هو انك يحتمل الصدق والكذب في كل
خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار داخل في الحد

الترادف هو التماثل في المفهوم لا الاتحاد في الذات نعم
الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدت العكس
قال والمركب فهو اما تام وهو لا يصح السكوت عليه واما غير تام وهو ما يقابل التام ان احتمل الصدق الكذب فهو الخبر وان لم يحتمل كان ذلك على طلب الفعل لانه اذا ثبت اى ضيقه فهو مع الاستعداد امر كقولنا اضرب ثيابك ومع الخشوع سؤال ودعا ومع التساؤل التماس وان لم يدل فهو اليقين ويندرج فيه التمني والترجي القسم والنداء والتعجب واما غير التام فهو اما تقييد كالجنوا الناطق واما غير تقييد كالركب من اسم واداة او كلمة واداة

اعم هذه
 وتنفذ البيع وتوفى
 وتبا عذقت انت توفى النفس
 والحقول واحدا والمقصود انه لو تركت قدي
 الـ حاتم وبقم بالامنع عن تركته
 التوفى نفسها وبقم بالامنع عن تركته
 وما يمنع منه تركها هو الخوف من غدره

بالجنس البسيط كالجوهر فإنه جنس عال في بلوه الجزء حتى يمتد مجموع الأجزاء المشتركة
فعبارتنا استلزام الكلام ورفع في لبيته فلو جمع إلى ما كنا فيه فنتوابع في الماهية
ان كان تمام الجزء المشترك بين ماهيته وبين نوع آخر فهو الجنس بهذا فهو الفصل
أما الأول فلان جزء الماهية إذا كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر يكون
مقولا في جواب ما هو بحسب الشبهة المختصة لأننا استدلنا عن الماهية وذلك النوع كما
المدلول تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء وإذا أفرز الماهية بالسؤال يصلح
ذلك الجزء لأن يكون مقولا في الجواب لأن المطرح تمام الماهية المختصة بالجزء لا يكون
تمام الماهية المشتركة فهو إيراد الشبهة عند رتبته فذلك الجزء إنما يكون مقولا
في جواب ما هو بحسب الشبهة فقط ولا تغني بالجنس إلا هذا كما يجوز أن كان الجزء
المشترك بين ماهية الإنسان وبين نوع آخر كما غرضنا حتى إذا استدلنا عن الإنسان
والفرس بما هما كان الجواب الحيوان وإن أفرز الإنسان بالسؤال لم يصلح للجواب الحيوان
لأن تمام ماهية الإنسان الحيوان الناطق لا الحيوان فقط ورسموه بأنه كل مقول على
كثيرين مختلفين باعقابات في جواب ما هو نالقط الكلي مستند رتبته والمفرد على كثيرين
جنس لنفسه ويخرج بالكثيرين الجزئي لأنه مقول على واحد يقال هذا زيد ونقولنا
مختلفين بالحفايق يخرج النوع لأنه مقول على كثيرين متفقين بالحفايق في جواب ما هو
ويقولنا في جواب ما هو يخرج الخطيات البوائق عن الفصل الخاص والعرض العام
قائل هو قريب من كان الجواب بين ماهية وعرض بعض ما يشار إليها وهو عينه

م
الجنس البسيط كالجوهر فإنه جنس عال في بلوه الجزء حتى يمتد مجموع الأجزاء المشتركة
فعبارتنا استلزام الكلام ورفع في لبيته فلو جمع إلى ما كنا فيه فنتوابع في الماهية
ان كان تمام الجزء المشترك بين ماهيته وبين نوع آخر فهو الجنس بهذا فهو الفصل
أما الأول فلان جزء الماهية إذا كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر يكون
مقولا في جواب ما هو بحسب الشبهة المختصة لأننا استدلنا عن الماهية وذلك النوع كما
المدلول تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء وإذا أفرز الماهية بالسؤال يصلح
ذلك الجزء لأن يكون مقولا في الجواب لأن المطرح تمام الماهية المختصة بالجزء لا يكون
تمام الماهية المشتركة فهو إيراد الشبهة عند رتبته فذلك الجزء إنما يكون مقولا
في جواب ما هو بحسب الشبهة فقط ولا تغني بالجنس إلا هذا كما يجوز أن كان الجزء
المشترك بين ماهية الإنسان وبين نوع آخر كما غرضنا حتى إذا استدلنا عن الإنسان
والفرس بما هما كان الجواب الحيوان وإن أفرز الإنسان بالسؤال لم يصلح للجواب الحيوان
لأن تمام ماهية الإنسان الحيوان الناطق لا الحيوان فقط ورسموه بأنه كل مقول على
كثيرين مختلفين باعقابات في جواب ما هو نالقط الكلي مستند رتبته والمفرد على كثيرين
جنس لنفسه ويخرج بالكثيرين الجزئي لأنه مقول على واحد يقال هذا زيد ونقولنا
مختلفين بالحفايق يخرج النوع لأنه مقول على كثيرين متفقين بالحفايق في جواب ما هو
ويقولنا في جواب ما هو يخرج الخطيات البوائق عن الفصل الخاص والعرض العام
قائل هو قريب من كان الجواب بين ماهية وعرض بعض ما يشار إليها وهو عينه

في الاصل هو ان يكون مشتركاً في
 بعض الصفات لا في جميعها
 واما في الوجود فيكون مشتركاً
 فيكون مشتركاً في الوجود
 واما في الوجود فيكون مشتركاً
 فيكون مشتركاً في الوجود

في الوجود

قوله او ينتهي الى بعض تمام المشترك ٨ م
 المساوي رآه الى تمام المشترك قال الحق
 الظاهر في العبارة ان يقال او ينتهي الى

المشترك مساوياً له وانما كان يكون نفسه لا القال لزم احداً الامرين فذلك الجزء
 لم يكن تمام المشترك فاما ان لا يكون مشتركاً اصلاً وهو الامر الاول ويكون مشتركاً

او اخضع منه او اعم منه او مساوياً له الاجازات يكون مباحثاً لان الكلام في الاخر المحل
 ومن المحال ان يكون المحمول على الشيء مباحثاً له ولا اخضع لوجوده الا اعم به دون الاخص

وجوده لكل ذلك الجزء وان محال ولا اعم لان بعض تمام المشترك بين الماهية وبين
 نوع اخر كان اعم من تمام المشترك لكان موجوداً في نوع اخر بدون تمام المشترك

حقيقة المعنى العموم فيكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع الذي هو بازاء تمام المشترك
 لوجوده بينهما فاما ان يكون تمام المشترك بينهما وهو محال لان المقدمان الجزئيين

تمام مشترك بين الماهية وبين نوع مما من الأنواع فاما ان لا يكون تمام المشترك
 بل بعضاً منه فيكون للماهية عاماً احدهما تمام المشترك بين الماهية والنوع الذي

هو بازاء الثاني تمام المشترك بينهما وبين النوع الثاني الذي هو بازاء تمام المشترك
 في النوعين لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني اعم منه كان

في نوع اخر بدون تمام المشترك الثاني فيكون مشتركاً بين الماهية وبين ذلك
 النوع الثاني الذي هو بازاء تمام المشترك الثاني وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه

فيحصل تمام المشترك الثالث وهم جزاً فاما ان يوجد تمام المشتركات في غير النوع
 او ينتهي الى بعض تمام المشترك المساو له والقل محال لان التركيب الماهية من اجزاء

فيكون مشتركاً في الوجود
 واما في الوجود فيكون مشتركاً
 فيكون مشتركاً في الوجود

تمام مشترك
 بعض تمام مشترك
 المشترك فيكون

تمام مشترك
 بعض تمام مشترك
 المشترك فيكون

تمام مشترك
 بعض تمام مشترك
 المشترك فيكون

تمام مشترك
 بعض تمام مشترك
 المشترك فيكون

تمام مشترك
 بعض تمام مشترك
 المشترك فيكون

تمام مشترك
 بعض تمام مشترك
 المشترك فيكون

تمام مشترك
 بعض تمام مشترك
 المشترك فيكون

تمام مشترك
 بعض تمام مشترك
 المشترك فيكون

تمام مشترك
 بعض تمام مشترك
 المشترك فيكون

ونبهت علی ما مضی من فضل
 الامار وفضل افرام الدین
 که چون بفضله است و در دنیا
 فضل او کیون
 فخره لا و شانه زار
 زاده المحدثه
 سید

هذا الذي هو ضد

الذاتية ضد ما
مما لا يتكبر الجوهري

عالم الحيوان كالانسان العاقل
الذاتية ضد ما لا يتكبر الجوهري
والمعرضي فتعين ان العارضين
الذاتية ضد ما لا يتكبر الجوهري

وتتبع ان يكون العارض
نفسه فتعين ان يكون
هذا العارض مركب العارضين
من المعروضين واما

وجود بل ومضى الى احتمال يكون ويتكبر ان
تركبت ما هيته حقيقة من امير من مساويين
فما هيته وجوب حجاب بعض اجزاء الماهية الحقيقية
كل واحد منها الماخر يلزم الوجود في جميع

وهو ان لا يكون العارض
فلا يكون العارض تمام الوقت
فما هيته وجوب حجاب بعض اجزاء الماهية الحقيقية
كل واحد منها الماخر يلزم الوجود في جميع

فما هيته وجوب حجاب بعض اجزاء الماهية الحقيقية
كل واحد منها الماخر يلزم الوجود في جميع
الذاتية ضد ما لا يتكبر الجوهري

فما هيته وجوب حجاب بعض اجزاء الماهية الحقيقية
كل واحد منها الماخر يلزم الوجود في جميع
الذاتية ضد ما لا يتكبر الجوهري

الذاتية ضد ما لا يتكبر الجوهري
فما هيته وجوب حجاب بعض اجزاء الماهية الحقيقية
كل واحد منها الماخر يلزم الوجود في جميع

الذاتية ضد ما لا يتكبر الجوهري
فما هيته وجوب حجاب بعض اجزاء الماهية الحقيقية
كل واحد منها الماخر يلزم الوجود في جميع

فما هيته وجوب حجاب بعض اجزاء الماهية الحقيقية
كل واحد منها الماخر يلزم الوجود في جميع
الذاتية ضد ما لا يتكبر الجوهري

فما هيته وجوب حجاب بعض اجزاء الماهية الحقيقية
كل واحد منها الماخر يلزم الوجود في جميع
الذاتية ضد ما لا يتكبر الجوهري

الذاتية ضد ما لا يتكبر الجوهري
فما هيته وجوب حجاب بعض اجزاء الماهية الحقيقية
كل واحد منها الماخر يلزم الوجود في جميع

الذاتية ضد ما لا يتكبر الجوهري
فما هيته وجوب حجاب بعض اجزاء الماهية الحقيقية
كل واحد منها الماخر يلزم الوجود في جميع

شربت و قندهار سه روزه بنی کت مسکن
 شربت و قندهار چهار روزه و آب زهره و آب شربت و آب زهره
 یکی از خورد و آب زهره و آب شربت با قندهار و آب زهره
 نالک است از آن که از آن رخ بر می آید و آب زهره
 نظر بر آن یک روزه و آب زهره و آب شربت
 از خورد و آب زهره و آب شربت و آب زهره
 به آب زهره و آب شربت و آب زهره و آب شربت
 آب زهره و آب شربت و آب زهره و آب شربت
 آب زهره و آب شربت و آب زهره و آب شربت

بنیادی اصول

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

يكون خارجا عن الماهية وهو ان يمنع انفكاكه عن الماهية او يمكن انفكاكه فان قلت
 بل لا بد من انفكاكه عن الماهية لثبوتها في الخارج قلت لا بد من انفكاكه عن الماهية لثبوتها في الخارج
 لان وجودها لا يستلزم وجود الماهية وانما وجودها لا يستلزم وجود الماهية وانما وجودها لا يستلزم وجود الماهية
 ولو كان المستلزم لان الانسان كان كل انسان سويا ليس كذلك لان الانسان لا يستلزم وجود الماهية
 في ذاته بل في غيره فانه متى تحققت ماهية الاربعية امتنع انفكاك الزوجية عنها لان هذا
 تقسيم الشيء الى نفسه والغير لان اللازم على ما عرفت وهو ما يمنع انفكاكه عن الماهية
 وقد قسمته الى ما لا يمنع انفكاكه عن الماهية وهو اللازم والوجود الى ما يمنع انفكاكه عن الماهية
 وهو اللازم الماهية لانها نقول ان اللازم وجودا يمنع انفكاكه عن الماهية غاية ما في هذا
 انه لا يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي كمن لا يلزم منه ان لا يمنع انفكاكه عن الماهية
 في جملة فانه يمنع الانفكاك عن الماهية الموجودة وما يمنع انفكاكه عن الماهية الموجودة
 فهو يمنع الانفكاك عن الماهية في الجملة فان ما يمنع انفكاكه عن الماهية في الجملة فان
 يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هو الثاني لان الماهية لا يلزم الانفكاك عن الوجود
 الفسوف متساوون في التسمية ولو قال اللازم ما يمنع انفكاكه عن الشيء لم يرد عليه سؤال لان
 الماهية ما بين او غير بين ما اللازم البين فهو لا يكفي نظوره مع تصور ملزمه
 في جزم العقابا لانهم يميزون ما كان انقسام بمساويين للاربعة فان من تصور الاربعة
 تصور الانقسام بمساويين جزم بمجرده تصورهما بان الاربعة منقسمة بمساويين و
 اما اللازم الغير البين فهو الذي يفتقره جزم الذين بالتزوم بينهما الى سطح كساري

لا بد من
 تامينها
 يكون لازما
 اولها بان كان
 الاول يترجم
 لان كونه لازما يكون
 للزوم اخره تنقيد الكلام
 الى ركن التزيم حتى
 يتسلسل ان كان الثاني
 يترجم ارتفاع التزيم منها و
 امر كان ارتفاع التزيم انما يكون
 لكونها انفسها كانت بين التزيم و
 التزيم لانه لو اشتمل انفسها كانت
 بينها المكان التزيم بايجاب ان المفرد
 خلافه يرفع يمنع استتال هذا التسلسل لكونه
 في الاسرار الاعتبارية فانه جائز بوقوع فان

في الامور الاعتبارية فانه جائز بواقع فان
 الواحد يلزمه لكونه نصف الاثنين وثلث
 الثلث لا غير النهاية صحيح
 كل عرض مغاير اولاه لبقوة الملازمة من جهة
 فاذا اعتبرت تحت هذه كان ذلك
 مستغنى عن التماثل من الملازمة
 تحت احواله وان كان مستغنى
 بالملازمة على احواله
 يمكن رفعه عن الملازمة او كان التماثل
 الامور التي فيكون
 الملازمة الملازمة من غير تقييد بغير الملازمة
 فلا بد ان يقال الملازمة الملازمة
 تعريف الملازمة الملازمة الملازمة
 الملازمة الملازمة الملازمة

على
 التفتت في الطالع على
 الشبب وهو الظن والما شيب
 فهو يمانه في الشبه والنت الذي
 يضعف في الدابة النيرة ففزع كونه في
 الذب السخف في الدابة النيرة ففزع كونه في
 الطبعي فانه يزيل ما لا يورثه
 مع شيب ان يطلع الزوال كما في موثنا
 وادى ما يورثه مع شيب المصروف
 ان يزيل الله في زوال المصروف
 نعيم بن محمد

الزوايا الثلاثة قائمتين للمناش فان مجرد تصور مثلث وتصور تساوي الزوايا اللغاية
انظر ان قوله قد لا يتصور في نفسه شكك بحيث يثبت عن منبته زوايا قائمتين
لا يكفي في جزمه بل يثبت بان المناش فتساوي الزوايا اللغائمتين بل يحتاج الى سطر وههنا
نظروا وان اوسط على ما افترقه انقوم ما يقتضيه بقولنا انه حين يقال ان كل مثلث
اذا قلنا العام يحدث ان لا متغير فالمقارن بقولنا انه هو المتغير وسط وليس يلزم
من عدم افتقار الزوم بينهما ان سطر ان يكتفي فيه مجرد تصور اللازم والملزوم لجواز
توقيفه على شئ اخر من حدسنا وتجربتنا حتى لا غير ذلك فلو اعتبرنا الافتقار الى سطر
في مفهوم غير بيتين لم ينحصر لزم الماهية في بيتين وغيره لوجود قسم ثالث قد
يقال لبيتين على اللازم لكن يلزم من تصور ملزوم تصور كون الاثنين ضعفا
لواحد فان من تصور الاثنين ادراك انه ضعف الواحد والمعنى الاول اعم لانه متى
يكفي تصور الملزوم في الزوم يكفي تصور اللازم مع تصور الملزوم فيه وليس كلما
يكفي التصور ان يكفي تصور واحد والعرض والمفارقة ما سيرع الزوال كحركة النجم وحفرة
الوجال وبطني الزوال كاشيت شباب وهذا التقسيم ليس بخاصة تلك العرض والمفارقة
وهو ما لا يمنع انفكاكه عن الشئ الا يلزم ان يكون منفكا حتى يخص في برامج الاتفاق
وبطني لجواز ان لا يمنع انفكاكه عن الشئ ويدوم له كحركة الافلاك **قال** وكل
واحد من اللازم والمفارقة ان اختص بافرا حقيقته واحدة فقط فهو الخاصة كالنقطة
والا فهو ان عرض العام كالماشي ورسم الخاصة بانها كلبته مقولة على ما تحت حقيقة
واحدة فقط فهو عرضيا فانطباعات الخمس نوع وجنس ونصل الى خاصة وعرض

منهم ان المعبر في تعريف اللازم
 هو المعنى لا غير وان كان المراد المعنى
 لا غير فلا يتم صحة ذلك العقد من حيث
 ان الوجود لا يلزم من هذا المعنى متلازم
 لانه لا بد من ثبوت الوجود لا من كون الوجود
 امر ممكن من علته دائمة توجب وجوده كانت
 عين العلة في ثبوتها
 فبالنظر الى كونها عين
 من غير الانشغال في ثبوتها
 اللازم ثبوت ذلك في غير
 الى ان يكون له وجودا مستقلا
 وادام ثبوت وجوده في
 انفسه لانه اذا لم يخلو
 عليه بطلان ايضا في احوال الصفه مع ثبوت
 الذات والمراد بالكلية
 الشئ في سر

ط العام
والعرض بأنه كل مقول على أفراد حادثة واحدة
قط قولاً عرضياً

مسعود بنیه فانی و خد ظاهر التقسیم کون
الکاف تمام ارجه دان و خط مسعود فانی
روستای انجین فاشم نظرند. ظاهر حکم

الاف تم في ذلك الزمان
فزع على قبة ابيها
في الغنم سنة
الاف

ذونطق وهاطق واذ قد سمعت ما تلونا عليك ظهر لك ان الكليات منحصرة في خمسة
 نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام لان الكلّي اما ان يكون نفس ماهيته ما تحت
 من الجزئيات او دخلا فيها او خارجا عنها فان كان نفس ماهيته ما تحت من الجزئيات
 فهو النوع وان كان دخلا فيها فاما ان يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع اخر
 وهو الجنس او يكون وهو الفصل وان كان خارجا عنها فان اختصها فادرج حقيقه واحدا
 فهو الخاصة والا فهو العرض العام واعلم ان المقسم قسم الكلّي الخارج عن الماهية الى اللادام
 والمفارق وكلّاهما الى الخاصة والعرض العام فيكون الخارج منقسم الى اربعة اقسام
 فيكون اقسام الكلّي سبعة على مقتضى قسمه الخمسة فلا يقع قوله بعد ذلك فالكليات
 اذن خمسة **قال الفصل الثالث في مباحث الكلّي والجزئي** وهي خمسة الاولى الكلّي قد
 يكون متنع الوجود في الخارج لا نفس مفهوم اللفظ كشرائط الباء كسبحانه وقد يكون
 ممكن الوجود ولكن لا يوجد كالاعتناء وقد يكون الوجود منه واحدا فقط مع امتناع
 غيره كالباء عز اسمه او مع امكانه كالثمن فقد يكون الموجود منه كبيرا او متناهية
 كالزواكب تسبقه السهارة او غير متناه كالتفوس الناطقة **اقول** ندع في اول
 الفصل الثاني ان ما يحصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعا
 من اشتراكه بين كتيهين فهو كلي وان كان مانعا من الاشتراك فهو جزئي فمناط
 الكاتبة والجزئية انما هو الوجود العقلي اما ان الكلّي متنع الوجود في الخارج او ممكن
 الوجود في الخارج فامر خارج عن مفهومه والى هذا اشار بقوله في الكلّي قد يكون متنع

الوجود في الخارج النفس مفهوم ذلك للفظ يعني امتناع وجود الكلي اذا ما كان وجود
 في الخارج شئ لا يقتضيه نفس مفهوم الكلي بل اذا جرد العقل النظر اليه احتمل عند ان
 يكون ممنوع الوجود في الخارج وان يكون ممكنا الوجود فيه فالكل في النسبة الى الوجود
 الخارج ما ان يكون ممنوع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه والاول كسريك
 الباك عز اسمه والثاني ما ان يكون موجودا في الخارج ان لا يكون والثاني كالعقار
 الاول اما ان يكون متعدد الافراد في الخارج او لا يكون متعدد الافراد فيه فان لم يكن
 متعدد الافراد في الخارج بل يكون منحصرا في فرد واحد فلا يخفى اما ان يكون مع شيئا
 غيره من الافراد في الخارج او يكون مع امكان تنبوه والاول كالباك عز اسمه والثاني ك
 لشمس وان كان له افراد متعددة موجودة في الخارج فاما ان يكون افراد متناهية
 او غير متناهية فلا قل كالكواكب المتناهية فاما كلى منحصرا في كواكب لشمس كسيرة
 والثاني كالفن الناطقة فان اذادها غير متناهية على مذهب بعض النصارى
 اذا قلت للجوان مثلا بانه كلى فمما لا مورد لشمس الحيوان من حيث هو هو كونه كليا
 والمركب منهما لا يسمى كليا طبيعيا والثاني كليا منطبقا والثالث كليا اسفليا
 والكلى الطبيعى موجود في الخارج لان جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء
 الموجود في الخارج موجود فيه واما الكليان الاخيران ففي وجودهما في الخارج خلاف
 والنظر فيه خارج عن المنطق **الحق** ان قلنا للحيوان مثلا بانه كلى فهناك امور ثلثة
 الحيوان من حيث هو هو مفهوم الكلى من غير اشار الى عبادته من المولود والحيوان

٥٧
 فان المتكلمين قالوا ان
 ايها فان اعتقادهم

كذلك العالم

فانهم

افسانه

المتن فان

الاصح من

الخارج او موجود

فيه والاول مشان

احد ما تضمن الوجود

الخارج لان ممكن الوجود

فيه وان لا يكونا ان لا

يقعد افراده او يقعد

الاول تسام لانها اصح

بغيره او جوده وان لم تكن

الاصح تاسع افراد اصح

فان قلت ان كان المراد

الاسكان احاطت بجميع

مقابله لان فيه جبر قسم

له فان الاسكان بهذا المعنى

ان كان المراد بالاسكان

الاصح جبر الاجب تسام

فيكون تسام جبر قسم

قلت المراد بالاسكان

لا مظهر من مظهر

فتعبر المتشعب مع

الواجب وغيره

الاف مطلق

الاسكان

العام اذا ثبت الوجود

الممكن ان يكون

هذا هو المجموع المركب من الحيوان ومن كل ما يتغير بين هذه المفاهيم

تدبرني مفهوم الحيوان من حيث ٥١
او انقول غير علي اذا كان مفهوم الحيوان
من حيث او علي عينا نف هذا الجاس

اذقلت

حيوان

جنس

مفهوم

من حيث هو

جنس طبيقا

فمن حيث هو

الحي طبيعي

مفهوم

فانصوب ان مفهوم

الحيوان من حيث هو

المفهوم الكلي بالقدرة

او من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

الكلي هو المجموع المركب منها اي من الحيوان ومن كل ما يتغير بين هذه المفاهيم
ظاهر فانه لو كان المفهوم من احدهما عين المفهوم من الاخر لزم من نفي احدهما
نفي الاخر وليس كذلك فان مفهوم الكلي ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشك فيه
ومفهوم الحيوان الجسم الشامي الحساس المتحرك بالزيادة ومن البين جواز نفي احدهما
مع انه مولد عن الاخر فانه لا يمتنع كليا طبيقا لانه طبيعة من الطبيع اذ لا توجد في
الطبيعة اي موجود في خارج والشيء كليا منطقيا لانه منطقي انما يجب عندهما
فان الكلي المنطقي لونه كليا فيه مساهمة اذ كلياته انما هي مبدئه والثاني كليا عقليا
لعدم تحققه الا في العقل فانه اقال الحيوان مثلا لانه اعتبار هذه الامور لا تستلزم
بالحيوان ولا بمفهوم الكلي بل يتناولها ما هيئات والمفاهيم الكليات حتى اذا
قلنا الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع منطقي ونوع عقلي وكان الجنس
افصاحا غير مما والكلي الطبيعي موجود في خارج لان هذا الحيوان موجود والحيوان
الطبيعي كليا هو الذي لا يكون له وجود كونه الكلي
فان جزء من هذا الحيوان موجود وجزء الموجود موجودا لحيوان موجود وهو الكلي الطبيعي
واما الكتاب ان اخيرا ان الكلي العقلي وكل المنطقي ففي وجودهما في الخارج خلا
والنظر في ذلك خارج عن القضاة لانه من مسائل الحكمة الالهية الباحثة عن احوال
الموجودات من حيث انه موجود وهذا مشترك بينهما ما بين الكلي الطبيعي والوجود
بهمشاة احاطا على عالم اخر قال ثلث كلياته متساوية ان صدق كل منهما
على كل واحد اصدق عليه الاخر كالانسان والناطق بينهما عموم مطلق ان صدق
احدهما

هذا هو المجموع المركب من الحيوان ومن كل ما يتغير بين هذه المفاهيم
ظاهر فانه لو كان المفهوم من احدهما عين المفهوم من الاخر لزم من نفي احدهما
نفي الاخر وليس كذلك فان مفهوم الكلي ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشك فيه
ومفهوم الحيوان الجسم الشامي الحساس المتحرك بالزيادة ومن البين جواز نفي احدهما
مع انه مولد عن الاخر فانه لا يمتنع كليا طبيقا لانه طبيعة من الطبيع اذ لا توجد في
الطبيعة اي موجود في خارج والشيء كليا منطقيا لانه منطقي انما يجب عندهما
فان الكلي المنطقي لونه كليا فيه مساهمة اذ كلياته انما هي مبدئه والثاني كليا عقليا
لعدم تحققه الا في العقل فانه اقال الحيوان مثلا لانه اعتبار هذه الامور لا تستلزم
بالحيوان ولا بمفهوم الكلي بل يتناولها ما هيئات والمفاهيم الكليات حتى اذا
قلنا الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع منطقي ونوع عقلي وكان الجنس
افصاحا غير مما والكلي الطبيعي موجود في خارج لان هذا الحيوان موجود والحيوان
الطبيعي كليا هو الذي لا يكون له وجود كونه الكلي
فان جزء من هذا الحيوان موجود وجزء الموجود موجودا لحيوان موجود وهو الكلي الطبيعي
واما الكتاب ان اخيرا ان الكلي العقلي وكل المنطقي ففي وجودهما في الخارج خلا
والنظر في ذلك خارج عن القضاة لانه من مسائل الحكمة الالهية الباحثة عن احوال
الموجودات من حيث انه موجود وهذا مشترك بينهما ما بين الكلي الطبيعي والوجود
بهمشاة احاطا على عالم اخر قال ثلث كلياته متساوية ان صدق كل منهما
على كل واحد اصدق عليه الاخر كالانسان والناطق بينهما عموم مطلق ان صدق
احدهما

قلت لا اتم ان ابره من الضاحك ليس
 ابره من الضاحك الكلي وقد عرفت ان
 ليس من الضاحك الاعترافى اعتبارا فلهذا
 كنت قبله وان لم يكن من الضاحك يكون مباحا
 له

الأخضر

الاختصاص مع القابلين من غير انهم مطلقا ووجه الاختصاص نقضنا متباينين
 متباينين متباينين في الوجود انهم يصدقون على كل واحد منهما من غير انهم كان بينهما
 تباين في الوجود فاما ما كانا انما كانا في نفس كان بينهما تباين في الوجود
 اما المتباينين مع نقض الاخر قطعا لان في نفس لا يتم بينهما **اشكال** ما فرغ
 من بيان القسمة بين اثنين من شرح في بيان القسمة بين اثنين نقضين فنقضنا
 المتباينين من متباينين او يصدق كل واحد من اثنين متباينين على كل ما يصدق
 على كل واحد من الاثنين او لا يصدق على كل واحد من الاثنين على بعضه او على غيره نقض الاخر
 كما في ما كذبنا عليه راجع لنقضين يصدق على غيره غير ان لا يكون نقضا نقضا بصدق
 فيكون احدهما متساويين على نقض الاخر فيكون متساويين في صدق احدهما متساويين بدون
 الاخر هفت مثال يصدق كل واحد من الاثنين لا ناطق وكل واحد من الاثنين لا ناطق لان
 لكان بعض الاثنين ليس لا ناطق فيكون بعض الاثنين ناطقا فنقض الناطق
 الانسان وهو محال ونقض الاعم من شئ مطلقا اخص من نقض الاخص مطلقا اي
 يصدق نقض الاخص على كل ما يصدق عليه نقض الاعم وليس كل ما يصدق عليه
 نقض الاخص يصدق عليه نقض الاعم اما الاول فلا نزلوا يصدق نقض الاخص
 على كل ما يصدق عليه نقض الاعم اصدق من غير ان يصدق على بعض ما يصدق عليه
 نقض الاعم يصدق الاخص بدون الاعم وان كان لا يصدق على كل الحيوان
 لانسان فلا لكان بعض الاحيوان لسانا فنقض الانسان فيكون هفت واما

اشكال ما فرغ من بيان القسمة بين اثنين من شرح في بيان القسمة بين اثنين نقضين فنقضنا المتباينين من متباينين او يصدق كل واحد من اثنين متباينين على كل ما يصدق على كل واحد من الاثنين او لا يصدق على كل واحد من الاثنين على بعضه او على غيره نقض الاخر كما في ما كذبنا عليه راجع لنقضين يصدق على غيره غير ان لا يكون نقضا نقضا بصدق فيكون احدهما متساويين على نقض الاخر فيكون متساويين في صدق احدهما متساويين بدون الاخر هفت مثال يصدق كل واحد من الاثنين لا ناطق وكل واحد من الاثنين لا ناطق لان لكان بعض الاثنين ليس لا ناطق فيكون بعض الاثنين ناطقا فنقض الناطق الانسان وهو محال ونقض الاعم من شئ مطلقا اخص من نقض الاخص مطلقا اي يصدق نقض الاخص على كل ما يصدق عليه نقض الاعم وليس كل ما يصدق عليه نقض الاخص يصدق عليه نقض الاعم اما الاول فلا نزلوا يصدق نقض الاخص على كل ما يصدق عليه نقض الاعم اصدق من غير ان يصدق على بعض ما يصدق عليه نقض الاعم يصدق الاخص بدون الاعم وان كان لا يصدق على كل الحيوان لانسان فلا لكان بعض الاحيوان لسانا فنقض الانسان فيكون هفت واما

استبان شد که چون جزئی از جبهه در کمال صدمه من المضمومین بدوین ازین طرف محله
فرج بود و اینها استبان جزئی از کمال استبان الکافی من جبهه سالبنان کلستان و استبان
فی نفسی لردن و انشد شمس

الجزئي لما غموم من زجه او تباين كلّي لان المفهومين انما يتصادقان في بعض

الصور فان لم يتصادق في صورته اصلا فهو التباين الكلي واما من وجه

فلما صدق التباين الجرحي على المعلوم من وجهه وعلى التباين الكلي لا يبرهن من منطق

الباقين الجزئيات لا يكون بينهما عموم أصلاً فان قلت اعلم بان الاعم من شئ من

ليس من مقتضىها عموم اصلا باطل لان الجوانب التي من اليمين من وجوهها

نقضاء ما عود من وجه فبقوله لا بد ان لا يكون ان يكون ما عود نقضه

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِمَا يُنْفِقُونَ أَعْمَوْا أَمْ أُنَادَاهُمْ فَوَيْلٌ لِّصَوْرِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منتهى الهدى وتمام النعمة

[illegible]

معلوم است که در این باب که در حق معلوم است بعضی امور را باید که بپایان
آید که در این باب که در حق معلوم است بعضی امور را باید که بپایان

مما دلوه النسبة بين بعضي الأمرين بينهما عموم من وجه بل بين عدم التفسير

بينهما بالعموم وهو بعد ذلك فاعلم ان النسبة بينهما المبينة بالقرينة لان

الذين اذا كان كل واحد منهم ما يبحث بصدق عليه اللزجوا بصدق عليه الايمان

وبالعكس فلا يامكان يتحقق التباين الجزئي بينهما قطعاً مما لا ينافي بصدق على أنه

اصل کان بینہ و تابان کلی فتحقق البشائر الجزئی ^{بہ} یقیناً قطعاً اما انا صدقنا

على شئ كله بينهما ثبات من جزئ الثبات كل واحد من المتباينين بصدق مع نقيض

بدون الاخر كان النقيضان ايضا كانت
ولا تعني بالامثلة الجزئية ان هذا
ونقيضا المتباينين متباينان بل انما
جزئيا لانها اقل ان يصدقوا معا على
شيء كما ان الانسان ولا فرس انصار في
معا على الجمار ان يصدقوا كل واحد
والا لعدم فلا شيء مما يصح

[illegible]

صدق كل واحد من نقيضيهما بدون نقض الآخر فالتباين الجزئي لازم جزوا
كوفي المتي هنا ما لا يحتاج ليعرترك ما يحتاج الى ذكره اما الاول فلان فيل
ولم ضرورة صدق احدا متباينين مع نقيض الآخر لا بد لا طائل تحتها واما الثاني
وجبت بقول ضرورة صدق كل واحد متباينين مع نقيض الآخر لان التباين
بين النقيضين صدق كل واحد منهما بدون الآخر صدق واحد منهما بدون
وليس يلزم من صدق احدا متباينين مع نقيض الآخر صدق كل واحد من النقيضين
الآخر فقد ترك افظ كما في ايده غير دانت تعلم ان الدعوى تبست بمجرد المقد
لانه بان كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر لانه يصدق كل واحد
لنقيضين بدون الآخر مع وهو لمباينة الجزئية فباني لمقدقات سند مكر
الاربع الجزئي كما يشاء على المعنى المذكور المستعمل بالحقيقة فكذلك يقال على
تحت غم وليسمى الجزئي ايضا وهو غم من الاول لان كل جزئي حقيقي
جزئي اضافي دون العكس اما الاول فلان دارج كل شخص تحت ماهية العقل
لشخصا واما الثاني يجوز كون الجزئي الإضافي كلي او متناع ان يكون الجزئي
ففي ذلك **اقول** الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى المذكور وليسمى ح
باحقيقا ان جزئيه بالنظر الى الحقيقة المانعة من الاشتراك وبازالة كل
ففي وعلى كل اخص تحت اسم كانه انسان بالنسبة الى الحيوان وليسمى جزئيا اضافيا
جزئيه بالاضافة الى شيء اخر وبازالة كل شيء اضافي وهو ما يقع من شيء في

تعريف

۱۵۶ نور و انداختن و بوج و دور و
 جزایه و خصوصیت و بظهور و انداختن و بستن
 الواحد و انداختن و بظهور و انداختن و بستن
 انداختن
 سکه و
 اوست و
 قون و بظهور و انداختن
 بشرح و بظهور
 ال امراد و بظهور
 بهنا و بظهور
 سانه و بظهور
 دو و بظهور
 نور فانه و بظهور
 اتون نقد و بظهور
 بین و بظهور
 بین و بظهور
 اکتی و بظهور
 فالبایته و بظهور
 و بظهور
 بظهور
 بظهور
 بظهور

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الافقه يكون من
الافقه يكون من
الافقه يكون من

انما ك نوع ونوع نوع ونوع نوع ونوع
النوع النوع يكون فته لانه نوعية هنيءا

فالتسني انما
يكوت نوع سوي
اذ كان قوت
ذلك نوع ديكذا
فكر انما كذا

على سبيل تشاراس
 عام انه فاق ورتبه
 التاجاس وهو ان جنبه
 جنس و جنس جنس
 جنس جنس ولا شك ان
 جنس جنس يكون فوته لان
 جنس جنس بالقياس الى ما ذكره

فانشی انایکون جنس اذراکان فوق
ذلک هجنس جنس دکنه افیکون ذلک
الترتیب علی سبیل التصاعد من خاتم الاعم
ثم اعلم ان النوع الافرادی مراتبها انواع
مبایع لمراتب جمیع الاجناس وانه نایکون

الانواع حقيقة فيستحيل ان يكون جنسا لما
 ايجب من العالمين مراتب جميع الانواع
 لانه لا يكون فوقه جنس فيستحيل
 يكون نوعا وبين كل واحد
 من اجنوس المتوسط

السادس موعود من
وجوه فضلك
بالتفويج
الأشلة سيدة

فوقه ان الجوهر قد فرض ان ليس بجنس لا بقا احد التمثيلين فاسد ما تمثيل النوع المفرد
بالعقل على تقدير جنسية الجوهر واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضية
الجوهر لان العقل اذا كان جنسا يكون تحت انواع فلا يكون نوعا مفردا بل يكون
نوعا غالبا فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان
ما لا يكون جنسا لا يكون جنسا مفردا لانا نقول التمثيل الاول على تقدير ان يكون
العقول لعشر متفقة بالنوع والثاني على تقدير انما مختلفة والتمثيل يحصل بغير
الفرض سواء طابق الواقع او لم يطابقه **قال** والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقة
كالانواع المتوسطة والحقيقية موجود بدون الاضافي كالحقايق البسيطة فليس بينهما
عموم وخصوص مظهر بل كل منهما اعم من الاخر من وجه لصدفهما على النوع السافل
اقول لما ابتدع على ان للنوع معينين اذ ان يبين النسبة بينهما وقد ذهب قدما
المنطقيين حتى الشيخ في كتاب الشفا الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقة
ودد ذلك في صورة دعوى اعم وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص مظهر فان كلاهما
موجود بدون الاخر اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقة فكما في انواع المتوسطة
فانما انواع اضافية وليست انواعا حقيقية لانها اجناس لا ما وجود النوع الحقيقي
بدون الاضافي فكما في الحقايق البسيطة كالعقل والنفس والوحدة والنقطة فانها
انواع حقيقية وليست انواعا اضافية ولا كانت مركبة لوجوب اندراج النوع
الاضافي تحت جنس فيكون مركبا من الجنس والفصل ثم يبين ما هو الحق عند
الافاضة انما يصح اذا كان كل منهما تاما امية افرادا ولم يندرجا تحت جنس اصلا ولا تحت
ايضا امية الموضعين

فوقه ان الجوهر قد فرض ان ليس بجنس لا بقا احد التمثيلين فاسد ما تمثيل النوع المفرد
بالعقل على تقدير جنسية الجوهر واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضية
الجوهر لان العقل اذا كان جنسا يكون تحت انواع فلا يكون نوعا مفردا بل يكون
نوعا غالبا فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان
ما لا يكون جنسا لا يكون جنسا مفردا لانا نقول التمثيل الاول على تقدير ان يكون
العقول لعشر متفقة بالنوع والثاني على تقدير انما مختلفة والتمثيل يحصل بغير
الفرض سواء طابق الواقع او لم يطابقه **قال** والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقة
كالانواع المتوسطة والحقيقية موجود بدون الاضافي كالحقايق البسيطة فليس بينهما
عموم وخصوص مظهر بل كل منهما اعم من الاخر من وجه لصدفهما على النوع السافل
اقول لما ابتدع على ان للنوع معينين اذ ان يبين النسبة بينهما وقد ذهب قدما
المنطقيين حتى الشيخ في كتاب الشفا الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقة
ودد ذلك في صورة دعوى اعم وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص مظهر فان كلاهما
موجود بدون الاخر اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقة فكما في انواع المتوسطة
فانما انواع اضافية وليست انواعا حقيقية لانها اجناس لا ما وجود النوع الحقيقي
بدون الاضافي فكما في الحقايق البسيطة كالعقل والنفس والوحدة والنقطة فانها
انواع حقيقية وليست انواعا اضافية ولا كانت مركبة لوجوب اندراج النوع
الاضافي تحت جنس فيكون مركبا من الجنس والفصل ثم يبين ما هو الحق عند
الافاضة انما يصح اذا كان كل منهما تاما امية افرادا ولم يندرجا تحت جنس اصلا ولا تحت
ايضا امية الموضعين

فوقه ان الجوهر قد فرض ان ليس بجنس لا بقا احد التمثيلين فاسد ما تمثيل النوع المفرد
بالعقل على تقدير جنسية الجوهر واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضية
الجوهر لان العقل اذا كان جنسا يكون تحت انواع فلا يكون نوعا مفردا بل يكون
نوعا غالبا فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان
ما لا يكون جنسا لا يكون جنسا مفردا لانا نقول التمثيل الاول على تقدير ان يكون
العقول لعشر متفقة بالنوع والثاني على تقدير انما مختلفة والتمثيل يحصل بغير
الفرض سواء طابق الواقع او لم يطابقه **قال** والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقة
كالانواع المتوسطة والحقيقية موجود بدون الاضافي كالحقايق البسيطة فليس بينهما
عموم وخصوص مظهر بل كل منهما اعم من الاخر من وجه لصدفهما على النوع السافل
اقول لما ابتدع على ان للنوع معينين اذ ان يبين النسبة بينهما وقد ذهب قدما
المنطقيين حتى الشيخ في كتاب الشفا الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقة
ودد ذلك في صورة دعوى اعم وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص مظهر فان كلاهما
موجود بدون الاخر اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقة فكما في انواع المتوسطة
فانما انواع اضافية وليست انواعا حقيقية لانها اجناس لا ما وجود النوع الحقيقي
بدون الاضافي فكما في الحقايق البسيطة كالعقل والنفس والوحدة والنقطة فانها
انواع حقيقية وليست انواعا اضافية ولا كانت مركبة لوجوب اندراج النوع
الاضافي تحت جنس فيكون مركبا من الجنس والفصل ثم يبين ما هو الحق عند
الافاضة انما يصح اذا كان كل منهما تاما امية افرادا ولم يندرجا تحت جنس اصلا ولا تحت
ايضا امية الموضعين

قوله
بلفظ يدل
عليه بالمطابقة
بمعنى اندسند من حيث
ما من كتاب بلفظ يدل عليها
المطابقة وما يجوز العكس بابل عليها
تفتم فلا يقال ان كانت مثلها في جواب لازم

كذلك
لأنه لا
في جواب
السؤال بما هو
اذا بما انتقد
مع الادل
في المبهة
من مفهوم ذلك الادل
فيغوت المقصود
ربما انتقد الذي من الله
بالا لازم عليها
فيغوت المقصود
المقصود على القرينة
على السامع
على الاصطلاح
جواب ما هو الا بلفظ
والمفردة المقولة
يقصور اذا كان
الان في
بلفظ يدل
تفتم لا
الان في
لزام الملائم
المطابقة
لزام فيجوز
ذلك ايضا
مع ظهور القرينة

ان بينهما عموم وان خصوصاً من وجه لا نرى قد ثبت وجود كل منهما بدون الآخر هما متضادان
على النوع السافل لا نوع حقيق من حيث انه مقول على افراد متفجرة الحقيقة نوع
اصناف من حيث انه مقول عليه وعلى غيره الجسد في جواب ما هو قال وجوه المقول
في جواب ما هو ان كان مذكوراً بالمطابقة ليشي في طريق ما هو كالجوان او
الناقص بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن ماهية الانسان
وان كان مذكوراً بالنظم ليشي في جواب ما هو كالجسم والنامي والجاس
المتحرك بالارادة الدال عليها الحيوان بالنظم **اقول** المقول في جواب ما هو هو
الناقص على ماهية المسؤول عنها بالمطابقة كالا سئل عن الانسان بما هو فاجيب بالحيوان
الناقص فانه يدل على ماهية الانسان مطابقة واما جزيه فان كان مذكوراً في جواب
ما هو بالمطابقة اي بلفظ يدل عليه بالمطابقة ليشي في طريق ما هو كالجوان
اذا لناطقان معنى الحيوان جزء مجموع معنى الحيوان ولنا
بما هو عن الانسان وهو مذكور بلفظ الحيوان الدال عليه بالمطابقة واما جزيه فان كان
ما هو في جواب ما هو هو طريق ما هو هو هو في ذلك كان مذكوراً في
جواب ما هو بالنظم اي بلفظ يدل عليه بالنظم ليشي في جواب ما هو
الجسم والنامي والمتحرك بالارادة فانه جزء معنى الحيوان الناطق المقول
جواب ما هو هو هو مذكور بلفظ الحيوان الدال عليه بالنظم واما جزيه
المسؤول في جواب ما هو في القسمين ثلث دلالة الالتزام
بلفظ يدل عليه بالنظم ليشي في جواب ما هو

منها ما هو
بلفظ يدل
عليه بالنظم
بمعنى اندسند
ما من كتاب
المطابقة
تفتم فلا يقال
كذلك
لأنه لا
في جواب
السؤال بما هو
اذا بما انتقد
مع الادل
في المبهة
من مفهوم ذلك الادل
فيغوت المقصود
ربما انتقد الذي من الله
بالا لازم عليها
فيغوت المقصود
المقصود على القرينة
على السامع
على الاصطلاح
جواب ما هو الا بلفظ
والمفردة المقولة
يقصور اذا كان
الان في
بلفظ يدل
تفتم لا
الان في
لزام الملائم
المطابقة
لزام فيجوز
ذلك ايضا
مع ظهور القرينة

تعالج المصنف في هذا الكتاب
 في بيان ما هو المقصود من
 تصنيف هذا الكتاب
 في بيان ما هو المقصود من
 تصنيف هذا الكتاب
 في بيان ما هو المقصود من
 تصنيف هذا الكتاب

حتى يكون جزءا من
 المقول مدلول الزاوية

بمعنى انه لا يذكر في جواب ما هو لفظ يدل على ماهية السؤال عنها او عن اجزائها بالانظر
 اصطلاحا **قال** والجنس العا جازان يكون له فصل يقوم له جواز تركب من امرين مقتضا
 او امور متساوية ويجب ان يكون له فصل يقيمه النوع السافل يجب ان يكون له فصل
 يقوم ويمتنع ان يكون له فصل يقيمه والمتموسطا يجب ان يكون له فصل يقوم
 وفصول يقيمهها وكل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل من غير عكس كل في كل فصل
 يقيمه السافل فهو يقيمه العا من غير عكس **قال** الفصل له نسبة الى النوع ونسبة
 الى الجنس اي جنس له ذلك النوع فاما نسبة الى النوع فبانه مقوم له اي داخل في قوامه و
 جزء له فاما نسبة الى الجنس فبانه مقسم له اي محصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صا
 المجموع قسم من الجنس ونوعا له مثل الناطق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه و
 ما نسبته اذا نسب الى الحيوان اناطقا وهو قسم من الحيوان اذا تصور هذا
 فنقله من الجنس العا جازان يكون له فصل يقوم له جواز ان يتركب من امرين يتسا
 ويمتيزان عن مشاركان في الوجود فلا يمنع القديما عن ذلك بناء على ان كل ماهية
 لها فصل لا بد ان يكون لها جنس قد سلف ذلك يجب ان يكون له اي للجنس العا
 فصل يقيمه لوجوب ان يكون تحت انواع وفصول الانواع بالنسبة الى الجنس مقسما
 له والنوع السافل يجب ان يكون له فصل مقوم ويمتنع ان يكون له فصل مقسم اما ان
 لا يكون يوجب ان يكون فوقه جنس وما له جنس لا بد ان يكون له فصل يميزه عن مشاركان
 في ذلك الجنس وما الثاني فلا يمنع ان يكون تحت انواع فلا لم يكن سافلا والمتوسطا

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فلا يدركها الابصار ولا يدركها
السمع ولا خطر على قلب بشر
فان هذه الصفات هي التي لا
يمكن ان يدركها الحواس
والمعاني العقلية بل هي
مجرد اوصاف لا وجود لها
في الواقع بل هي مجرد
تصورات العقلية التي
يخلقها العقل في
الخيال

ينوقف معرفته عليها ولما وقع الفراغ من مقدمات القول بالشارح فقد جان ان
يشرع فيه فانقول الشارح هو المعرف فهو ما يستلزم تصور الشيء امتيا
عن كل ما عداه وليس المراد بتصور الشيء تصويره بوجه قائل كان الاعم من الشيء
والاخص منه معرفته لان تصور الشيء بوجه قائل كان
قوله وامتيازه عن كل ما عداه مستلزم لان كل معرفته فهو مفيد لتصور الشيء
بوجه قابل المراد بالتصور بكثرة الحقيقة وهو الحد التام كالجوانب الناطق فان تصو
مستلزم لتصور حقيقة الانسان انما قال وامتيازه عن كل ما عداه لينتاز الحد
النافض والرسوم فان تصولا تما الاستلزم تصور حقيقة الشيء بكثرة الامتياز
عن جميع اغياره ثم المعرف اقبال يكون نفس المعرف او غيره لا جاز ان يكون نفس
لو جوب ان يكون المعرف معلوما قبل المعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه فتعين ان يكون
غير المعرف ولا يتخلو اما ان يكون مساويا له او اعم منه واخص او مبالا له لا سبيل
الى انزاع من المعرف لانه اوضح عن فاداه التعريف فان المقصور من التعريف
اقا تصور حقيقة المعرف وامتيازه عن جميع ما عداه فلا اعم من الشيء لا يفيد شيئا
منها ولا سبيل الى انزاعه اقل وجودا في العقل فان وجوده الخاص في العقل
مستلزم لوجوده العام فيه واما وجوده العام في العقل بدون الخاص ايضا شرط
لتحقق الخاص معاندا له اكثر فان كل ما هو شرط ومعاند للعام فهو شرط ومعاند
للخاص ولا ينبغي ان يكون شرط ومعاندا له اكثر يكون وتوقع في العقل اقل وما

فلا يدركها الابصار ولا يدركها
السمع ولا خطر على قلب بشر
فان هذه الصفات هي التي لا
يمكن ان يدركها الحواس
والمعاني العقلية بل هي
مجرد اوصاف لا وجود لها
في الواقع بل هي مجرد
تصورات العقلية التي
يخلقها العقل في
الخيال
فان قوله تعالى
فلا يدركها الابصار
لا يدركها الابصار
لان الابصار لا
يدركها الا بال
تصور العقل
فان قوله تعالى
ولا يدركها السمع
لا يدركها السمع
لان السمع لا
يدركها الا بال
تصور العقل
فان قوله تعالى
ولا خطر على قلب بشر
لا خطر على قلب بشر
لان القلب لا
يدركها الا بال
تصور العقل
فان قوله تعالى
فلا يدركها الابصار
ولا يدركها السمع
ولا خطر على قلب بشر
فان هذه الصفات هي التي لا
يمكن ان يدركها الحواس
والمعاني العقلية بل هي
مجرد اوصاف لا وجود لها
في الواقع بل هي مجرد
تصورات العقلية التي
يخلقها العقل في
الخيال

بیتعجب کفر بهیسا در
المغفوات انعمت
الاصطفای فیما
سهرت
مطیطة

[illegible]

بغير فاضل سرفراز و ناجز معرفت بهذا المرض و لما الاصلح عليه با حوائج

[illegible]

بالتفصيل من ناقص كونه أمكن مع إقصاء هذه
من المركب من الخاصة وناقض المركب
بالإضافة إلى ما سبق في العرض فتمامه
التي هي من الخاصية الخاصة بالخاصة
وذلك مما هو من الخاصية الخاصة

هذا هو المقصود من تعريف التعريف
 وهو ان يعرف الشيء بما هو عليه
 من حيث هو لا بما هو عليه من حيث
 لا يكون عليه من حيث لا يكون عليه

والخاصة وهو ان يعرف الشيء بما هو عليه من حيث هو لا بما هو عليه من حيث لا يكون عليه

والخاصة وهو ان يعرف الشيء بما هو عليه من حيث هو لا بما هو عليه من حيث لا يكون عليه
 الشئ بما لا يعرفه في المعرفة والجهالة كعرفت الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس
 بفرد وعن تعريف اشئ لا بما يعرفه ان ابره سواء كان ذلك بمرتبة واحدة كما ان الكيفية
 ما ياتبع المشابهة واللامشابهة ثم يقال للمشابهة اتفاق في الكيفية او بمراتب كما ان
 الاثنان لا يجعلان بمحتوز عن استعمال لفظ غير شئ وحسبته غير شرط الدلالة بالقياس
 الى مسائل كونه مفقودا للعرض **قول** اخذ ان يبين وجوه اختلاف التعريف لمحتوز
 عنها وهي اقامه معنوية او لفظية اما المعنوية فمنها تعريف لشيء بما لا يعرفه في المعرفة
 والجهالة وهو ان يكون العلم باحدهما مع العلم بالاخر والجهل باحدهما مع الجهل بالاخر
 كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانها في المرتبة الواحدة من العلم والجهل فمن علم
 احدهما علم الاخر وجاهل احدهما جاهل الاخر والمعرف يجب ان يكون انهم معرفة لا
 معرفة المعرفة علته لمعرفة المعرفة والعلة مقدم على المعلوم ومنها تعريف لشيء بما يتوقف
 معرفته على امر اقامه مرتبة واحدة وليسمى ذلك مصدرا او بمراتب وليسمى دورا مضرا
 من اقامه مرتبة دار واذا بين الدور الظهور والعدم **قول**
 منها اقامه مرتبة كتاب واما الاطلاق اللفظية فانما تصور اننا حاولنا ان نعرف
 لغيره وذلك بان يستعمل في التعريفات الفاظ غير ظاهرة الدلالة بالنسبة الى ذلك
 الغير فيفوت غرض التعريف كاستعمال اللفاظ الغير مرتبة الوحشية مثل ان يقول النار
 اسطفت فوق اسطفت وكاستعمال اللفاظ المجازية فان الغالب مبادره
 المعنى الحقيقية الى الفهم وكاستعمال اللفاظ المشتركة فان الاشتراك محل الفهم المعنى

قوله
 في المرتبة
 الى الحركة
 السكونية
 الواحدة
 المرتبة
 وبالعكس
 ان لم يجد السكون
 عن عدم الحركة
 السكونية
 لا سيما اذا
 الشئ بما لا يعرفه
 جهالة كان
 اشئ من تعريفه

ادامه مرتبة
 الادامه مرتبة
 الادامه مرتبة
 الادامه مرتبة

المقصود
 المقصود
 المقصود
 المقصود

منها ما هو مشترك بين الطرفين
 ومنها ما هو مشترك بين الطرفين
 ومنها ما هو مشترك بين الطرفين
 ومنها ما هو مشترك بين الطرفين

ان يكون الانسان حيوانا الاسود

لمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضيتها او صدقها على تقدير صدق اخرى فان حكم
 فيها بصدق قضيتها على تقدير اخرى فهي متصلة موجبة كقولنا ان كان هذا انسانا
 فهو حيوان فان الحكم فيها بصدق الجوابية على تقدير صدق السالبة وان حكم فيها
 بسلب صدق قضيتها على تقدير صدق اخرى فهي متصلة سالبة كقولنا ليس ان كان
 انسانا فهو حمار فان الحكم فيها بسلب صدق الجوابية على تقدير صدق السالبة
 والمتصلة هي التي يحكم فيها بالتشافي بين القضيتين في الصدق والكذب معا اي
 بانهما لا يصدقان معا ولا يكذبان معا او في الصدق فقط اي بانهما لا يصدقان معا
 ولكنهما اند يكذبان او في الكذب فقط اي بانهما لا يكذبان معا بل يصدقان او بغير
 اي سلب ذلك التشافي فان حكم فيها بالتشافي فهي متصلة موجبة اما ان كان الحكم
 فيها بالمنافاة في الصدق والكذب فتسميت منفصلة حقيقية كقولنا اما ان يكون
 هذا العبد زوجا او فرط فان قولنا هذا العبد زوج وهذا العبد فرط لا يصدقان معا
 ولا يكذبان واما ان كان الحكم فيها بالمنافاة في الصدق فقط فهي مانعة الجمع كقولنا
 اما ان يكون هذا الشئ شجرا او حجرا فان قولنا هذا الشئ شجر او هذا الشئ حجر لا يصدقان
 ولكن قد يكذبان بان يكون هذا الشئ حيوانا واما ان كان الحكم فيها بالمنافاة في كذا
 فقط فهي مانعة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا الشئ لا شجرا ولا حجرا فان قولنا
 هذا الشئ شجر او هذا الشئ حجر لا يكذبان والى كان الشئ شجرا او حجرا وهو محذور

فقد بيننا ان المتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضيتها او صدقها على تقدير صدق اخرى فان حكم فيها بصدق قضيتها على تقدير اخرى فهي متصلة موجبة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فان الحكم فيها بصدق الجوابية على تقدير صدق السالبة وان حكم فيها بسلب صدق قضيتها على تقدير صدق اخرى فهي متصلة سالبة كقولنا ليس ان كان انسانا فهو حمار فان الحكم فيها بسلب صدق الجوابية على تقدير صدق السالبة والمتصلة هي التي يحكم فيها بالتشافي بين القضيتين في الصدق والكذب معا اي بانهما لا يصدقان معا ولا يكذبان معا او في الصدق فقط اي بانهما لا يصدقان معا ولكنهما اند يكذبان او في الكذب فقط اي بانهما لا يكذبان معا بل يصدقان او بغير اي سلب ذلك التشافي فان حكم فيها بالتشافي فهي متصلة موجبة اما ان كان الحكم فيها بالمنافاة في الصدق والكذب فتسميت منفصلة حقيقية كقولنا اما ان يكون هذا العبد زوجا او فرط فان قولنا هذا العبد زوج وهذا العبد فرط لا يصدقان معا ولا يكذبان واما ان كان الحكم فيها بالمنافاة في الصدق فقط فهي مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او حجرا فان قولنا هذا الشئ شجر او هذا الشئ حجر لا يصدقان ولكن قد يكذبان بان يكون هذا الشئ حيوانا واما ان كان الحكم فيها بالمنافاة في كذا فقط فهي مانعة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا الشئ لا شجرا ولا حجرا فان قولنا هذا الشئ شجر او هذا الشئ حجر لا يكذبان والى كان الشئ شجرا او حجرا وهو محذور

يصدقان

بصدق ان يكون انسانا حكم فيها بسلب لتنا في فهي منته سالبتر فان كان الحكم
 فيها بسلب لمنافاة في الصدق والكذب معا كانت سالبتر حقيقة كقولنا ليدرج اما
 ان يكون هذا الانسان اسودا او كاتبانا فانه يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وان
 كان الحكم فيها بسلب لمنافاة في الصدق فقط كانت سالبتر مانعة لجمع كقولنا ليس
 امانة ان يكون هذا الانسان حيوانا او اسودا فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما
 وان كان الحكم بسلب لمنافاة في الكذب فقط كانت سالبتر مانعة لخلو كقولنا ليس
 امانة ان يكون هذا الانسان روميا او زنجيا فانه يجوز ارتفاعهما دون الاجتماع لابق
 السؤال المحيطة والمنفصلة والمنصلة على ما ذكرتم ما برز في هذا الجمل والافصال
 الانفصال فلا يكون حيلة ومتصلة ومنفصلة لانها ما يثبت فيها الجمل والافصال
 والافصال لانا نقول ليس اجراء هذه الاسامي على السؤال بحسب مفهوم اللغة
 بل بحسب الاصطلاح ومفهوماتها الاصطلاحية كما يصدق على الموجب بصدق
 على السؤال نعم المناسبة المحققة للنقل امانة الموجب فلتحقق معنى الجمل والافصال
 الانفصال اما في السؤال فلمسا بينهما باهله في الاطراف لا يقال لمقدمة كانت متقوة
 لذكر اقسام القضية اولية والمنصلة والمنفصلة ليست من الاقسام الأولية بل من
 اقسام قسمها اعني الشرطية لانا نقول الاشكال المقصود بالذات من وضع المقدمة
 ذكر اقسام الأولية اما ذكر اقسام الشرطية فيها فبالعرض على سبيل الاطراد
 قال الفصل في الحيلة في غير اجزائها وان شاء الله

المنفصلة اصطلاحا
 المنفصلة ايضا بحسب مفهوم الاصطلاح
 في كذا من المنفصلة وان لم يكن في
 الشرطية

في المنفصلة
 ظاهر اقسامه
 من قوله ليس على الوجه الذي
 اجراء هذه الاسامي على الوجه الذي
 على السؤال بحسب مفهوم
 مفهوم امانة ان يكون
 على الموجبات بحسب مفهوم
 المقابلة والى ذلك
 هذه الاسامي على الوجه الذي
 مفهوم الاصطلاح
 ظهور في العبارة ان يكون
 اطلاق هذه الاسامي على هذه القضية
 بحسب مفهوم المقابلة
 قوله لانا اسوالينك
 اقول انه يتوهم من هذه العبارة
 هذه الاسامي على الموجبات
 المعاني لاغوية فيها لم نقلوا
 من بينها الموجبات في الاطراف
 انهم تناولوا هذه الاسامي من
 اللفظية الى المفهومات
 بناء على وجود المناسبات
 بعض افراد المفهوم
 اعني الموجبات
 مفهوم الاصطلاح
 المقدر من المناسبات
 عاقبة في اثرهم النقدي

1890



هي محمولات الجاهل السلبان اللفظ الدال على وقوع النسبة على اللفظ النسبة بغير الدال
 على الخلق من اللفظ الواحد ايضا فبعض من النسبة يتبادران بعبارة واحدة ولهذا
 جزوا واحدة في بعض النسخ فبعض النسخ لا يربطها لانهما يدل على النسبة الواحدة وهي غير
 مستقلة متوقفة على غيرها بل هي كائنها تدل على النسبة الواحدة في المثال
 المذكور وليست غير ما يشترط فيه كونها قالبة لكلمة ككان في قولنا زيد كان قائما و
 انتهى من هاتين النسبتين باعتبار ان اللفظ امانا بينهما فلا يترد ان ذكر
 فيها لا يربط كانت ولا يترد الاستدلال على ان اللفظ امانا بينهما فلا يترد ان ذكر
 بمكانها كانت ثانيا بغير اعتبار اشتغالها بالزمان بل بزمان معين وقوله في بعض النسخ
 اشار الى ان اللفظ مختلف في استعماله لا يربطه فبعض النسخ ان اللفظ امانا
 على ما لم يفرق بين ان ترجب ذكر اللفظ في فائدتين غيرهما على ان ذكره النسبة في
 الشافعي لا يفرق بين استعماله في فائدتين غيرهما على ان ذكره النسبة في
 بكونه كقولنا زيد بغير ما كسر في اللفظ النسبة بغير الدال على النسبة بغير الدال
 ان الموضوع محمول فالنسبة موجبة كقولنا انسان حيوان كانت النسبة موجبة ان
 يقال ان الموضوع ليس محمول فالنسبة سالبة كقولنا انسان ليس بحمار
 هذا قسمان ان لم يثبت باعتبار النسبة الموجبة من جهة اللفظ فدل على النسبة ان
 كانت النسبة موجبة باعتبار اللفظ فدل على ان الموضوع محمول وان كانت النسبة سالبة
 كقوله انسان فان النسبة موجبة معتمدة على اللفظ فدل على ان الموضوع محمول

٢٣
 في بيان ان النسبة على اللفظ الدال على وقوع النسبة على اللفظ النسبة بغير الدال
 على الخلق من اللفظ الواحد ايضا فبعض من النسبة يتبادران بعبارة واحدة ولهذا
 جزوا واحدة في بعض النسخ فبعض النسخ لا يربطها لانهما يدل على النسبة الواحدة وهي غير
 مستقلة متوقفة على غيرها بل هي كائنها تدل على النسبة الواحدة في المثال
 المذكور وليست غير ما يشترط فيه كونها قالبة لكلمة ككان في قولنا زيد كان قائما و
 انتهى من هاتين النسبتين باعتبار ان اللفظ امانا بينهما فلا يترد ان ذكر
 فيها لا يربط كانت ولا يترد الاستدلال على ان اللفظ امانا بينهما فلا يترد ان ذكر
 بمكانها كانت ثانيا بغير اعتبار اشتغالها بالزمان بل بزمان معين وقوله في بعض النسخ
 اشار الى ان اللفظ مختلف في استعماله لا يربطه فبعض النسخ ان اللفظ امانا
 على ما لم يفرق بين ان ترجب ذكر اللفظ في فائدتين غيرهما على ان ذكره النسبة في
 الشافعي لا يفرق بين استعماله في فائدتين غيرهما على ان ذكره النسبة في
 بكونه كقولنا زيد بغير ما كسر في اللفظ النسبة بغير الدال على النسبة بغير الدال
 ان الموضوع محمول فالنسبة موجبة كقولنا انسان حيوان كانت النسبة موجبة ان
 يقال ان الموضوع ليس محمول فالنسبة سالبة كقولنا انسان ليس بحمار
 هذا قسمان ان لم يثبت باعتبار النسبة الموجبة من جهة اللفظ فدل على النسبة ان
 كانت النسبة موجبة باعتبار اللفظ فدل على ان الموضوع محمول وان كانت النسبة سالبة
 كقوله انسان فان النسبة موجبة معتمدة على اللفظ فدل على ان الموضوع محمول

نسبة مما يقع ان يقال لموضوع ليس محمول فالقضية سارية كنسبة المحمول الانسان فانها

نسبة سارية بضم ان يقال لان ان ليس محمول وهذا لا يتم على القضايا الكاذبة

فانه اذا قلنا الانسان جرم كانت القضية موجبة والنسبة التي فيها لا يقع ان يقال

جرم وكذلك اذا قلنا الانسان ليس بجرم فان قيل الحكم في القضية اما ان

الموضوع محمول وبان الموضوع ليس محمول ويقال الحكم فيها اما بايقاع النسبة او

انتزاعها وذلك ظاهر **قال** وعوض عن الحماية بان شخصاً معيناً سميت مخصوصة

وشخصية **اقول** هذا التقييم ثالث الحماية باعتبار الموضوع ونوع الحملتها اما ان

يكون جزئياً او كلياً فان كان جزئياً سميت لفئته شخصية وخصوصة اما موجبة

كقولنا زيد انسان او سالبة كقولنا زيد ليس بشيء اما استثنائية لشخصية ذلك موضوع

شخص معين واما استثنائية لمخصوصة فموضوع موضوعها واما كان هذا التقييم

باعتبار الموضوع لوحده في سائر الاقسام حال الموضوع وان كان كلياً فاما ان

يبتن فيها كمتة افراد الموضوع من الكاتبة والخرتية والابيتين واللفظ الدال عليها

اي على كمتة الافراد لبتني سوراً اخذنا من سور البلد كما انه يحصر البلد بحده كذلك

اللفظ الدال على كمتة الافراد يحصرها ويحيط بها فان ببتن فيها كمتة افراد الموضوع

سميت القضية محصورة ومستورة اما انما محصورة فلحصر افراد موضوعها واما

انما مستورة فلا شئ لها على السور وهي المحصورة باعتبار قسم الدال الحكم فيها اما ان

يكون على كل افرادها وعلى بعضها واما كان فاما بالاجابة وبان لا فبان كان الحكم

وهو موجب بضم ان يقال لان ان ليس محمول وهذا لا يتم على القضايا الكاذبة
فانه اذا قلنا الانسان جرم كانت القضية موجبة والنسبة التي فيها لا يقع ان يقال
جرم وكذلك اذا قلنا الانسان ليس بجرم فان قيل الحكم في القضية اما ان
الموضوع محمول وبان الموضوع ليس محمول ويقال الحكم فيها اما بايقاع النسبة او
انتزاعها وذلك ظاهر **قال** وعوض عن الحماية بان شخصاً معيناً سميت مخصوصة
وشخصية **اقول** هذا التقييم ثالث الحماية باعتبار الموضوع ونوع الحملتها اما ان
يكون جزئياً او كلياً فان كان جزئياً سميت لفئته شخصية وخصوصة اما موجبة
كقولنا زيد انسان او سالبة كقولنا زيد ليس بشيء اما استثنائية لشخصية ذلك موضوع
شخص معين واما استثنائية لمخصوصة فموضوع موضوعها واما كان هذا التقييم
باعتبار الموضوع لوحده في سائر الاقسام حال الموضوع وان كان كلياً فاما ان
يبتن فيها كمتة افراد الموضوع من الكاتبة والخرتية والابيتين واللفظ الدال عليها
اي على كمتة الافراد لبتني سوراً اخذنا من سور البلد كما انه يحصر البلد بحده كذلك
اللفظ الدال على كمتة الافراد يحصرها ويحيط بها فان ببتن فيها كمتة افراد الموضوع
سميت القضية محصورة ومستورة اما انما محصورة فلحصر افراد موضوعها واما
انما مستورة فلا شئ لها على السور وهي المحصورة باعتبار قسم الدال الحكم فيها اما ان
يكون على كل افرادها وعلى بعضها واما كان فاما بالاجابة وبان لا فبان كان الحكم

[illegible]

اما في ليس بعض
فداستدبان الضمير المستتر في
الجزئية فاشبه النكرة في سياق النفي فكما ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم
اولا فاعلم ان قوله تعالى فاما في ليس بعض

اولاد خماراة السد . فانهم بجيبي

فان لم يصلح ان يصنف كلية وجزئية
فان لم يصلح ان يصنف كلية وجزئية
فان لم يصلح ان يصنف كلية وجزئية

كذلك هي من ابيضان انه احتمال ان يفهم من التسلب على خلاف بعض ليس فان بعض
هي من اوان كان ايضا غير معين الا انه ليس واقعا في سبب التفتي بل التسلب كما هو
وارد عليه وبعض ليس قد يذكر الانجاب الجزئي حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس
بانسان اريد اثبات تلك الشائبة لبعض الحيوان لا سلب الانسان عنه وقرئ ما بينهما
كما استقف عليه مجالا لا يمكن تصور الانجاب مع تقدم حرف التسلب على الموضوع
قال واما لم يبين فيها اكثر افراد **اقول** ما مر كان اذا بين في القضية كية افراد
الموضوع واما اذا لم يبين فلا يخلو واما ان يصلح القضية لان تصدق كلية او
جزئية بان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع او لم يصلح بان يكون الحكم فيها على
طبيعة الموضوع نفسها لا على الافراد فان لم يصلح لان تصدق كلية وجزئية سميت
طبيعية لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس فان
الحكم فيها بالنوع والجنس ليس على ما صدق عليه الانسان والحيوان من الافراد بل
على نفس طبيعتها وان صاحت ان تكون كلية وجزئية سميت مملنة لان الحكم فيها
على افراد موضوعها وقد اهل بيان كيتها كقولنا الانسان في خسر الانسان
ليس في خسر اي ما صدق عليه الانسان من الافراد في خسر وليس في خسر فقد بان
ان الجملة باعتبار الموضوع منحصرة في رتبة اقسام ذلك ان تقول في التقسيم
موضوع الحماية اما جزئي او كلي فان كان جزئيا فهي شخصية وان كان كلياً فاما
ان يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الكلي او على ما صدق عليه من الافراد فان كان

فان لم يصلح ان يصنف كلية وجزئية
فان لم يصلح ان يصنف كلية وجزئية
فان لم يصلح ان يصنف كلية وجزئية

الحكم على نفس الطبيعة كان على ما صدق عليه من الافراد فاما ان يبين فيها كميته
 الافراد فهي المحصورة ولا في الممثلة والشيء في الشفائلت القسمة نقالا الموضوع في
 القسمة ان كان جزئيا فهي الشخصية وان كان كلياً فاما ان يبين فيها كميته الافراد
 فهي المحصورة ولا في الممثلة وشتع عليه امتا خرون بعدم الانحصار فيها الخروج
 الطبيعية والجوابات الكلام في القضايا المعينة في العلوم والطبيعية الاعتبار
 لها الات الحكم في القضايا على ما صدق عليه الموضوع وهي الافراد الطبيعية ليست منها
 فخرجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار لان عدم الانحصار بان يتناول المقسم شيئا
 لا يتناول الاقسام والمقسم هي المتناول الطبيعية لا يبطل الانحصار بخروجها
قال هي قوة الجزئية لان مقتضى الانسان في خسر مقتضى بعض الانسان في خسر والعكس
اقول الممثلة في قوة الجزئية بمعنى انها متساوية فان مقتضى صدقت الممثلة صدقت
 الجزئية وبالعكس فاذا صدقت قولنا الانسان في خسر صدقت بعض الانسان في خسر وبالعكس
 اما ان كانتا صدقت الممثلة صدقت الجزئية فلان الحكم فيها على افراد الموضوع ومقتضى
 صدق الحكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعضها
 وعلى كل التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي واما بالعكس فلا مقتضى
 صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد مطلقا وهي الممثلة **قال** البحث
 الثاني في تحقيق المحصورات الاربعة **اقول** قد عرفت ان العمليتين طرفين احدهما وهو
 المحكوم عليه ليم في موضوعا وبانها وهو المحكوم به ليم في محالنا علم ان عادة القوم

لو كان الحكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعضها وعلى كل التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي واما بالعكس فلا مقتضى صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد مطلقا وهي الممثلة

فقولنا قد خرجت بليست على ان يكون الحكم على جميع الافراد او على بعضها وعلى كل التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي واما بالعكس فلا مقتضى صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد مطلقا وهي الممثلة

في تحقيق



في تحقيق المحصول قد جرت بانهم يعتبرون عن الموضوع تخرج وعن المحمول برب حتى انهم
 اذا قالوا كل ج ب فكانهم قالوا كل موضوع محمول وانما فعلوا ذلك لغايتين احدهما
 فصل الاختصاص ان قولنا كل ج ب انصر من قولنا كل انسان حيوان وهو ظاهر
 ثابتهما رفع توفيق الاختصاص فانهم لو تصوروا للكلمة مثلا قولنا كل انسان حيوان وجروا
 عليه الاحكام امكن ان يذهبوا لوهم الى ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة
 دون الموجبات لكيانات الاخر فتصوروا مفهوم القضية مجردا عنها عن المواد
 بنيتها على ان الاحكام الجارية عليها شاملة لجزئياتها غير مقصورة على البعض دون
 البعض كما انهم في قسم التصور اخذوا مفهومها الكليات من غير اشارة الى مادة
 من المواد وتجتوا عن احوالها بحثا متناولا لجميع طبائع الاشياء ولهذا صار مباحث
 هذا الفن قوابل كلياته منطبقة على الجزئيات فاذا قلنا كرج ب فهذا كرج
 مفهوم ج وحقيقته والاخر ما صدق عليه من افراد فليس معناه ان مفهوم ج هو
 مفهوم ب والا لكان ج وب لفظين مترادفين فلا يكون حمل في المعنى بل في اللفظ
 بل معناه ان كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب فان قلت كما ان ج اعتبارية
 كذلك لب اعتبارية مفهوم وحقيقته وما صدق عليه من الافراد فام لا يجوز ان يكون
 المحمول ما صدق عليه ب لا مفهومه كما ان الموضوع كذلك فنقول ما صدق عليه
 الموضوع هو عينه ما صدق عليه المحمول فلو كان المحمول ما صدق عليه ب كما هو
 الثبوت للموضوع ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فنخلص القضايا في الضرورية ثم نصل

١١٠ - ١١١

(في نظام تصنيف المصنفات فلا بد من منع الحصر عن فهم الموضوع والمحل
 ٩١ والافضل والاضااف للمل والافضل
 ٩١ والافضل والاضااف للمل والافضل

المحمول الاول تركيب تقييد والثاني تركيب خبر فهناك ثلثة اشياء ذات الموضوع وصف
 وصفه عليه وصفه وصف المحمول عليه اقسام ذات الموضوع فليس المراد به افراد ج مظهر بل
 الافراد الشخصية ان كان ج نوعا او مابساو به من الفصل الخاصة والافراد الشخصية لا تنوع
 مع ان كان ج جنسا او مابساو به من العرض اما فلنا كل انسان او كل ناطق او كل ضاحك
 كذا فالحكم ليس الا على زيد وعمر وبكر وغيرهم من افراد الشخصية لاننا كل حيوان او
 كل ما يشي كذا فالحكم على زيد وعمر وبكر وغيرهم من اشخاص الحيوان وعلى البايع النوعية من
 الانسان والفرس وغيرهما من بهيمة السمعم يقولون حمل بعض الكلمات على بعض انما
 هو على النوع وافراده ومن الافاضل من قصر الحكم مظهر على الافراد الشخصية وهو قريب
 او التحقيق ان انتضاف لطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل انتضاف شخص من
 اشخاصها به اذ الوجود لها الا في ضمن شخص واما قصد وصفه لموضوع فانه في الامكان
 عند الفارابي حتى ان المراد عنده بيج ما يمكن ان يصدر عليه ج سواء كان ثابتا له بالفعل
 او مسلوبا عنه دائما بعد ان كان ممكن الثبوت له وبالفعل عند الشيخ اي ماصدا عليه ج
 بالفعل سواء كان ذلك الحكم في الماضي والحاضر والمستقبل حتى لا يدخل فيه ما لا يكون
 دائما فاننا قلنا كل اسود كذا يتناول الحكم على كل ما يمكن ان يكون اسودا حتى الزميتين
 على مذهب الفارابي ان كان انتضافهم بالسواد وعلى مذهب الشيخ لا يتناولهم الحكم لعدم
 انتضافهم بالسواد في وقت ما واما قصد وصفه بالمحمول على ذات الموضوع فقد يكون بحسب
 الخارج ويسمى خارجية والمراد بالخارج الخارج عن المشاعر اما الاول فنحن نرى كل ما هو

ربي حقيقته لا يتاخر حقيقة الغيبة

بالاول
 سيد
 وورد

وهو قولنا لو وجد كان بـ ولا اتصال قد يكون بطريقا للزوم كقولنا ان كانت الشمس
طالعت فالنهار موجود وقد يكون بطريق الاتفاق كقولنا ان كان الانسان انا طلقا فلما
ناطق فستره صاحب الكشف من تابعه بالزوم نقاوا معنى قولنا كل ما وجد كان
فهو بحيث لو وجد كان بـ ان كل ما هو ملزوم لـ ^(وهو المنفصل) ملزوم لب لا انه لا ينطق الا

والتابعين
الذين هم كونه باطلا لان الحكم ليس على
الجميع فلا
وسف بهم .

ط
اما عدم النوم وصف الموضع لذاته فكذا قولنا كل ضاحك بالفعلة
انسان واما عدم النوم وصف المحل فكقولنا كل ضاحك مقبض
فكقولنا لا كاتب بالفعلة ضاحك بالفعلة واللاتصال الذي في عقد
الوضع والمحل في المثال في الضمير واللاتصال الذي في عقد المل
في المثال المختلف ط والألف في عقد الوضع في الدوام الثابتة
لا يطابق للنوم بغيره لانهم

والنوم والى المذكور ان متغايها من
فلذا جعلها

لقد نسا كل ال
مذوم ميسكه

التوفيق
 ناقضاً
 الحق و
 دلائل ان كان
 صدق امره
 منها في حقنا
 مستنداً في حقنا
 بينما كذا الباقى
 سائر النسب والصدق
 بمعنى محمد مستحقاً في حقنا
 الكاتب صادق على الناس
 الى كقول عليه والصدق بمعنى
 التحقق والوجود مستحقاً في حقنا
 صدقته هذه القضية في الواقع
 خارجية. فحق كان يقضها على كذا
 الخارجية اعم وقوله وبين ان
 بيننا وبينه كذا
 ما عرفته من ان الامر بيننا وبينه
 وقضوه من وجه يكون بيننا وبينه
 جزئية فلهذا كان بيننا وبينه
 عموم من وجه كان بيننا وبينه
 على ما بيننا وبينه
 بياناً جزئياً
 سبباً

باعتبار ما لم يردنا الحكم في موجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم في الموجبة الكلية فلا
المعتبرة ثم بحسب الكل معتبرة بهما بحسب البعض ومع السالبة الكلية رفع الإيجاب
عن كل واحد حاد ^{منه} السالبة الجزئية رفع الإيجاب عن بعض الأحاد كما اعتبرت
^{في} الموجبة الكلية بسبب الحقيقة والذارج كذلك تعتبر المحصور الآخر باعتبارين
قد تقدم الفرق بين التامتين الحقيقية والجزئية واقفا لفرق بين الجزئيتين فهو
الجزئية حقيقة تام من الخارجية أن الإيجاب على بعض الأفراد الخارجية إيجابا
على بعض الحوادث المنفردة

بعض الأفراد حقيقة بذاتها عكس وعلى هذا يكون الساتبة كلية خارجية اعم
من الساتبة الكلية الحقيقة ان يقبض الاختصاص من يقبض اعم مطلقا وبين
كانا فرضا ان الاشكال موصوغة في الخارج في المربع فيصعد قولنا لا شيء من الاشكال يحس في الخارج وهو
حسب الحقيقة ان لا شيء مما لو وجد كان شكلا من الاشكال ممكنة فهو ليست لوجوده لا شيئا
فصله نقيضه وهو الموصوغة الجنبية صي

في قوله تعالى
 ما كان لعل
 في قوله تعالى
 ما كان لعل
 في قوله تعالى
 ما كان لعل

في قوله تعالى
 ما كان لعل
 في قوله تعالى
 ما كان لعل

السالبيين المرتبين مباينة جزئية وذلك ظاهر في اليمين الثاني في العدل والتحصيل
اقول القضية اما معدولة او محصلة لان حرفا لتسلب ما ان يكون جزءا لشيء
 الموضوع والمحمول ولا يكون فان كان جزءا فاما من الموضوع كقولنا الاخرى جماد او من
 المحمول كقولنا الجماد العالم او منها جميعا كقولنا الاخرى العالم سميت القضية معدولة
 موجبة كانت او سالبة اما الاولى فمعدولة الموضوع واما الثانية فمعدولة المحمول و
 اما الثالثة فمعدولة الطرفين واما سميت معدولة لان حرفا لتسلب كل شيء ولا شيء
 انما وضعت في الاصل للتسلب الرفع فاذا جعل مع غيره كشيء واحد يثبت له شيء او
 لشيء او يسلب عنه او عن شيء فقدم عدل به عن وضعه الاصل الى غيره وانما ارد
 لللفظ الثانية مثال الادون الثالثة لانه قد علم من المثال الاول الموضوع المعدول
 المثال الثاني المعدول المحمول فقد علم مثال معدولة الطرفين بجمعهما معا وان لم يكن
 حرفا لتسلب جزءا لشيء من الموضوع والمحمول سميت القضية محصلة سواء كانت موجبة
 او سالبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس كاتب ووجه التسمية ان حرفا لتسلب اذا
 لم يكن جزءا من طرفيهما نكل من الطرفين وجود محصل وربما يختص اسم المحصلة بالجو
 ويسمى السالبة بسيطة لان البسيط ما لا جزء له وحرفا لتسلب ان كان موجودا
 فيها الا انه ليس جزءا من طرفيهما وانما يذكر لهما مثلا لان جميع الامثلة المذكورة
 في المباحث السابقة يصلح ان يكون مثلا لهما **قال** والاعتبار بايجاب القضية وسلبها
اقول انما ايدى ههنا هو ان كل قضية تشمل على حرفا لتسلب يكون سالبة ولما

حرفا لتسلب ان كان جزءا من الموضوع
 كقولنا الاخرى جماد او من المحمول كقولنا
 الجماد العالم او منها جميعا سميت القضية
 معدولة موجبة كانت او سالبة فان لم
 يكن جزءا لشيء منها سميت محصلة ان
 كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة
 من

بال...
 ...

في قوله تعالى
 ما كان لعل
 في قوله تعالى
 ما كان لعل
 في قوله تعالى
 ما كان لعل

ذكر

ذلك ان القضية المعدلة مشتملة على حرف السلب مع ذلك قد يكون موجبة ذكر معنى
الاجاب السلب حتى يرتفع الاشتباه فقد عرفت ان الاجاب هو ابتغاء النسبة
السلب فعها فالعبرة في كون القضية موجبة او سالبة بابتغاء النسبة ورفعه لا
بطرفها فمتى كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة وان كان طرفها عددين
كقولنا كل ما ليس بحي فهو عالم فان الحكم فيها بثبوت الاعمالة على كل ما صدق
ان ليس بحي فتكون موجبة لان اشتمل طرفها على حرف سلب ومتى كانت النسبة
مرفوعة فهي سالبة وان كان طرفها وجوديين كقولنا لا شئ من المتحرك ساكن كما
الحكم فيها بسلب لتساكن على كل ما صدق عليه المتحرك فتكون سالبة وان لم يكن في شئ
من طرفها سلب فليس الالتفات في الاجاب السلب الى الاطراف بل الى النسبة
ق ا النسبة البسيطة اعم من الموجبة المعدلة المحمول لقائل ان يقول
العدل كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بينه فحين
ما شرع في الاحكام لم يخص كل اسم في المحمول ثم ان المحصلات والمعدلات
المحمول كغيره فما الوجه في تخصيص النسبة البسيطة والموجبة المعدلة المحمول بالذكر
فنقول ما وجه تخصيص الاول فهو ان الاعتبار في الفن من العدل ملك جانب المحمول
وذلك لانك قد حققت ان مناط الحكم ذات الموضوع ووصف المحمول والاختفاء في ان
الحكم على الشئ بالامور الوجودية بخلاف الحكم عليه بالامور العدمية فاختلاف القضية
بالعدل والتحصيل في المحمول يؤثر في مفهومها بخلاف العدل والتحصيل في وصف

ط ا لا يجوز ما قد اورد بالاحكام في النسبة البسيطة
ولنا ان النسبة البسيطة البسيطة البسيطة البسيطة
بالنسبة البسيطة البسيطة البسيطة البسيطة
فانما كل ما ليس بحي فهو عالم فان الحكم فيها بثبوت الاعمالة على كل ما صدق
ان ليس بحي فتكون موجبة لان اشتمل طرفها على حرف سلب ومتى كانت النسبة
مرفوعة فهي سالبة وان كان طرفها وجوديين كقولنا لا شئ من المتحرك ساكن كما
الحكم فيها بسلب لتساكن على كل ما صدق عليه المتحرك فتكون سالبة وان لم يكن في شئ
من طرفها سلب فليس الالتفات في الاجاب السلب الى الاطراف بل الى النسبة
ق ا النسبة البسيطة اعم من الموجبة المعدلة المحمول لقائل ان يقول
العدل كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بينه فحين
ما شرع في الاحكام لم يخص كل اسم في المحمول ثم ان المحصلات والمعدلات
المحمول كغيره فما الوجه في تخصيص النسبة البسيطة والموجبة المعدلة المحمول بالذكر
فنقول ما وجه تخصيص الاول فهو ان الاعتبار في الفن من العدل ملك جانب المحمول
وذلك لانك قد حققت ان مناط الحكم ذات الموضوع ووصف المحمول والاختفاء في ان
الحكم على الشئ بالامور الوجودية بخلاف الحكم عليه بالامور العدمية فاختلاف القضية
بالعدل والتحصيل في المحمول يؤثر في مفهومها بخلاف العدل والتحصيل في وصف

هذا هو المطلوب في هذا المقام
 وهو ان لا يكون اللفظ في
 الكلام في غير ما هو في
 الكلام في غير ما هو في
 الكلام في غير ما هو في

الموضوع فانه لا يؤثر في مفهوم القضية لان العطف والتعقيب انما يكون في مفهوم
 الموضوع وهو عطف المحكوم عليه ان محكوم عليه عبارة عن ذات الموضوع والحكم
 على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات عنه واما وجه تخصيص الثاني فلان اعتبار
 العطف والتعقيب في المحمول يرتفع القسمة لان حرف التسليل ان كان جزء من المحمول
 فالقضية معدولة والا فمحصلة كيف فما كان الموضوع ثابتا ما كان في اقسامه موجبة
 او سالبة فلهذا اربع قضايا موجبة محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة
 كقولنا زيد ليس بكاتب موجبة معدولة كقولنا زيد الكاتب وسالبة معدولة
 كقولنا ليس زيد بكاتب ولا التباس بين القضيتين من هذه القضايا اذ بين السالبة
 المحصلة والموجبة المعدولة اقسامين للموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلو لم
 في الموجبة وجود في السالبة اقسامين للموجبة المحصلة والموجبة المعدولة فلو لم
 حرف التسليل المعدولة من المحصلة اقسامين للموجبة المحصلة والسالبة المعدولة
 فلو لم حرف التسليل السالبة المعدولة بخلاف الموجبة المحصلة اقسامين السالبة
 المحصلة والسالبة المعدولة فلو لم حرف التسليل السالبة المعدولة وحرف واحد
 السالبة المحصلة اقسامين للموجبة المعدولة والسالبة المعدولة فلو لم حرف واحد
 الايجاب وحرفين في السالبة اقسامين للموجبة المعدولة فلو لم حرف واحد
 من حيث ان حرف التسليل الموجود فيهما واحد فانه لا يكون ليس بكاتب فلا يعلم
 انما موجبة معدولة او سالبة محصلة فلهذا خصصها بالانتم من بين المقترانين والفرق

بشيء ما معنوي مطلقا انما المنعوت فهو ان السالبة مستندة عن موجب معدة ثم ان

من صدقت الموجبة معدة صدقت السالبة البسيطة لا يعكس اما ان لا يكون

ثبت الالاب لا يكون سلبا غير فانه يوم يصدق سلبا غير ثبت البال فيكون

البيان ان السالبة لا يكون استيعابا استيعابا وهو لا يلزم من صدق السالبة

البسيطة صدق الموجبة معدة فثبت ان الجواب لا يقع على المعدوم ضرورة ان الجواب

استيعابا غير فرع على وجود مثبت لم يخالف التسلط ان الجواب لما لم يجد على معدوم

فتح السلب عنها بالضرورة فيجوز ان يكون الموضوع معدوم فادح يصدق السلب البسيط

ولا يصدق الالاب البسيط عدول كما انه يصدق قولنا شريك البكر ليس بجير ولا يصدق

شريك البكر غير بصير لان معنى الالاب سلب البصر عن شريك البكر ولما كان معدوم

صدقا سلب كل مفهوم عنده في الثاني ان عدم البصريات لشريك البكر فلا بد

ان يكون موجودا في نفسه حتى يمكن ثبوت الشيء له وهو منع الوجود لا يلو صدق

التسلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية تناقض لانها

قد يمتنع على الصدق فان من الجائز اثبات المحمول لجميع الافراد الموجودة وسلبه عن

بعض الافراد لمعدوم لاننا نقول الحكيم في السالبة على الافراد الموجودة كما ان الحكم في الثوب

على الافراد الموجودة الا ان صدق السالبة يتوقف على وجود الافراد وصدق الالاب

يتوقف عليها فان معنى الالاب ان جميع افراد الموجود ثبت له ب وذاك

انه يصدق انما كانت افراد موجود ومعنى السالبة ان ليس كذلك في كل واحد من

توهمنا نقول ككلمة السالبة ان تكون ذلك ان

والا لزم ان ارتفاع السلب

الصدق فيه لا يكون كاد ان

البيان ان السالبة لا يكون استيعابا استيعابا وهو لا يلزم من صدق السالبة

البسيطة صدق الموجبة معدة فثبت ان الجواب لا يقع على المعدوم ضرورة ان الجواب

استيعابا غير فرع على وجود مثبت لم يخالف التسلط ان الجواب لما لم يجد على معدوم

فتح السلب عنها بالضرورة فيجوز ان يكون الموضوع معدوم فادح يصدق السلب البسيط

ولا يصدق الالاب البسيط عدول كما انه يصدق قولنا شريك البكر ليس بجير ولا يصدق

شريك البكر غير بصير لان معنى الالاب سلب البصر عن شريك البكر ولما كان معدوم

صدقا سلب كل مفهوم عنده في الثاني ان عدم البصريات لشريك البكر فلا بد

ان يكون موجودا في نفسه حتى يمكن ثبوت الشيء له وهو منع الوجود لا يلو صدق

التسلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية تناقض لانها

قد يمتنع على الصدق فان من الجائز اثبات المحمول لجميع الافراد الموجودة وسلبه عن

بعض الافراد لمعدوم لاننا نقول الحكيم في السالبة على الافراد الموجودة كما ان الحكم في الثوب

على الافراد الموجودة الا ان صدق السالبة يتوقف على وجود الافراد وصدق الالاب

يتوقف عليها فان معنى الالاب ان جميع افراد الموجود ثبت له ب وذاك

انه يصدق انما كانت افراد موجود ومعنى السالبة ان ليس كذلك في كل واحد من

فانما السالبة

البيان ان السالبة لا يكون استيعابا استيعابا وهو لا يلزم من صدق السالبة

البسيطة صدق الموجبة معدة فثبت ان الجواب لا يقع على المعدوم ضرورة ان الجواب

استيعابا غير فرع على وجود مثبت لم يخالف التسلط ان الجواب لما لم يجد على معدوم

فتح السلب عنها بالضرورة فيجوز ان يكون الموضوع معدوم فادح يصدق السلب البسيط

ولا يصدق الالاب البسيط عدول كما انه يصدق قولنا شريك البكر ليس بجير ولا يصدق

شريك البكر غير بصير لان معنى الالاب سلب البصر عن شريك البكر ولما كان معدوم

[illegible]

تلاوت

[illegible]

فيها الدلالة
من ذكر فيها الدلالة

ثلاثية او ثنائية فان كانت ثلاثية فالرابطة اما ان تكون متقدمة على حرف السلب
متأخرة عنه فان تقدمت فالرابطة كقولنا زيد ليس هو بكتاب يكون موجبة لان من
شان الرابطة ان تربط ما بعدهما بما قبلها فهناك ربط السلب وربط التام بالجماع
وان تأخرت عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو بكتاب كانت سالبة لان من
شان حرف السلب ان يرفع ما بعدهما عما قبلها فهناك سلب الربط فانكون القضية
سالبة وان كانت ثنائية فالفرق انما يكون من وجهين احدهما بالانتران ينوي
اما ربط السلب وسلب الربط وتاينهما بالاصطلاح على تفسيرين يعني اللفاظ بالاجاب
كلفظ غير ذلك وبعضها بالسلب كليهما فاذا قيل زيد غير كتاب ولا كتاب كانت موجبة
واذا قيل زيد ليس بكتاب كانت سالبة **والرابع** في القضايا الموجهة لا بد
اقول نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بالانجاب وبالسلب لا بد لهما من كيفية
في نفس الامر كالضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام فان كانت نسبة فرضت

نسبة المحمول الى الموضوع من كيفية انجابية كانت
او سلبية كالضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام
والا بدلية في النسبة ككيفية مادة القضية واللفظ
النال عليها النجى فغير قضية

الى نفس الامر فاما ان تكون مكيفة بكيفية الضرورة او بكيفية اللا ضرورة ومن جهة
اخرى اما ان تكون مكيفة بكيفية الدوام فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فالضرورة
هي كيفية نسبة الحيوان الى الانسان واذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة كانت اللا
ضرورة هي كيفية نسبة كتابة الى الانسان ذلك المكيفة الثابتة في نفس الامر لشمي
مادة القضية واللفظ الدال عليها في القضية الملقوطة او حكم عقل بان النسبة مكيفة
بكيفية كذا في القضية المعقولة لشمي جهة القضية وفي خالفت البهتة مادة القضية

بني اربعة قيم كيفية النسبة الى الضرورة واللا ضرورة فيقيم
اربعه ثمانية وتقيمها الى الدوام واللا دوام
تقيم ثمانية ايضا فان لم يجمع فيقيم
واحد باقى سبعة

موسم كذا جزاً

سنة ثمان

١٠٢

كانت كاذبة لأن اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا او حكم العقل بذلك ولم تكن تلك كيفية التي دل عليها اللفظ او حكم بها العقلاء بكيفية كذا في نفس الامر لم يكن الحكم في تلك القضية مطابقاً للواقع مثلاً ان قلنا كل انسان حيوان لا بالضرورة ذلك بالضرورة على ان كيفية نسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر هي بالضرورة وليس كذلك في نفس الامر فلا جرم كذبت القضية وتلخص الحكم في هذا المقام بان نقول نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت لا تنسب او سلبية يجب ان يكون لها وجود في نفس الامر وجود عند العقل وجود في اللفظ كالموضوع والمحمول وغيرهما من الاشياء التي لها وجود في نفس الامر وجود عند العقل وجود في اللفظ فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد من ان يكون مكيفتها بكيفية قياسية ثم انها وجدت في اللفظ اوردت عبارة تدل على تلك كيفية المعبرة عند العقل باللفظ انما هي موضوعه بانه الصورة المعقولة فكما ان الموضوع والمحمول والنسبة وجوداً في نفس الامر وعند العقل بهذا الاعتبار صارت اجزاء للقضية المعقولة في اللفظ حتى صارت اجزاء للقضية الملفوظة كذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل في اللفظ فالكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية الثابتة لها في العقل هي جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة على ما هي الجهة للقضية الملفوظة ولما كانت الصور العقلية واللفظ الدالة على ما هي بالاجابات تكون مطابقة للأمور الثابتة في نفس الامر لم يجب مطابقة الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شيئاً انساناً

[illegible]

لا تخشاه من بعيد فرأى بحته لمن في قولنا صوتة انسان وح غير عندي ان شاء ربنا

يُحْصَلُ مِنْهُ صَوْرَةُ فَرَسٍ نَاجِرٍ عَنْهُ بِالْفَرَسِ فَلْيُشَبَّحْ وَجُودُ فِي نَفْسٍ زَادَ وَجُودُ فِي عَقْلِ امَّا
مُطَابِقٍ اَوْ غَيْرِ مُطَابِقٍ وَوَجُودُ فِي نِعَابَةٍ اَمَّا فِي عِبَابَةٍ صَادِقَةٍ اَوْ كَاذِبَةٍ فَكَذَلِكَ كَيْفِيَّتُهُ

نسبة الحيوان الى الانسان هما ثبوت في نفس الامر من الضرورة وفي العقل وفي اللفظ فان طائفة

الكيفية المعقولة أو عبارة مفقودة كانتا حقيقة صادقة ولا كذب الحالة قال

القبضان، أو حشده، أو جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها **أقوال** القضاة القليلة

[illegible]

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لِمَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَهُ الْفَتْحُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْغَنِيُّ

فانعم بغير البسيط بل هي اي حفيدتها اي معجزة اما انك لم تقف على قولها بل ساءلتها

بالضغوة فان معناه ما ليس بالاجاب الجوابية للاستاواما سلب فقط لقولنا لا شيء

الإنسان بالضرورة فان حقيقته ليست الأسلب المحرمة عن الإنسان وانقضت المركبة

التي يكون دقيقتها ملتزمة من اليمين بالتسليم كفوقنا هل يتناضحك الاثنا فان

معناها ايجاس خضك نال انشاوساير عنه بان فعل انما ان الحشيتماي معاهاولم قيل

انظر الى هذه الحروف التي هي في انفسكم واذكر في انفسكم ان الله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الساند كاتيب اركان حاضرين و غير حاضرين في المجلس في كل اجتماع

بنا بسا لبس بغير رنگ و مو مملو خاتم سارچان آن سلب متناهی خنایس بغير رنگ و مو

عام موجب فهو في الحقيقة دامن مركب وان لم يوجد تركيبة اللفظ بخلاف ما تقدم

الغنية بالذرة والحب من فاكهة التركيب ايضا بحسب لفظ ثم ان اعضا

[illegible]

البسيطة والمركبة غير محصورة في تلك الآات التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها
من التناقض والعكس والقياس وغيره من ثلثة عشر منها لسانها وممن مركباتها البساط
نستدل على الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او
بضرورة سلبه عن مادام ذات الموضوع موجودة اما التي حكم فيها بضرورة الثبوت فهي
ضرورية موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان
للانسان في جميع اوقات وجوده واما التي حكم فيها بضرورة السلب فضرورية سالبة كقولنا
لا شئ من الانسان يجر بالضرورة فانه يحكم فيها بضرورة سلب الجريته عن الانسان في جميع
اوقات وجوده وانما سميت ضرورية لاشتمالها على الضرورية ومطلقة لعدم تقيد الضرورية
فيها بوصف ودقت لثابتة دائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او بدوام سلبه عن مادام ذات الموضوع موجودة ووجرت تسميتها دائمة ومطلقة على قياس
الضرورية المطلقة ومثاليها ايجابا ما مر من قولنا لا تأكل الانسان حيوانا فقد حكمنا فيها
بدوام ثبوت الحيوانية للانسان مادام فانه موجوده وسلبا ما مر ايضا من قولنا لا تأكل
لا شئ من الانسان يجر فان الحكم فيها بدوام سلب الجريته عن الانسان مادام ذات الموضوع
موجوده والنسبة بينهما وبين الضرورية باعتبارها مضمرة لان مفهوم الضرورية امتناع
انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة لجميع الازمنة والوقاوت متى كانت
النسبة متحققة الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع اوقات وجوده بالضرورة و
ليس متى كانت النسبة متحققة في جميع اوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع لجواز امكان

القياس
اي بحسب مقتضى
والتفقه بالكتاب عليه
سئل فان ذلك تفويض بالقرائن
والله اعلم بالصواب

١٥. معتبر الحار ان نظرت للمفردة
تلاجه لما نسب اليه المفردة
طرقا فلهذا تعد بعينه المفعول الى نسبة المفعول

المؤلف

الموضوع

مع وصفه

تجمع اوقات

موسم سرما

اعتبار نظر ف

تغییرات در وقت

صفحة ١٠٠

ولولہ

منه

مجلس

تاریخ ۱۳۰۲

درد و غم و اندوه

مجلسه

وصف رزم

حضرت دریا لہ قیصر

بالمعنی

درام مختلف

اوراد و ارمنی

● ● ●

میں نے اسے

• **مجلس شورای اسلامی**

میرزا محمد علی

وصف

مکتبہ دارالعلوم دیوبند

سخت و نازک

في زكاته

بسم

دشمنوں سے

مستند : قدم

کرم غنچه

كتاب الفقه

مقام دظہر

فكانها عن الموضوع وعدم وقوعه لنا ممكن ليس بحجبان يكون واقعا
ثلاثة المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه
بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع اى يكون لوصف الموضوع دخل
في تحقق الضرورة مثال الموجبة قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبنا
فان تحريك الاصابع ليس ضروريا لثبوت الذات لکاتب على ان الانسان مظهر بالضرورة
بثبوتها تمامه بشرط ان تصانما بوصف الكتابة ومثال السالبة قولنا بالضرورة الاشئ من
الکاتب يساكن الاصابع مادام كاتبان سلب ساكن الاصابع عن ذات الکاتب ليس
بضروري لان بشرط ان تصانما بالكتابة وسبب تسميتها اما بالمشروطة فلا شئ لها على
الوصف اما بالعامة فلا شئ اعم من المشروطة الخاصة وستعرف هذه المركبات ودرجات
المشروطة العامة على القضية التي يحكم فيها بضرورة الثبوت او بضرورة السلب جميع
ازدواج ثبوت الوصف اعم من ان يكون للوصف مدخل في تحقق الضرورة ام لا كما
كل كاتب حيوان بالضرورة وان فرق بين المعنيين انا اذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتبان اردنا المعنى الاول صدقت كتابتي وان اردنا المعنى الثاني
كدبت ان حركة الاصابع ليست ضرورية لثبوت الذات لکاتب في شئ من الازمان
فان الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورية لذات الکاتب زمان اصلا
فما ظنك بالمشروط بمبدأ المشروطة العامة بالمعنى الاول اعم من الضرورية والدائمة
وجبر لانك قد سمعت ان ذات الموضوع قد يكون عين وصفه وقد يكون غيره فاذا

بین وصفه و قد نکون غیره فاذا
 کلام محقق در نظامی
 کلامی از عموال
 التبتی منها العوم
 حکم لای ادرام او
 ام و حکمیکه
 (کلام)

وعامة انها اعم من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي اعم مطلقا من المشروطة
العامة فانه متى تحققت الضرورة بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب الوصف من
غير عكس وكذا من الضرورية والدائمة المطلقين انهم متى ضمت الضرورة والدوام
في جميع اوقات الذات صحت الدوام في جميع اوقات الوصف لا ينعكس الخامسة مطلقة
العامة وهي التي يحكم فيها بدووت المحول للموضوع او سلبه عنه بالفعل اما انما تكون لنا
كل انشاء متضمن بالطلاق العام واما السلب فتكونا رشي من انشاء متضمن بال
طلاق العام وانما كانت مطلقة لان القضية اذا انطلقت ولم يقيد بقيد من دوام
او ضرورة الدوام او الاضروية فيهم من انشاء فعلية التسمية لان هذا المعنى مفهوم
القضية المطلقة سميت بما وانما كانت عامة لانها اعم من الوجودية الدائمة واللا
ضرورية كما ينبغي وهي اعم من القضايا الاربعة المتقدمة لانها متى ضمت ضرورة او
دوام بحسب الذات او بحسب الوصف يكون التسمية فعالية وليس يلزم من فعالية
التسمية ضرورة او دوامها السار سترا لممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بسلب الضرورية
المطلقة عن الجانب المخالف للحكم فان كان الحكم في القضية بالاجاب كان مفهوم الحكم
سلب ضرورة السلب ان الجانب المخالف للايجاب هو السلب ان كان الحكم في
القضية بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الاجاب فانه هو الجانب المخالف للسلب
فان قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس ممكن
فان قلنا لا شيء من الحاد يبارد بالامكان العام كان معناه ان ايجاب البرودة للحاد

انما كانت القضية العامة بدو اوقات الذات
وانما كانت القضية العامة بدو اوقات الوصف

انما كانت القضية العامة بدو اوقات الذات
وانما كانت القضية العامة بدو اوقات الوصف

نحوه

اعلم ان المشروطة العامة يمكن تقييدها بانها
ضرورية لذاتية لكنه تركيب غير معتبر ويكون
تقييده

باللادوم

الذي لم يذكره

ولا يمكن تقييدها

باللا ضرورية الو

صفتية وهو ظاهر

ولا باللا لادوم الوصف

ولا بسبب لا لطاق

ولا بسبب لا لساكن

لانها اعم من غير

الوصفية

وهي مشروطة العامة

الذات وهي موجبة

منقول الاصاب

من موجبة مشروطة

عامة وان كانت

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

من الكتاب ساكن

ليس بغير ذلك وانما سميت ممكنة لاحتمالها على معنى الامكان وعامة لانها اعم من الممكنة
الخاصة وهي اعم من المطلقة العامة لانها من صدق الايجاب بالفعل فلا اقل من ان لا
يكون السلب ضروريا وسلب ضرورية السلب هو امكان الايجاب متى صدق
الايجاب بالفعل صدق الايجاب بالامكان ولا ينكسر لجواز ان يكون الايجاب ممكنا ولا
يكون فاقعا اصله كذلك متى صدق السلب بالفعل صدق السلب بالامكان ولو
العكس لجواز ان يكون السلب ممكنا غير واقع واعم من الغضائيا الباقية لان المطلقة
العامة اعم منها مطلقا ولا اعم من الاعم اعم من اعم **قوله** اعم المركبات فسيح الاولى المشروطة
الخاصة **اقول** من المركبات المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوم
بحسب لذات ولتأنيذ اللادوم بحسب لذات لان المشروطة العامة هي ضرورية
بحسب لوصف والضرورية بحسب لوصف ودوم بحسب لوصف والادوم بحسب لوصف **تمت**
فان قيد تقييد اصح مما فلا بد ان يقيده باللا لادوم بحسب لذات حتى يكون النسبة بينهما
ضرورية ودائمة في جميع اوقات وصف الموضوع لادائمة في بعض اوقات لذات الموضوع
وهي اعنى المشروطة الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورية كل كائنة متحرك
الاصاب مادام كائنا لا نوافتر كسبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة
عامة اما المشروطة العامة الموجبة فهي الجزء الاقل من القضية واما السالبة
العامة اي قولنا لا شيء من الكائنات يتحرك الاصاب بالفعل فهي مفهوم اللادوم
لان ايجاب المحمول للموضوع انما يمكن انما كان معناه ان لا يجاب بس متحققا في جميع

الاجاب

اوقات واذالم يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة فهو معنى السالبة المطلقة
 وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكائنات ساكن الاصابع مادام كائنا لا
 فتركيبها من مشروطة عامة سالبة وهي الجزء الاول موجبة مطلقة عامة اي قولنا كل
 كاتب ساكن الاصابع بالفعل هو مفهوم الابدان لان السلب فالم يكن لانما لم يكن
 متحققا في جميع الاوقات واذالم يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق الايجاب في الجملة وهو
 الايجاب لمطلق العام فان قلت حقيقة القضية المركبة ملزمة من الايجاب بالسلب فكيف
 تكون موجبة او سالبة فنقول لا اعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها الايجاب في الجزء الاول
 وسلبها اصطلاحا فان كان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا
 فسالبة والجزء الثاني مخالف له في كيف وموافق له في الكم والنسبة يعني اوجب الغنا
 البسيطة اقاينهما وبين التاميتين فبما يتكلى لانها مفيدة بالادام بحسب الذات
 وهو مبين للادام بحسب الذات وذلك ظاهر والمضروبة بحسب الذات لانها
 بحسب الذات اخفى من الادام بحسب الذات ونقيض الاعم مبين لعين الحق متباينة
 كلية وهي اخفى من المشروطة العامة مطلقا لانها المشروطة العامة مفيدة بالادام
 ولا مفيدة اخفى من المطلق وكذا من القضايا الثلاثة الباقية لانها اعم من المشروطة
 العامة... **قال** الشاذلية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة **اقول** العرفية الخاصة هي
 العرفية العامة مع قيد الادام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كما مر من قولنا
 كل كاتب متحرك الاصابع مادام كائنا لا فتركيبها من موجبة عرفية عامة وهي

مع قيد الادام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة
 فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة
 عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية
 عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا
 ما مر من

الجزء الأول وسالته مطلقه عترة وهي الجزء الثاني من هذه المذلة والى كانت سالته
كما تقدم من قولنا رشي من كاتب باكن الاصابه مداوم كاتبا لما افتق كسبه من
سالته عرفية عامة وهي الجزء الثالث موجبة مطلقه عامة وهي مفهوم اللذام و
اعلم من المشروطة الخاصة لشيء صلتها بالشيء الذي يحسب لوصف لا لما صلتها بالشيء الذي
يحسب لوصف اللذام من غير عكس وبما نتر اللذامتين على ما سلف وانهم من الماشية
العامة من وجه لتصادقهما في عماد المشروطة الخاصة بصلتها المشروطة العامة بينهما
في مادة الضرورية الذاتية ويصدق فيها بالذات المشروطة العامة ان كان الذوام يحسب
الوصف من غير ضرورة ان ينضم من العرفية العامة للذات المقيدة اخذ من المطلق وكذا
من الباقيتين لانها اعم من العرفية العامة واعلم ان وصف الموضوع في المشروطة
والعرفية الخاصتين يجب ان يكون وصفاً مفاداً لذات الموضوع فانه لو كان دائماً
له وصف المحمول يدوم بدوام وصف الموضوع كان وصف المحمول دائماً لهذا الموضوع
وقد كان دائماً بحسب ذات صف **قال السالته** وجودية بالضرورة **اقول** السالته وجودية
بالضرورة وتسمى بالضرورة العامة مع بقا بالضرورة بحسب لذات دائماً بقا بالضرورة
بحسب لذات لان امكن بقيد المطلق العامة بالضرورة بحسب لوصف الذات لم
يجب في هذا التركيب لم يتعرفوا احكامه وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان صاحب بالفعل
لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقه عامة وسالته ممكنة عامة اما الموجبة المطلقة
العامة فهي الجزء الرابع اما السالته الممكنة العامة فترشي قولنا رشي من ان كان صاحباً

وهي المطلقة العامة مع بقا بالضرورة
بحسب لذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
كل انسان صاحب بالفعل بالضرورة فتر
كيفية من موجبة مطلقه عامة وسالته
ممكنة عامة وان كانت سالته
الاشي من الانسان بشا
بالفعل بالضرورة
فتر فيها من
سالته
مطلقه عامة وموجبة ممكنة عامة

بالامكان العام في معنى اللا ضرورية لان الاجاب ان لم يكن ضروريا كان هناك سلب

من مطلقين عاشين احدهما موجبه

والاخر
سالبه
منها
وسلبا
متر

الاجاب سلب ضرورية الاجاب هو ممكن معام سالبات كانت سالبه كقولنا اشئ

من الاشياء بضا ح بال فعل لا بال ضرورية فتركيبها من سالبه مطلقه عامه وموجبه

ممكنة عامه ما السالبة المطلقة العامة في الجزء الثاني اما الموجبه الممكنة العامة في

كل الاشياء احدها الامكان العام في معنى اللا ضرورية فان معنى السلب ان لم يكن ضروريا

كان هناك سلب ضرورية السلب سلب ضرورية السلب والامكان العام المترتب

هو اعم مظهر من العاقلين لانه متى صحت الضرورية او الدوام بحسب الوصف الذي هو

فعلية النسبة لا بال ضرورية من غير عكس ومبائنة للضرورية نقيدها باللا ضرورية

واعم من الدائمة من وجه لتصادفها في مادة الدوام الخالي من الضرورية وهذا الدائمة

بدون تلك مادة الضرورية وبالعكس في مادة الدوام بحسب الذات وكذا اعم من

والمرتبة العاقلين من وجه لتصادفها في مادة الدوام بحسب الوصف الخاص المطلقة

بديهة الضرورية في مادة بدونها تصدقها خاصة بشرطه (المفهوم) انهم ضا

العامه بخصوص المقتدر من الممكنة العامة لانها اعم من المطلقة العامة في

الوجودية الدائمة **الحق** البتة الوجودية الدائمة وهي المطلقة العامة مع قيامها

بحسب الذات وهو موجود كانت موجبة او سالبة يكون تركيبها من مطلقين عامتين

احدهما موجبه والاخرى سالبة لان الجزء الثاني مطلقه عامه والجزء الثاني هو الدوام

وقد عرفت ان مفهومه مطلقه عامه ومنها ايجابا وسلبا ما متر من قولنا كل اشئ

صاحك بالفعل الدائم الاشئ من الاشياء بضا ح بال فعل لا بال ضرورية فتركيبها من

بالفعل وبالضرورة
وكذلك كان
بالضرورة
وتمت حيلولة
كل قول متخسف
الارض بينه وبين الشمس بالضرورة
لدا بالضرورة ولا بد ان
لدا بالضرورة

اللا ضرورية لانه متى ثبتت مطلقتان ثبتت مطلقة وممكنة بخلاف العكس واعلم من الخاتمة
 لانه متى تحققت الضرورية او الدوام بحسب الوصف لا دائما تحقق فعلية النسبة لا
 دائما من غير عكس ومباشرة للذاتين على ما مر غير مرة واعلم من العامين من وجه
 لتصادفهما في مادة المشروطة الخاصة وصدرهما في مادة الضرورية وبالعكس حيث لا رد
 بحسب الوصف اخق من المطلقة والممكنة العامين وذلك ظاهر **قال** الخامسة الوقعية
 وهي التي يحكم فيها **قول** الخامسة الوقعية وهي التي يحكم فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع
 او بضرورة سلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا بالدوام
 بحسب الذات فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخفض وقت جلولة الارض
 بينه وبين الشمس لا دائما فتربكها من موجبة وقعية مطلقة هي الجزء الاول من قولنا
 كل قمر منخفض وقت جلولة وسالبة مطلقة عامته وهي مفهوم للدوام اعني قولنا لا
 من القمر بمنخفض وقت التربع لانها فتركيها من سالبة وقعية مطلقة وهي الاش
 من القمر بمنخفض وقت التربع لانها فتركيها من سالبة وقعية مطلقة وهي الاش
 من القمر بمنخفض وقت التربع وموجبة مطلقة عامته وهي كل قمر منخفض بالاطلاق

بضرورة
 ثبوت
 المحمول للمو
 ضوع او سلبه
 عنه في وقت
 معين من اوقات
 وجود الموضوع مع
 قيدا للدوام بحسب
 الذات وهي ان كانت
 موجبة كقولنا بالضرورة
 كل قمر منخفض وقت جلولة
 للارض بينه وبين الشمس لا دائما
 فتربكها من موجبة وقعية
 مطلقة وسالبة مطلقة عامته
 وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة
 لا شيء من القمر بمنخفض وقت التربع
 لا دائما فتربكها من سالبة وقعية
 مطلقة وموجبة مطلقة عامته متى

العام وهي اخق من الوجودية بين مظهر لانه اذا ثبتت الضرورية بحسب الوقت لا دائما
 صلت الاطلاق لا دائما ولا بالضرورة ولا بعكس واعلم من الخاصيتين من وجه ان لا
 الضرورية بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا للذات الموضوع في شئ من
 الاوقات ثبتت القضية بالثبات كقولنا بالضرورة او دائما كل منخفض مظلم ما دام

مختلفا لا دائما وبالنسبة لادائما فان الانحياز كان ضروريا للذات الموضوع في بعض
 الاوقات والاضلام ضروري للانحياز ان الاضلام ضروريا للذات في ذلك الوقت
 لم يكن الوصف ضروريا للذات الموضوع في تلك الخاصات ولم يصح الوقيته في تلك
 بالضرورة كما كان في تلك الاصابع ما دام كائنا لادائما فان كانت اية ما لم تكن ضرورية
 للذات في شيء من الاوقات لم تكن متحركة الاصابع الضرورية بحسب الضرورية للذات
 في وقت ما فلا يصح الوقيته وان لم تصدق الضرورية بحسب الوصف في الاضلام لم
 يصدق الخاصات فيصحت الوقيته كما في المثال المذكور هذا اذا فسرنا المشروطة
 لضرورة بشرط الوصف ما اذا فسرنا ما بالضرورة ما دام الوصف يكون المشروطة
 الخاصة اخفى من الوقيته مظلمة متى تحقق الضرورية في جميع اوقات الوصف جميع
 اوقات الوصف بعض اوقات للذات تحقق الضرورية في بعض اوقات للذات من غير
 ان يكون في كل وقت من تلك اوقات حيلولة الوجود في تلك اوقات
 عكس الوقيته مما انت للذات من واعم من العامتين من وجه لصدقها في مادة
 المشروطة الخاصة وصدقها ما بدت في مادة الضرورية وبالعكس حيث لا دام
 الوصف اخفى من المطلقة العامة والممكنة العامة في التساوية المنتشرة وهي
اقول التساوية المنتشرة وهي التي حكم فيها بضرورة نبوت المحمول للموضوع او
 سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع دائما بحسب الذات و
 ليس المراد بعدم التعيين ان يؤخذ عدم التعيين فيها بل ان يقيد بالتعيين
 ويرسل مظلمة فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متفلسف في وقت ما لا
 رغبة القدر

وبعد موضوع مقيد بالاضلام بحسب
 الذات
 وهي تلك
 موجبة
 سببا للضرورة
 كل انسان متفلسف
 في وقت ما لا دائما
 فتعريفها من موجبة
 منتشرة مطلقة
 مطلقة عامة وان كانت
 سالبة كقولنا بالضرورة
 لا شيء من الانسان متفلسف
 في وقت ما لا دائما فتعريفها
 من سالبة منتشرة مطلقة وهو
 جبهة مطلقة عامة من

لا عما كان فيهما من مرجية منتشرة مطلقة وهي قولنا بالضرورة كل إنسان متفسخ
فما سببنا من مضافة أنه ترى قولنا إنشي من الإنسان بمتفسخ بالإنسان هو مفهوم
دوام وإن كانت سببنا قولنا بالضرورة لإنشي من الإنسان بمتفسخ في وقت ما لا دائما
فتركيبها من سببنا منتشرة مطلقة وهي الجزء الثاني من وجبة مطابقة عامة هي مفهوم
الانقطاع وهي أنتم من الوقتية لا تراها تحت الضرورة في وقت معين لا دائما تحت
الضرورة في وقت لا دائما بل أن العكس ونسبها مع القضايا الباقية على رأس نسبة
الوقتية من غير فرق وأعمدة الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة التين هما جزآن
للوقتية المنتشرة تصبغان بسيطتان غير عتديين في البسائط حكم في أحدهما
بالضرورة في وقت معين وفي الآخر بالضرورة في وقت قاطع لا في ممتد في وقت لا اعتبارا
بغير وقت في ممتد ومطلقة لعدم بقيد هابا لا إدوام أو بالضرورة والآخر منتشرة
لا أنما لم يتبعين وقت حكم فيها احتم الحكم فيها كوقت فيكون منتشرة في الأوقات
ومطلقة لا أنما غير وقتية بالادوام أو بالضرورة ولهذا لا قيدنا بأحد هاتين
التي من اسمية أو بالمتا وقتية ومنتشرة لا مطلقين وربما استمع فيما بعد مطلقة
وقتية ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة فان المطلقة في
هي التي حكم فيها بالاشتراك الفعل في وقت معين والمنتشرة المطلقة هي التي حكم فيها بالاشتراك
بالفعل في وقت غير معين وفرق بينهما بالعموم والخصوص معكم وهو واضح لا شبهة فيه
قال السابعة لمكانة الخاصة وهي التي حكم فيها **الحق** الممكنة الخاصة هي التي حكم فيها

بالاشتراك في وقت معين من حيث هو
فما سببنا من مضافة أنه ترى قولنا إنشي من الإنسان بمتفسخ بالإنسان هو مفهوم
دوام وإن كانت سببنا قولنا بالضرورة لإنشي من الإنسان بمتفسخ في وقت ما لا دائما
فتركيبها من سببنا منتشرة مطلقة وهي الجزء الثاني من وجبة مطابقة عامة هي مفهوم
الانقطاع وهي أنتم من الوقتية لا تراها تحت الضرورة في وقت معين لا دائما تحت
الضرورة في وقت لا دائما بل أن العكس ونسبها مع القضايا الباقية على رأس نسبة
الوقتية من غير فرق وأعمدة الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة التين هما جزآن
للوقتية المنتشرة تصبغان بسيطتان غير عتديين في البسائط حكم في أحدهما
بالضرورة في وقت معين وفي الآخر بالضرورة في وقت قاطع لا في ممتد في وقت لا اعتبارا
بغير وقت في ممتد ومطلقة لعدم بقيد هابا لا إدوام أو بالضرورة والآخر منتشرة
لا أنما لم يتبعين وقت حكم فيها احتم الحكم فيها كوقت فيكون منتشرة في الأوقات
ومطلقة لا أنما غير وقتية بالادوام أو بالضرورة ولهذا لا قيدنا بأحد هاتين
التي من اسمية أو بالمتا وقتية ومنتشرة لا مطلقين وربما استمع فيما بعد مطلقة
وقتية ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة فان المطلقة في
هي التي حكم فيها بالاشتراك الفعل في وقت معين والمنتشرة المطلقة هي التي حكم فيها بالاشتراك
بالفعل في وقت غير معين وفرق بينهما بالعموم والخصوص معكم وهو واضح لا شبهة فيه
قال السابعة لمكانة الخاصة وهي التي حكم فيها **الحق** الممكنة الخاصة هي التي حكم فيها

الحكمة لا تكون بالضرورة بالضرورة بل بالضرورة بالضرورة

بسلب الضرورة المطلقة عن جاني الإيجاب والسلب فاعلمنا أن سلباً كان بالامكان
 الخاص ولا شيء من الأقسام كانت بالامكان الخاص كان معناه أن إيجاباً كانت
 وسلباً ما عندها بسبب ضرورة أن سلب ضرورة الإيجاب كان عام سالباً
 ضرورة السلب كان عام موجباً لمكانة الخاصة في كانت موجبة أو سالبة
 يكون تركيبها من ممكنة من عامتين أحدهما موجبة والأخرى سالبة لا فرق بين
 موجبة أو سالبة في المعنى بل في اللفظ حتى أن عبرت بعبارة إيجابية كانت موجبة
 في اللفظ عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة وهي أعم من سائر المركبات لأن كل من الإيجاب
 وسلباً لا تلتزم فيهما من أن يكونا ممكنين بالامكان العام ولا يلزم من أن
 الإيجاب والسلب أن يكون أحدهما بالفعل وبالضرورة أو بالعدم ومباشرة للضرورة
 المطلقة وأعم من الذاتية والعامة من وجوب لصادقهما في مادة
 الوجودية والضرورية وصفت الممكنة الخاصة بدونها حيث الخروج للممكن من القوة
 إلى الفعل والعكس مادة الضرورة واختص من الممكنة العامة فقد ظهر مما ذكرنا أن
 الممكنة العامة أعم إقضاء البسيطة والممكنة الخاصة أعم من المركبات والضرورية
 اختص البساطة والمشروطة الخاصة اختص المركبات على وجه يظهر أيضاً أن اللازم
 إشارة إلى طلبة عامة واللا ضرورية إلى ممكنة عامة في الفياض في الكيفية للفضية
 المفيدة بما اختار أن كانت موجبة كانت سالبتين وإن كانت سالبة كانت موجبتين
 وموافقين له في الحكم فإن كانت كانت كليتين وإن كانت جزئيتين كانتا جزئيتين

الحكمة لا تكون بالضرورة بالضرورة بل بالضرورة بالضرورة

الحكمة لا تكون بالضرورة بالضرورة بل بالضرورة بالضرورة

الجزء الأول من القضية تسمى مقدما

الثاني
تاليا
المتصلة
لزمته وهي
التي
التالي منها على تقدير
صدق المقدم لعل
بينها توجب ذلك
لعلته والتضائف واما
اتفاقية وهي التي يحكم ذلك
بينها بمخرجه توافق الجزئين على
الصدق كقولنا ان كان الانسان
ناطقا فالحيوان ذاهبا واما المنفصلة
فاما حقيقة وهي التي يحكم بها
لشأنه بين جزئيه الصدق والكذب
معاً كقولنا اما ان يكون هذا العدد
زوجا او فردا واما مانعة الجمع وهي التي
يحكم فيها بالشأن بين الجزئين في الصدق
فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا
او شجرا واما مانعة التخلو وهي التي يحكم
بينها بالشأن بين الجزئين في الكذب
فقط كقولنا اما ان يكون
ريذاة البحر واما ان
لا يفرق

هذا هو الضابط في معرفة تركيب لقضايا المركبة وانما دلالات الدوام اشارة الى المطلقة
عامته ولم يقل الدوام معنا المطلقة العامة لان المعنى اذا اطلق يراد به المفهوم المطابق
وليس مفهوم الدوام المطابق للمطلقة العامة فان الدوام الالجبائي مثلا مفهوم
الصريح رفع دوام الالجبائي واطلاق السلب ليس هو بنفسه رفع دوام الالجبائي الذي هو
معناه الالتزام واما الاضروية فمعناه الصريح الامكان العام لان الاضروية الالجبائية
مثلا هو سلب ضرورة الالجبائي وهو عين امكان السلب فلما كان احد القضيتين
معنى احد العبارتين والاخرى ليست من لوازمها استعملت في الاشياء
ليكون مشتركة بينهما **الفصل الثاني في اقسام الشرطية** **اقول** لما وقع الفراغ
عن الحكمة واقسامها شرعا في اقسام الشرطيات قد سمعنا ان الشرطية ما تركت من
القضيتين وهي اما متصلة ان اوجبنا وسلبنا حصوا احدهما عند الاخرى او
ان اوجبنا وسلبنا نفسا احدهما عن الآخر والقضية الاولى من جزئي الشرطية
سواء كانت متصلة او منفصلة تسمى مقدما لبقية ما في الذكر والقضية الثانية تسمى
تاليا لتلوها اياها ثم ان المتصلة اما الزومية واما اتفاقية فالزومية هي التي
صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب لك والمرباه للاقعة
بمعناه لا يفصل كون فقال بالا **فان الحكم الجزئي الاول** **الاول**
شئ بسبب لست يصح الا قول الثاني كالعلة والتضائف اما العلة فبان يكون
المقدم علة للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعت فالنهار موجودا ومعلولا له
كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعت ويكون معلولا علة واحدة كقولنا

ان كان

فان المتصلة اتفاقية بينهما
وإن لم يفرق بينهما
فان المتصلة اتفاقية بينهما
وإن لم يفرق بينهما

ان كان لهما وجودا فالعالم مضمي فان وجوه التماز واضاعة العالم معلولان لطلوع الشمس
واما التضائف فبان يكونا متضايقين كقولنا ان كان ريدا بالعمري كان عمره وانه
التعريف لا يتناول الزوجة بتر كاذبة لعدم اعتبار صدق التالي للعلاقة فيها فالاول ان يبق
الزوجة بتر ما حكم فيها بصدق فبضمة او راصدتها على تقدير اخوي لعلاقة بينهما موجبة
لذلك هو يتناول الزوجة بتر كاذبة لان الحكم بالعلاقة ان طابق الواقع كان الحكم متحققا
فالعلاقة ايضا متحققة وان لم يطابق الواقع فما لعدم الحكم في الواقع او لثبوتها من غير علاقة
وعلى كلا التقديرين القضية الزوجية كاذبة واما الاتفاقية فهي التي يكون ذلك اي صدق
التالي على تقدير صدق المقدمة فيها للعلاقة موجبة لذلك بل لمجرد صدق الجزئين كقولنا
ان كان الانسان اطلاقا لجمارا ياهق فانه راء الاية بين الحقيقة لجمار وناطقة الانسان
حتى يجوز العقل تحقق كل واحد منهما دون الاخر وليس فيها الاتراف الطرين على الصدق
ولو تاهى التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدمة للعلاقة بل لمجرد صدقهما
كان اولى لبقا ولا اتفاقية كاذبة فان الحكم فيها بصدق التالي للعلاقة قد تبالم ايضا
الواقع بان لا يصدق التالي على تقدير صدق المقدمة او بصدق ويوجد بينهما العلاقة وقد
يكفي في الاتفاقية بصدق التالي حتى قبل انتهاء التي يحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق
المقدمة للعلاقة بل لمجرد صدق التالي في يجوز ان يكون مقدم فيها صادقا او كاذبا وليس
بمذا المعنى اتفاقية عامة وبالمعنى العقل اتفاقية خاصة للعموم والخصوص بينهما فانه
متى صدق المقدمة والتالي فصدق التالي ولا يعكس اما المفصلة فقد عرفت انها

جميع الامور الصادرة عن العقل لا يدخلها امر ومع جميع ما يقدر عليه
بمعنى انه لا يصدق كذا ان كان زيدا فليس في هذا ما يصدق
بمعنى ان اطلق

[illegible]

واقعا ان الشئ اثبت بين الواحد الكثير منع الجمع فهو ليس بين مفهومى الواحد الكثير
بل بين هذا واحد هذا كثيرات القضية القائلة اما ان يكون هذا واحدا واما ان يكون
هذا كثيرا مانعة الجمع لاقتناع اجتماع جزئها على الصدق فدان ان الاشكال ثانيا
من سؤالهم وقلة التدبر **قال** كل واحد من هذه الثلاثة اما عبارة **اقول**
واحد من هذه المنفصلة اما عبارة واما اتفاقية كما ان المتصلة اما اتفاقية
فنسبة العبادات اتفاقية الى المنفصلة كنسبة الزوم والاتفاق الى المتصلة اما العبادات
فهي التي يكون الحكم بالتشابه فيها الذات الجزئية اى حكم بان مفهوم احدها مناز لاخر
مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرق والشجر والجرح كون زيد في البحر واقعا
لا يفرق واما الاتفاقية فهي التي حكم فيها بالتشابه للذات الجزئية بل بجزء الاتفاق اى بجزء
تتفق في الواقع ان يكون بينهما منازاة وان لم يقتض مفهوم احدهما ان يكون منازلا
كقولنا الاسود الكاتب اما ان يكون هذا اسودا او كاتبا كانت حقيقة فانه لا منازاة
بين مفهومى الاسود والكاتب لكن اتفق بمحقق السواد وانتفا الكتابة فلا يصدق الانتفا الكتابة
ولا يكذب ان لوجو السواد ولوقلنا اما ان يكون هذا اسودا او كاتبا كانت مانعة الجمع
لانها لا يصدقان معا ولكن يكذب ان انتفاء الاسود والكتابة معا في الواقع فلو قلنا اما
ان يكون هذا اسودا او كاتبا كانت مانعة لخلو انهما لا يكذبان ولكن يصدقان بالتحقق
السود والكتابة بحسب الواقع **قال** سالت كل واحد من هذه القضايا **اقول**
عرفت ثمانى قضايا متصلة ان لزومية واتفاقية ومنفصلة ست ثلث منها عاداتيات

التي هي التي ترفع ما حكم في موجبها
فالسالبة الزوم تسمى سالبة لزومية والتشابه
العناد سالبة عنادية وسالبة لاتفاق
سالبة اتفاقية متى

عرفت ثمانى قضايا متصلة ان لزومية واتفاقية ومنفصلة ست ثلث منها عاداتيات

افند

من كاذبين وعن صادق وكاذب لأنها التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها فجازان يكون طرفا

مرتفعين فيكون تركيبها من كاذبين كقولنا امان يكون زيد شجرا او حجر اوجازان يكون

احد طرفيها واقعا فلاخر غير واقع فيكون تركيبها عن صادق وكاذب كقولنا امان يكون

زيد انسانا او حجر وكاذب عن صادقين لاجتماع جزئيهما كقولنا امان يكون زيد

انسانا او ناطقا ومائة الخلو تصد عن صادقين وعن صادق وكاذب لأنها التي

حكم فيها بعدم ارتفاع جزئيهما فجاز اجتماعهما في الوجوه فيكون تركيبها عن صادقين كقولنا

امان يكون زيد لا شجرا ولا حجرا واذان يكون احدهما واقعا ومن الاخر فيكون تركيبها

عن صادق وكاذب كقولنا امان يكون زيد لا شجرا ولا انسانا وبكذب عن كاذبين

لارتفاع جزئيهما كقولنا امان يكون زيد لا انسانا ولا ناطقا هذا الحكم الموجب المتصلة

والمتفصلة واما سؤالي في معنى عن الاقسام التي تكذب عنها الموجب اضروا ان

كذب فيجاب بقتضى صدق السبب بكذب عن الاقسام التي تصد عنها الموجب لان

صدق ان يجاب يستدعي كذبا لتسلب المحالة **قال وكثير الشرطية ان يكون اقول**

كما ان انقيصة الجملة تنقسم الى محصورة ومهملة ومخصوصة كذلك الشرطية منقسمة اليها

وكما ان كليات الجملة ليست بحسب كليات الموضوع او المحرر بل باعتبار كليات الحكم كذلك

كليات الشرطية ليست لاجزائها مقدمة ما ادنا اليها فاني فان قولنا كلما كان زيد يكتب فهو

بحرل يده كليات معان مقدمة ما ادنا اليها فاني بحسب كليات الحكم بالانقضاء والانقضاء

فالشرطية انما تكون كلياتها ان كان الثاني للذي للمقدم اي المتصلة للزومية او معاندا

التي تحصل بسبب انقضاء ايمور التي يمكن
اجتماع
معها
لجزئتيها يكون
كذلك علي
بعض هذه الا
ضام والمخصوصة
ان يكون كذلك على
وضع معين وسور
الموجبة الكلية في المتصلة
كل منهما ومتى في المتصلة
وانما وسور السالبة الكلية
ليس البتة وهي الموجبة الجزئية
بينهما قد يكون والسالبة الجزئية قد
لا يكون وبار خال السلب على سور
الاجاب الكلي والمهملة بالمتلازمة
وان كانا في المتصلة واما في منفصلة
منه

الشرطية

125

له في المفصلة العنادية في جميع الزمان وعلى جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم
وهي الأوضاع التي تحصل للمقدم بسبب قترانها بالأمور الممكنة الاجتماع معها فانما قلنا
كلما كان زيد انسانا كان جونا نادرا فإذن لزوم الحيوانية للإنسانية ثابت في جميع الأزمان
ولنا ان تقتصر على ذلك القدر بل يزيد مع ذلك ان اللزوم متحقق على جميع الأحوال التي
امكن اجتماعها مع الإنسانية زيد مثل كون قائما او قاعدا او كون الشمس طالعة او كون الحمار ناهقا
الى غير ذلك مما لا يتناهى دائما أعني في الأوضاع ان يكون ممكنة الاجتماع لأنه لو اعتبر
جميع الأوضاع سواء كانت ممكنة الاجتماع أو لا يكون ممكنة الاجتماع لم تصدق شرطية كائنة
أما في الاتصال فلأن من الأوضاع ما لا يلزم معه التالي للمقدم لعدم التالى وعدم لزوم
التالي فان المقدمة اذا فرضت على شئ من هذين الوضعين يستلزم عدم التالى وعدم
لزوم التالى فلا يكون التالى لازما له على هذا الوضع ولأن كان المقدم على هذا الوضع مستلزما
للنقيضين وأنه محال فعلى بعض الأوضاع لا يكون التالى لازما للمقدمة فلا يصح أن التالى
لازم على جميع الأوضاع وهو مفهوم الكليته على ذلك التقدير وإما في الانفصال فلأن من
الأوضاع ما لا يعاند التالى للمقدم كصدة الطرفين فان التالى على هذا الوضع لازم
للمقدم فيكون قبض التالى معاندا للمقدم ولو كان المقدم معاندا للتالى على هذا الوضع لزم
معاندة الشئ للنقيضين وأنه محال فعلى بعض الأوضاع لا يعاند التالى للمقدمة فلا يصح
أن التالى معاندا للمقدم على سائر الأوضاع وإنما خص هذا التعبير بالمفصلة الزمنية و
المفصلة العنادية لأن الأوضاع المعبرة في الاتفاقية ليست هي الأوضاع الممكنة الاجتماع

مطلقا

2000

125

مطلقا في الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر لانه لو كان كذلك لوجدنا الاتفاقية الكلية في نفس الامر كما نرى في نفس الامر املا يعق

بين طرفيها على قدر موجب صدد المقدم فيمكن اجتماع عدم التالي مع المقدم ولا محال

فيها بيني وبين علائقكم ليس في الشك واليقين
 في هذا ما لا يضر والكتاب من حقنا ان نقد من تقدم علموا بهذا الوضع على بعض الاوضاع

[illegible]

الممكنة الاجماع مع وضع المقدم الذي هو الثاني صادقا على تقدير صدق المقدم فلا يكون

التأليف صادر بقا على تقدير صحت المقدم على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم فلا

بصرف الكثرة التي لا تقف مفهوم الكلمة فذلك عزنة المتصلة والمنفصلة

بصحة الحجة التي فيها لا فرق معلوم الحجة عندك جبرية مقصودة مقصودة

ليس بجزئية لتقدم والتالى بل بجزئية الاندفاع والاحوال حتى يكون الحكم بالانصاف والانفصال

بعض الدنيا وعلى بعض الأوضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا

نقد الکلام فی الذم الذمیر او منی کمینا طوقه او کوفه انانیت کمین او مقادیر

فان الحكم بغير ذم الانسانة للحيوان اما هو على وضع لونه ناطقا ولقوله اذ يقولون اما ان

يكون هذا الشيء نامياً او حاراً فان العنادر بينهما انما يكون على وضع كونه من العنصرين

واما خصه الله طه فتعاقب بعض الارفان والاحم الى كقولنا ان حتمه العوم كرمك

واما خصوصية السرية في بعض النوازل والحوادث فتكون ان يستعمل في ذلك

واما اهلها فبها مال الاثم والاعوال بالجملة الاضمار والافتقار الى الشرطية بمنزلة الافتقار

في الحملة فكلما ان الحكم فيها ان كان علي فرد معيتين فهي مخصوصة وان لم يكن فان باتين كيمته

في جميعه ما اتاكم من بعد ما سمعتموه مني فلا تفرحوا به

الحكم فيها انه على كل الافراد وعلى بعضهما هي المحصورة والا فهي الممثلة لذلك الشرطية انما

الحكم بالانصاف الانقضاء فيما على وضع معين في مخصوصه والآ فان بين كمية الحكم على

حسب الأوضاع أو بعضها في محصوره والافئدة وسواء تحت الكلمة كل أو منها أو من

بجميع الارضين او بعضها هي حصون الامم ملكه وسواها جبهه الكسوف كما انهم انا في

كقولنا كما او منى او هما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود في المنفصلة كقولنا لانما

و قد ارسلت في ليلة رجب استغفرهما ويغفر لهما
صالح

مذہب و ملت

[illegible]

[illegible]

من متصلة ومنفصلة والمتصلة مقدم كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعتنا فلما
موجودا فلما امان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون فلما موجودا والتاسعة عكس

ذلك كقولنا ان كان فلما امان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون فلما موجودا
فلما كانت الشمس طالعتنا فلما موجودا فلما امثلة لنفسها فلما من حملتين كقولنا فلما

اما ان يكون العدة زوجة او فردا الثانية من منفصلتين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس
طالعتنا فلما موجودا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعتنا فلما يكون ان كانت الشمس

من منفصلتين كقولنا اما ان يكون هذا العدة زوجا واما ان يكون هذا العدة فردا
والاربعة من حملتين ومتصلة كقولنا اما ان يكون الشمس علة لوجودها واما ان يكون

كلما كانت الشمس طالعتنا كان انهما موجودا والخامسة من حملتين ومنفصلة كقولنا اما
ان يكون هذا ليس عددا واما ان يكون اما زوجا واما فردا والسادسة من متصلة و

منفصلة كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعتنا فلما موجودا اما ان يكون
الشمس طالعتنا اما ان لا يكون انهما موجودا **قال الفصل الثالث في احكام القضايا**

اقول لما فرغ من تعريف القضية وافتتاحها شرعا في لواحقها واحكامها وابتدأ منها
بالتناقض لتوقف معرفته على من الاحكام عليه وهو اختلاف القضيتين بالاجاب والسلب

بحيث يقتضي لذاته صلا احدى كذا لا اخرى كقولنا زيد انسان ليس بالانسان فلما
مختلفان بالاجاب والسلب ختلا فيقتضي لذاته ان يكون الاول صادقا والاخر كاذبا

فالاختلاف جنس لعيد لانه قد يكون بين القضيتين وقد يكون بين المنه وبين كماله و
اللفظ

قوله متصلة ومنفصلة والمتصلة مقدم كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعتنا فلما
موجودا فلما امان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون فلما موجودا والتاسعة عكس
ذلك كقولنا ان كان فلما امان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون فلما موجودا
فلما كانت الشمس طالعتنا فلما موجودا فلما امثلة لنفسها فلما من حملتين كقولنا فلما
اما ان يكون العدة زوجة او فردا الثانية من منفصلتين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس
طالعتنا فلما موجودا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعتنا فلما يكون ان كانت الشمس
من منفصلتين كقولنا اما ان يكون هذا العدة زوجا واما ان يكون هذا العدة فردا
والاربعة من حملتين ومتصلة كقولنا اما ان يكون الشمس علة لوجودها واما ان يكون
كلما كانت الشمس طالعتنا كان انهما موجودا والخامسة من حملتين ومنفصلة كقولنا اما
ان يكون هذا ليس عددا واما ان يكون اما زوجا واما فردا والسادسة من متصلة و
منفصلة كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعتنا فلما موجودا اما ان يكون
الشمس طالعتنا اما ان لا يكون انهما موجودا

وفيها ربعة مباحث الاول في التناقض وهو
بان اختلاف القضيتين بالاجاب
والسلب بحيث يقتضي لذاته وجوده
ان يكون احدى مصادره والاخرى
كاذبة من
فلا يصح ان يكونا سلبا في نفسهما
تناقض القضيتين بالاجاب والسلب
اطراف المفردات الواقعة في الكلام في احكامها واما
بغير القضيتين فلا حاجة الى انما يوجد في تعريف
التناقض بينهما سببه

الذي قد يكون بين مفرق وقضية فقولهم قضيتان يخرج غير قضيتان ولا خلاف
القضيتين اما باليجاب والسلب اما بغيرهما كما خلا في ما بان يكون احدهما محتملا
والاخرى ثابتة او متصلة منفصلة او معقولة ومحملة لقوله باليجاب والسلب
يخرج الاختلاف بغير اليجاب والسلب كما كان بحيث يقتضي ان يكون احدهما مادة
الاخرى كما ذكرنا في كون بحيث لا يقتضي ان كانا كذبا بل قد يكون احدهما مادة
فانهما قضيتان مختلفتان ايجابا وسلبا كقولهم الاختلاف في مقتضى صفة احدهما كقولهم
الاخرى بل هما مادة ثمان فيقتضي ان لا يوجب بقتة نزع الاختلاف في غير المادة فخرج
الاختلاف المقتضى اما ان يكون مقتضا للذات وصورته واما ان لا يكون بل بواسطة
او بخصوص المادة اما بواسطة كما في ايجاب قضية وسلب لادها المساد كقولنا
زيدانسانا زيد ليس مناط في الاختلاف بينهما انما يقتضي صفة احدهما وكذب الآخر
اما ان قولنا زيد ليس مناط في قوة قولنا زيد ليس بانسانا اما ان قولنا زيد انسانا
في قوة قولنا زيد مناط في مادة فكما في قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانس
يحيى او قولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فانه اختلافهما باليجاب
والسلب يقتضي كذب احدهما وصحة الاخرى لا لصوته وهي كونهما كليتين او جزئيتين
بل بخصوص المادة والالزام ذلك في كل كليتين او جزئيتين مختلفتين باليجاب والسلب
وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان والاشئ من الحيوان انسانا كليتان مختلفتان ايجابا
وسلبا واختلافهما لا يقتضي صحة احدهما وكذب الاخرى بل هما كاذبان وكذلك

12

الفصل

حله بالقوة على
 ان يستند اتحاد
 الموضوع وينتج
 فيه وحدة الشئ والى
 الجزم وحل عندنا لا وبان
 المحمول ويندرج فيه الى
 وحدة المكان والزمان في ال
 والاضافة والقوة والفعل وصحها
 وفي المحصورتين ان يد مع شئ
 ذلك من الاختلاف بالكلية الاما
 والجزئية لصلة الجزئيتين وكذا والاط
 الكليتين في كل مادة يكون الموضوع الكائن
 بينهما اعم من المحمول ولا بد في الموضوع
 جهتين مع ذلك من الاختلاف بالجملة
 في حل اصدق امكنتين وكذب
 الضروريتين في مادة ال
 مكان من

العامة ثم
 اعتبار النقص
 فتمت بقض الموجبة
 الكلية الضرورية
 السالبة الجزئية الممكنة
 العامة وبالعكس نقض
 السالبة الكلية الضرورية
 الموجبة الجزئية الممكنة العامة
 وبالعكس نقض الموجبة
 الجزئية الضرورية السالبة الكلية
 الممكنة العامة وبالعكس نقض
 السالبة الجزئية الضرورية الموجبة الكلية
 الممكنة العامة وبالعكس كذا
 العامة المطلقة العامة وبين كل قضية
 ومقصود نقضها سبعة طرق
 المطلق العام لا
 السالبة كل الاوقات بنا فيه اليجاب بعض
 وبالعكس ونقض المشروطة الحتمية
 الممكنة اعني التي يحكم بها برغم
 محسب توصف عن الجواب
 المخالف كقولنا كل من
 يرنات الجنبين
 ان يسكن في

المراتب تكون مجزأة أو يفتقر المرفية العامة
الجنسية المطلقة اعني التي حكم بها بينوت
المحول للموضوع او سلبه عنه في بعض
اجيان وصف الموضوع دفعا لما اعتبره
مقرر

1

القضية فيما يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم محصل معين عند العقل من القضايا
 المعبّرة وبما لم يكن رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا بل يكون
 لرفعها لازم مساو له مفهوم محصل عند العقل فخذ ذلك للزم واطلق اسم النقيض
 عليه تجوز المحصل النقيض للقضايا مفهومها محصلة عند العقل واما فصلت تلك
 المفهومات ولم يكتف بالقلد الاجمالي اخذ النقيض لبسبب استعمالها في الاحكام فالمراد
 بالنقيض في هذا الفصل احدا لا يميز اما نفس النقيض او لازم المساد واذ عرفت ذلك
 نقول بنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة للنار امكن ان العام هو سلب ضرورية
 الجائز المخالف للاخفاء في ثبات الضرورية في الجانب المخالف سلبها في ذلك الجان
 مما ينافي ضرورة الاجبا نقيضها سلب ضرورة الاجبا في سلب ضرورة الاجبا بعينه
 امكان عام سالب ضرورة السلب نقيضها سلب ضرورة السلب هو بعينه امكان
 عام موجب كذلك مكان الاجبا نقيضه سلب مكان الاجبا في سلب سلب
 السلب لكونه بعينه ضرورة السلب امكان السلب نقيضه سلب مكان السلب
 سلب سلب ضرورة الاجبا لكونه بعينه ضرورة الاجبا نقيضه ضرورة المطلقة
 المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينافيه الاجبا في البعض وبالعكس في الجانب
 في كل الاوقات ينافيه السلب في البعض واما قال ينافيه بخلافه ما قال في الضرورية
 اطلاق الاجبا في نافي ضرورة السلب بل يلزم نقيضه فان دوام السلب نقيضه رفعه
 السلب يلزم مطلقا لان اجبا لان لم يكن المحمول في السلب لكونه اما لان الاجبا

ونقيض
 مشروطة
 المحيطة بمهمة موهبة مع سم
 سبقت ممتدة عننا بغيره
 مشهورة في بعض
 مشهورة في حقيقة ضرورية انية ونقيضها
 اعني
 الممكنة
 اعانت كل
 مع سابط
 المشهورة وكذا
 العادة والمصلحة
 واما مشروط عامة
 فليس يقيضها مع
 القضاء المشهورة وكذا
 يقيضها في الاعانة ونسبة
 المحيطة الممكنة في المشروطة
 العامة نسبة الممكنة اعانة الى
 الضرورية في هذا يقيض المشروط
 حقيقة بسبب انية ونسبة المحيطة
 المطلقة الى معرفة حاشية
 اعانة الى العادة في هذا يقيض
 معرفة حقيقة بسبب انية ونسبة
 مشروطة يقيض المعرفة في
 نقيضها احد يقيض في هذا ذلك جلي
 الاصاطة بجقاي مركبات ونقائص بها
 فانه اذا تحققت الوجودية في العادة
 تركيبها من مطلقين عامتين احدهما
 موجبة اخرى سلبية ونقيض
 المطلقة لعامة هو ذلك
 تحققت ان يقيضها
 اما الدلائل المخالف
 ادلائلها
 فممن

اثبات في بعض الذات دون بعض فيا كان يتحقق طلاق الايجاب كذلك دوام الايجاب
 يناقضه رفع دوام الايجاب اذا ارتفع دوام الايجاب فاما ان يدوم السلب ويتحقق
 السلب في بعض الاوقات دون بعض وعلى كل التقدير يتحقق اطلاق السلب فطلاق
 السلب لا يجرى في هذا الا في نقيض المطلقة العامة الدائمة فانه اذا لم يكن الايجاب
 في الجملة يلزم السلب كما وان لم يكن السلب في الجملة يلزم الايجاب كما ونقيض المشروط العامة
 المحيطة الممكنة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف من الجانب المخالف كقوله
 كل من بر ذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض اوقات كونه مجنونا وذلك لان نسبتها
 الى المشروط العامة نسبة الممكنة العامة الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورة بحسب ذلك
 يناقض سلب الضرورة بحسب لذات كذلك الضرورة بحسب الوصف تناقض سلب
 ضرورتها بحسب الوصف ونقيض المعرفة العامة المحيطة المطلقة وهي التي حكم فيها بانثوت
 او السلب لفعل في بعض اوقات وصف الموضوع ومناها امام من قولنا كل من بر
 ذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض اوقات كونه مجنونا ونسبة الى معرفة العامة
 كنسبة المطلقة العامة الى العادة فاما ان الحكم بحسب لذات ينكح الاطلاق بحسب كان
 الدوام بحسب وصف ينافي مع الاطلاق بحسب قال طاع المركبات فان كانت كاتبة **اقول**
 انقيض المركبة عبارة عن مجموع تعينتين متلفتين بالايجاب السلب فيقيضها رفع ذلك
 المجموع كن رفع ذلك المجموع انما يكون برفع احد جزئيه لا على التبيين فان جزئيه انما
 تحقق ذلك المجموع برفع احد جزئيه هو احد يقيض الجزئين على التبيين فيكون النفا

کتابہ المظاہرہ فی ترجمہ حقیقۃ علامہ سیوطی و اصل تحقیقہ و الکلیف و حسن

[illegible]

بل هو في الحقيقة أن يرد بين
الشيء من حيث كان حد واحد
السلام من حيث كان
عن نقيضه
كل واحد
واحد

بسم الله الرحمن الرحيم

ط
 ان متحققا
 الخلو مركبا من المفومات
 تحقق نقضه من جهة
 وبالحكمة التامة
 يقع ان الحكمة التامة
 كل جسم اما حيد او ليس
 لنقض الخلو التامة
 اما نقض الخلو التامة
 مسلوية لنقضها

ان نسب الخلو الواحد من اقسام
 اياها الى واحد من اقسامها
 وقتئذ عند ما لا يتبين نقضها
 على ان الماهية في وقت
 بحيث يكون انما يكون
 بان يكون المادة انما يكون
 انما يكون في وقت
 والاولى ان يقال قد لا يكون
 بعضه في وقت
 في وقت آخر
 اولى من ان يقال ان يكون
 انما يكون في وقت
 انما يكون في وقت

كل واحد واحد من اقسامها
 على مفهومين فلو كانت
 لا تفرق مسارية ايضا
 انما يكون في وقت
 انما يكون في وقت
 انما يكون في وقت
 انما يكون في وقت

135

ای حد نقیضی الجزایات الله هو المفهوم المرتد فیکما یکفی فی نقیض الکلیه فلیکفی فی نقیض

والسلب لا مندقنا سما يكون احد نقضه باسا وبالنقضها واقا مفهوم الجزية

بغيره موضوع التملك موضوع الجزئية الموجبة لا يجب أن يكون موضوع الجزئية

الخزيتان المختلفتان بالربح والتسلب مع اتحاد الموضوع فتد الخزيتان المختلفتان

فما يخص من يقض الاخص فلا يكون مساوياً ليقضيه ولهذا جاز اجتماع الركبة الخريفة

والأخص يجوز أن يكذب بعد ما أستم فرما يصد نقض المركبة الجزئية ولا يصدق أحد

كاذب يصح نفيضه مع كذب حكما كالبين الاخص من نفيضه قال واقعا الشرطي

في الاتصال والانفصال في النوع اثنى التزوم والعداء والاتفاق وبالعكس فقبض الذوق

الموجبة الحاية السالبة اللزومية الجزئية والعنادية الكلية العنادية الجزئية والاتفاقية

من وقت لعدة منها
المبنى الثاني

١٠
 البسيطة " فاذ قلنا بعضه بـ وبعضه ليس بـ
 أمكن ان لا يتحقق موضوعها بل يمكن
 ان يكون الارباع لبعضه البعض والارباع
 يتحقق المبدأ الكلية فان الارباع الارباع
 يتحقق بخلاف المبدأ واحد
 ١١ واذ ان مع بعضه بـ لاراعاء ليس بـ
 مثلا اذا قلنا بعضه بـ بالاطلاق ليس بـ
 فبعض البعض الذي هو بالاطلاق ليس بـ
 بالاطلاق فلا فـ ما اذا قلنا بعضه بـ
 بالاطلاق فبعضه ليس بـ فانه لا يلزم
 عـ بل يمكن ان يكون البعض غير فلكه تصفية
 بخلاف الكلية فانها ما كانت احد نقيضه الكليتين
 في المصنفين المردودين مساويا لنقيضها لم يكون
 اجتماعهما والا لزم ارتفاع النقيضين وهو باطل
 فنقتض الكلية منها الجزئية الموافقة لها
 الجنس والنوع المتخالفة كيف باعكس
 ان نقتضي الجزئية الكلية
 الموافقة في الارض الى القمر
 في الثالث مبسوط

فان قيل ان كان ا ب فم د لزم فيه فاذ قلنا ان ا ب فم د لزم فيه كان
 نقضه ليس كما كان ا ب فم د لزم فيه فاذ قلنا ان ا ب فم د لزم فيه كان
 نقضه ليس كما كان ا ب فم د لزم فيه فاذ قلنا ان ا ب فم د لزم فيه كان

فان قيل ان كان ا ب فم د لزم فيه فاذ قلنا ان ا ب فم د لزم فيه كان
 نقضه ليس كما كان ا ب فم د لزم فيه فاذ قلنا ان ا ب فم د لزم فيه كان
 نقضه ليس كما كان ا ب فم د لزم فيه فاذ قلنا ان ا ب فم د لزم فيه كان

الكلية الاتقابة الجزئية وهكذا في بواقي الشرطيات فان قلنا كلما كان ا ب فم د لزم فيه كان
 نقضه ليس كما كان ا ب فم د لزم فيه فاذ قلنا ان ا ب فم د لزم فيه كان
 نقضه ليس كما كان ا ب فم د لزم فيه فاذ قلنا ان ا ب فم د لزم فيه كان
الثالث في عكس المسوق قول من احكام القضايا العكس المستوي هو عبارة عن جعل
 الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني اولاً مع بقاء النصف والكيف ثانياً كما اذا ارد
 عكس قولنا كل انسان حيوان فقلنا بعض الحيوان انسان او عكس قولنا لا شيء
 من الانساق يحرق فقلنا لا شيء من الحجر يانسق والمراد بالجزء الاول الثاني الجزء ان في الذكر لا في
 الحقيقة الثاني الجزء الثاني من القضية في الحقيقة هو اننا نسلو موضوع ووصف المحمول
 وبالعكس البصيريات الموضوع محمول ووصف المحمول موضوع عايل موضوع العكس هو
 ذات الماهية في الاصل محمول ووصف الموضوع في الاصل فالبتدليس لا في الجزئيين في الذكر
 اي في الوصف والعنوان ووصف المحمول لا في الجزئيين الحقيقيين لا يقال فعل هذا يلزم
 ان يكون للمنفسلة عكس التي جزئياً متبذران في الذكر والوضع وان لم يتميزا بحسب الطبع
 فانما بدلتا احدى ما بالآخرى يكون عكساً الصديق التعريف عليه لكنهم صرحوا بان العكس لما
 لا تافقوا انهم ان المنفسلة العكس لها فان المفهوم من قولنا ا ما ان يكون العدد زوجاً
 واما ان يكون فرداً الحكم على زوجية العدد بمعاينة الفردية ومن قولنا ا ما ان يكون
 فرداً واذ وجب الحكم على فردية العدد بمعاينة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاينة
 هذا انما لا غير المفهوم من معاينة ذلك لهذا فيكون للمنفسلة ايضاً عكس وفان

وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية
 ثانياً والثاني اولاً مع بقاء النصف والكيف
 بمكانهما من
 اجتماع
 بغير عكس
 مع النصف
 ذلك ما صدرت
 لا تستلزم المحل
 جاز مع ذلك ان يكون
 نقضه عكس ما كان
 في نفسه لكنه مستحيل في اجتماع
 مع نصفه فيجب صدق عكس
 مع النصف وهو المطلوب في القضايا
 في الموجبات على ذكره ان الالفة
 عليه الا حلق احاطه وهو المكينات
 فانه غير معلوم صدق عليه او طلاق
 اعلم ان ما معلوم فانه لم يصدق عليه انه دائم
 او صفى عكس موجبة جزئية مطلقة هامة
 سواء كان ان صدقها او جزئياً او محض
 قضيا وان صدق عليه انه دائم
 فان لم يكن مقيداً بالادوم
 انعكس موجبة جزئية
 حبيثة مطلقة
 في الجمع
 قضيا وان كان مقيداً انعكس موجبة جزئية
 حبيثة مطلقة لا دائمة واما نقضها سمية

القول في كون البديهة
 اقله في الجزئيات
 الفكر المستوي في
 صحت الحيات

مفادها في المفهوم الا انه مما يمكن فيه فائدة لم يعتبره لان احدا لمعاندين ومثله

على ان يغير نكرانهم ما عنوا به فيهم لا عكس المنفصل الا ذلك واما ان جعل الجزء

الاول من القضية ثانيا واسلفه قبل لا يتبدل الموضوع محمولا كما ذكره بعضهم ليشمل

عكس الجزئيات والشرطيات وليس مراد ببقاء القضية ان الاصل والعكس يكونا صادقين

في الواقع بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزوم صدق العكس وانما اعتبر

اللزوم في لصدق لان العكس لازم من لزوم الحقيقة ويستحيل صدق الملازم بدون

صدق الملازم ولم يعتبر بقاء الكذب انهم يلزم من كذب الملازم كذب الملازم فان قولنا

كل حيوان كاذب مع صدقنا وهو قولنا به ضا لنسأله ان هو المراد ببقاء كيف

ان الاصل لو كان موجبا كان العكس ينفي موجبا وان كان ساليا فسالبا وانما وقع

الاصطلاح عليه لانهم ثبتوا بعضا او لم يثبتوا في الاثر بعد التبدل لصادقة

لازمة لا موافقة لهما في كيف قال امثال المتوالين كانت كلمة اقول قد خرجت

اعادة بتقديم عكس استوائ البيان منهما ما ينعكس كلمة ولا حتى وان كان ساليا يكون

اشرف من الجزئيات وان كان ايجابا لانه ايند في العلوم واصبط فالسوالب ما كلمة

او جزئية فان كانت كلمة فسيب منها وهي التوفيق ثانيا والوجود ثانيا والمكانة المطلقة

العامة لا ينعكس لان ختمها وهي الوقتية لا ينعكس وهي لم ينعكس الا في خصوص لم ينعكس

الاعم فان الوقتية لا ينعكس لصدق قولنا الاشئ من القمر بمنخفض بالضرورة

وقت الترتيب لا دائما مع كذب قولنا بعض المنخفض ليس بقمر بالامكان العام الذي

تضعك لا امتناع العكس في اختصاصها وهي الوقتية
لصدق
قولنا بال
لضرورة لا
شي من القمر
بمنخفض وقت
الترتيب لا دائما
مع كذب بعض المنخفض
ليس بقمر بالامكان
الذي هو اعم الجهد لان
كل منخفض فهو قمر بالضرورة
وان لم ينعكس الا في خصوص لم ينعكس
الاعم اذ لو انعكس اعم لا ينعكس
الا في خصوص لان اعم لازم الا في خصوص
ضرورة متع

فرض ذات الموضوع شيئا مقننا وحمل وصفي الموضوع والجمهور عليه ليحصل مفهوم العكس
وهو لا يجري الا في الموجبات والسوالب لم يكن لوجود الموضوع فيها بخلافه فانه يتم
الجميع والثالث بطريق عكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينكح الاصل فلما تبين
فما سبق على الطريقين الاولين خالفك التبيين على هذا الطريق ايضا فلذلك نعكس نقيض
العكس في الموجبات ليصلنا نقيض الاصل والاختصاص منه فان الاصل ان كان كذا ونقيضه
عكس سلب كل ان عكس النقيض كغيره فيكم كليا وهو اخفى من نقيض الاصل وان كان
جزئيا فان كان مطلقة عامة انعكس نقيض عكسها الى ما يناقضها كالت نقيض عكسها
سالبه كلبه وانتهى وهي تنعكس كغيرها الى نقيضها وان كان احدا القضايا الباقية انعكس
عكسها الى ما هو اخفى من نقاضها اما في اللاحقين والعامة من وجوبها صحتها
نقيض عكسها عكسها عكسها وهي تنعكس الى العرفية العامة التي هي اخفى من نقاضها و
امثلة الوقيتين ووجوده بين ذلك نقيض عكسها سلبها سلبها سلبها سلبها
اخفى من نقاضها مثلا ان صدق بعضه ببارا طلاق فيلزم اجتماع انقيضين فلا بد
صدق بعضه ببارا ضرورة فبعضه ببارا حيث هو ببارا فاشي من ببارا مادام ببارا
فلا شيء من ببارا وهذا اخفى من نقيض بعضه ببارا ضرورة اعني قولنا
لا شيء من ببارا مكان وعلى هذا القياس فانما يخص هذا الطريق بالموجب ان يكون
انعكاسها على عكس السوالب فلما تبين ان الممكن ان يبين بعكس موجب بخلاف
السوالب وانما الممكن ان نحمل في الانعكاس اقوالا

فرض ذات الموضوع شيئا مقننا وحمل وصفي الموضوع والجمهور عليه ليحصل مفهوم العكس
وهو لا يجري الا في الموجبات والسوالب لم يكن لوجود الموضوع فيها بخلافه فانه يتم
الجميع والثالث بطريق عكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينكح الاصل فلما تبين
فما سبق على الطريقين الاولين خالفك التبيين على هذا الطريق ايضا فلذلك نعكس نقيض
العكس في الموجبات ليصلنا نقيض الاصل والاختصاص منه فان الاصل ان كان كذا ونقيضه
عكس سلب كل ان عكس النقيض كغيره فيكم كليا وهو اخفى من نقيض الاصل وان كان
جزئيا فان كان مطلقة عامة انعكس نقيض عكسها الى ما يناقضها كالت نقيض عكسها
سالبه كلبه وانتهى وهي تنعكس كغيرها الى نقيضها وان كان احدا القضايا الباقية انعكس
عكسها الى ما هو اخفى من نقاضها اما في اللاحقين والعامة من وجوبها صحتها
نقيض عكسها عكسها عكسها وهي تنعكس الى العرفية العامة التي هي اخفى من نقاضها و
امثلة الوقيتين ووجوده بين ذلك نقيض عكسها سلبها سلبها سلبها سلبها
اخفى من نقاضها مثلا ان صدق بعضه ببارا طلاق فيلزم اجتماع انقيضين فلا بد
صدق بعضه ببارا ضرورة فبعضه ببارا حيث هو ببارا فاشي من ببارا مادام ببارا
فلا شيء من ببارا وهذا اخفى من نقيض بعضه ببارا ضرورة اعني قولنا
لا شيء من ببارا مكان وعلى هذا القياس فانما يخص هذا الطريق بالموجب ان يكون
انعكاسها على عكس السوالب فلما تبين ان الممكن ان يبين بعكس موجب بخلاف
السوالب وانما الممكن ان نحمل في الانعكاس اقوالا

فرض ذات الموضوع شيئا مقننا وحمل وصفي الموضوع والجمهور عليه ليحصل مفهوم العكس
وهو لا يجري الا في الموجبات والسوالب لم يكن لوجود الموضوع فيها بخلافه فانه يتم
الجميع والثالث بطريق عكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينكح الاصل فلما تبين
فما سبق على الطريقين الاولين خالفك التبيين على هذا الطريق ايضا فلذلك نعكس نقيض
العكس في الموجبات ليصلنا نقيض الاصل والاختصاص منه فان الاصل ان كان كذا ونقيضه
عكس سلب كل ان عكس النقيض كغيره فيكم كليا وهو اخفى من نقيض الاصل وان كان
جزئيا فان كان مطلقة عامة انعكس نقيض عكسها الى ما يناقضها كالت نقيض عكسها
سالبه كلبه وانتهى وهي تنعكس كغيرها الى نقيضها وان كان احدا القضايا الباقية انعكس
عكسها الى ما هو اخفى من نقاضها اما في اللاحقين والعامة من وجوبها صحتها
نقيض عكسها عكسها عكسها وهي تنعكس الى العرفية العامة التي هي اخفى من نقاضها و
امثلة الوقيتين ووجوده بين ذلك نقيض عكسها سلبها سلبها سلبها سلبها
اخفى من نقاضها مثلا ان صدق بعضه ببارا طلاق فيلزم اجتماع انقيضين فلا بد
صدق بعضه ببارا ضرورة فبعضه ببارا حيث هو ببارا فاشي من ببارا مادام ببارا
فلا شيء من ببارا وهذا اخفى من نقيض بعضه ببارا ضرورة اعني قولنا
لا شيء من ببارا مكان وعلى هذا القياس فانما يخص هذا الطريق بالموجب ان يكون
انعكاسها على عكس السوالب فلما تبين ان الممكن ان يبين بعكس موجب بخلاف
السوالب وانما الممكن ان نحمل في الانعكاس اقوالا

لا يمكن ان يكون الشيء على وجهين في نفس الوقت
 كما ان الشيء لا يمكن ان يكون في مكانين في نفس الوقت
 والاشياء لا يمكن ان تكون في نفس المكان في نفس الوقت
 والاشياء لا يمكن ان تكون في نفس المكان في نفس الوقت
 والاشياء لا يمكن ان تكون في نفس المكان في نفس الوقت

١٤٦

في نفس المكانين مماثلة عامة واستدوا عليها بوجودها الخلف فلا بد ان صادق
 بعض ج ب بالامكان صدق بعض ج ب بالامكان فلا شئ من ج ب بالضرورة
 نقتض مع الاصل نقول بعض ج ب بالامكان فلا شئ من ج ب بالضرورة ينتج بعض
 ج ليس ج بالضرورة وانما محال فانها الافتراض هو ان نفرض ذات ج وب دندب
 بالامكان ورج فبعض ج ب بالامكان وهو المنطوق وانما طريقا العكس فانه لو كذب
 بعض ج ب بالامكان فلا شئ من ج ب بالضرورة وينعكس الى لاشئ من ج ب بالضرورة
 وقد كان اصل بعض ج ب بالامكان فيجتم مع التقيضا وذلك الاجتماع محال وهذه
 الدلائل لا يتم اقا الاقدان فلتوقفها على انتاج الصغر في الممكنة في الشكل الاول والثاني
 وستعرف تما عقيمة واقا الثالث فلتوقفها على انعكاس السالبة الضرورية كقضاياها
 وقد تبين انما لا تنعكس الا بالضرورة فلما لم يتم هذه الدلائل ولم ينظر المنظر بدليل يدل
 على الانعكاس ولا على عدمه توقف فيه واعلم اننا ان اعتبرنا الموضوع بالفعل على
 ما هو مذهب لشيخ ظهر عدم انعكاس الممكنة لان مفهوم الاصل ان ما هو ج
 بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس انما هو ب بالفعل ج بالامكان ويجوز ان يكون
 ب بالامكان ومفهوم العكس لا يخرج من القوة الى الفعل اصلا فلا يصح العكس وقما
 يصدق المثال المذكور في السالبة الضرورية فانه يصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان
 ويكذب بعض ما هو مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان لان كل ما هو مركوب زيد
 بالفعل فزيد بالضرورة ولا شئ من نفس حمار بالضرورة فلا شئ مما هو مركوب زيد

في نفس المكانين مماثلة عامة واستدوا عليها بوجودها الخلف فلا بد ان صادق
 بعض ج ب بالامكان صدق بعض ج ب بالامكان فلا شئ من ج ب بالضرورة
 نقتض مع الاصل نقول بعض ج ب بالامكان فلا شئ من ج ب بالضرورة ينتج بعض
 ج ليس ج بالضرورة وانما محال فانها الافتراض هو ان نفرض ذات ج وب دندب
 بالامكان ورج فبعض ج ب بالامكان وهو المنطوق وانما طريقا العكس فانه لو كذب
 بعض ج ب بالامكان فلا شئ من ج ب بالضرورة وينعكس الى لاشئ من ج ب بالضرورة
 وقد كان اصل بعض ج ب بالامكان فيجتم مع التقيضا وذلك الاجتماع محال وهذه
 الدلائل لا يتم اقا الاقدان فلتوقفها على انتاج الصغر في الممكنة في الشكل الاول والثاني
 وستعرف تما عقيمة واقا الثالث فلتوقفها على انعكاس السالبة الضرورية كقضاياها
 وقد تبين انما لا تنعكس الا بالضرورة فلما لم يتم هذه الدلائل ولم ينظر المنظر بدليل يدل
 على الانعكاس ولا على عدمه توقف فيه واعلم اننا ان اعتبرنا الموضوع بالفعل على
 ما هو مذهب لشيخ ظهر عدم انعكاس الممكنة لان مفهوم الاصل ان ما هو ج
 بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس انما هو ب بالفعل ج بالامكان ويجوز ان يكون
 ب بالامكان ومفهوم العكس لا يخرج من القوة الى الفعل اصلا فلا يصح العكس وقما
 يصدق المثال المذكور في السالبة الضرورية فانه يصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان
 ويكذب بعض ما هو مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان لان كل ما هو مركوب زيد
 بالفعل فزيد بالضرورة ولا شئ من نفس حمار بالضرورة فلا شئ مما هو مركوب زيد

بالفعل

مع مخالفة الأصل في الكيف موافقة في التصدي فالمراد من القضية هي مناهي التي يحصل
هذا التبديل بخلاف القضية المذكورة في تعريف العكس المستوفى مناهي الأصل يعني نأخذ
الجزء الثاني من الأصل نجعل الجزء الأول من العكس يقضاه ونأخذ الجزء الأول من الأصل
ونجعل الجزء الأول من العكس فإذا حاولنا عكس قولنا كل النسا حيوات أخذنا الحيوات وجعلنا
الجزء الأول يقضيه أي الملائكة وأخذنا الآنسا وجعلنا الجزء الثاني عكسه فنحصل الشيء مما
ليس حيواتا بالنسا وهي القضية المطلوبة من العكس والوضع ان بقا انه جعل يقض الجزء

[illegible]

لا ينفك العلم بالعلم بالعلم
 لا ينفك العلم بالعلم بالعلم
 لا ينفك العلم بالعلم بالعلم

سبع منها هي التي لا تنفك
 سواها بالعكس المستوي لا ينفك
 بالضرورة كل في نفسه ليس بخف وقت

الثاني من الاصل اذ او عين الجزء الاول ثانيا مع المخالفة في كيف قال اول الموجب
 فان كانت كلمة اقترانها المتأخرين حكم الموجب منها حكم السوال في العكس المستوي
 لا تنفك بعكس النقيض ان الوقت اخير ما وهي لا تنفك لصرف قولنا بالضرورة كل في
 فو ليس بخف وقت الترتيب لانها مع كذب عكسها وليس بعض المنخفض بقدر الامكان
 العام لما عرفت من ان كل منخفض فمر بالضرورة فان لم تنفك الوقت تنفك شي من
 السبع لان عدم انعكاس الاختصاص يستلزم عدم انعكاس الاعم كما مر غير مرة بالضرورة
 والدائمة تنفك دائمة كثيرة لانها صاد بالضرورة او دائمة كل ج ب فلا تملك شي في
 ليس ب ج ولا في بعض ما ليس ب ج بالفعل ونفتم الى الاصل فنقول بعض ما ليس ب ج
 بالفعل بالضرورة او دائمة كل ج ب ينتج بعض ما ليس ب ج بالضرورة وان كان
 الاصل ضروريا او دائمة ان كان الاصل دائما دائمة محال بالضرورة فيزول لا تنفك كمنفسه الا
 بصرفه في المثال المذكور بالضرورة كل مركوب زيد في مع كذب لاشي مما ليس ب ج
 مركوب زيد بالضرورة لصرف قولنا ليس ب ج ليس ب ج مركوب زيد بالامكان العام
 وهو الجواز المشروط والعرفية العامة في كساعرفية عامة كثيرة لانها اقلنا بالضرورة
 او دائمة كل ج ب مادام ج فلا تملك شي مما ليس ب ج مادام ليس ب ج ولا في بعض ما ليس ب ج
 ج حين هو ليس ب ج ونفتم الى الاصل هكذا بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب ج
 لضرورة او دائمة كل ج ب مادام ج ينتج بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب ج دائمة

الترتيب
 لانها
 دون عكسها
 لما عرفت
 بالضرورة
 دائمة كثيرة
 صاد بالضرورة
 كل ج ب فلا تملك شي مما
 ليس ب ج فلا في بعض ما
 ليس ب ج هو ج بالفعل وهو
 مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب ج
 فهو ب بالضرورة في الضرورية
 او دائمة في الدائمة وهو محال لما
 المشروط والعرفية العامة في كساعرفية
 عرفية عامة كثيرة لانها اقلنا بالضرورة
 او دائمة كل ج ب مادام ج فلا تملك شي مما
 ليس ب ج فلا في بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب ج
 ج حين هو ليس ب ج ونفتم الى الاصل هكذا بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب ج
 لضرورة او دائمة كل ج ب مادام ج ينتج بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب ج دائمة

خلف
 لا ينفك العلم بالعلم بالعلم
 لا ينفك العلم بالعلم بالعلم
 لا ينفك العلم بالعلم بالعلم

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فرهنگه خاصه که از افاضه باصطوره اول
تجرب بعض
لا اله الا الله

تجربہ ہاؤس ۱۲

ببین چو ما
دام لیس بیدار

جاءت بأفغان عجم اللادوم

لیسب تلیسب حیث هو
سبح و تقدسات ما دام که منتهی

فلا ينعكس أصله قولنا بعض الحيوان ليس

مقاله بنیادیه است و بنیادیه بنی بر بنیاد است

علم

مجلس عمومی

والله اعلم بالصواب

بالضرب اودا ناكل حب مادام حب الدائم انما لا شيء مما ليس حب مادام ليس حب

لأننا نأخذ البعض ما قصدنا قولنا لا ينبغي مما ليس به ج ما دام ليس به فلا يلزم للمعاينة

والذي هو العام الذي هو الخاص بما لا يندوام في البعض أي بعض ما ليس ببحر بالأطلاق العام

فذلك لولا الصدق لاشئ مما ليس به دائما فينكسر الى قولنا الاشئ من به ليس دائما

وقد كان الدوام الفصل الثاني من جرب بالفعل المستلزم لقولنا كرجه في فوائد

بالفعل الاستلزام التالية البسيطة الموجبة المصدرية عند وهو الموضوع المذكور

ههنا نيسم اءاد لءاضا لك¹ كآخ نء لب سالفعا صادقا و لاء ملاء و فكا ب

الشيء من تحريفه وانما ذكرنا في الآفاق والادوار في الحقيقة ان كان في كتابه

[illegible]

بمجلسه اعلیٰ صفا محموبیبا بحر سیر معصیا عربیه صاحب المصداق با
 روضه اقامه من ...

[illegible]

لما لم يزلوا موصوع دند ليس ببالفعل بكم الا اذ اهل الاصل قد ليس ح ما دام ما دام

لیست بالا مکان حج فی بعض اوقات کونہ لیست ب ند لیست ب فی بعض اوقات کونہ حج

وكان في جميع اوقات كونها حق وصدق بالعدل هو ظاهر وازا صدق على

وانه يسرج مادام ليس ب فبعض ما ليس ب ليس ب مادام ليس ب وهو الجزاء الثاني

والاصح عليه ان ترجح بالفعل فبعض ما ليس بـ جـ بالفعل وهو مفهوم اللزوم فيصلا

العكس بجزئية وهو المظهر اما الموجب الجزئية الباقية فلا تنعكس لان الوقتية اخف السبع

1900

١٥٢
٧
لاحتمال ان يكون يقبض الحمير اعم من عين
المصنوع وينعكس الخاصان جيبته
مطلقة لانه لا صدد بافتقاره او انما

واضرورية، فحق الزرع التي هي اندامتان والعامتان وهما لا تنفك اما الضرورية فاصلا

قولنا بالضرورة بعض الحيوان ليس بالإنسان عكسه وهو بعض الإنسان ليس بحيوان بالأمكان

العام نصد قولنا اننا لا نؤمن بالاختراجه واما الوثيقه فلا نصد بعضا من السخيف

بالتوفيق مع كذب بعض المنحرف ليس قمرًا لما كان لأن كل منحرف قمر بالضرورة ومتى لم

تفكنا لم ينفك شيء من الموجبات الجزئية لما عرفت مرارا قالوا فاما السوراب ككتة كانت او

جزئیة فلا یغسوها کلہ اقلہ واقامہ لہ کلہ کانت او جزئیہ لا یغسک کلہ الاصل

ان كون مقتضى المحل غير موضوع وامتناع الجواب لا ينافي كذا في كتابه في الامتناع

[illegible]

ارسا. بجره ایس حجر اعم من الاستاناس مع ان بعض ای کلها یسین بجره ایسا و بعضا خاصا

حقیقت مصطفیٰ انرا آدمی بالاضافہ آید انحالانی موج کب اویس بعض رب ما دام

جاء لما فاجئته بعض ما ليس به ج حيث هو ليس ب لئلا تالموضوع موجودا

اللاتدوام عايد فنفه ضيه قد ليس ب وهو مفهوم الجزء الاول ورجع في بعض اوقات كونه

لیسب زانکران لیسبے جمیع اوقات کونہ جہ وانا صدق علوانہ لیسب وانه جہ

[illegible]

دو شت با او قراضه

الانساب اجبوا بما سئلوا جيبه الا انهم ما جيبوه فما ادلوه وما ابلغوه فاما انفسهم فليس يقدروا
 اى يعلمون

عاشقانه نرسيدج بالفعل والكانج واما فيكون ليس ب واما الدوام سلب لبايد

الجيم وقد كان ليس بلاما هف وانا صدق على انه ليس بلاما ليس ج بالفع

صند بعض ما ليس بليقح بالفعل وهو مفهوم اللادوام لما الرقبة والوجودات

فتنكم

بافضة وثبتت سبع دورا او بافضة وثبتت ثمانية دورا
 ١٥٣

بافضة وثبتت سبع دورا او بافضة وثبتت ثمانية دورا
 ١٥٣

فتمت اطلاق عامة لانه اذا صدق لا شئ من ج ب او ليس ببعضه ب باحد هذه الجهات الاربع
 وجبان يصدق بعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام لاننا نفرض الموضوع قد ليس ب
 وهو مفهوم الجزء الذي رجح بالفعل حكم الالزام فبعض ما ليس ب ج بالاطلاق وهو
 دائما بقدر الالزام والاضروية الى العكس لجوانب يكون ج لا ضرورية فلا يصدق
 ليس ج بالامكان كقولنا ليس بعض الانس بالاكاتب الا بالضرورة مع كذب بعض الكا
 انسا الا بالضرورة لان ك كاتبا بالضرورة والاضروية بالاضروية الشرطية

اقول من الناس من ذهب الى انعكاس السوالب الباقية والشرطية اما انعكاس الفعلية
 وهي الدائمات والعامة والمطلقة العامة منها فلا تترادف لاشئ من ج ب بالاطلاق
 فبعض ما ليس ب ج بالاطلاق ولا فلا شئ مما ليس ب ج دائما فلا شئ من ج ليس دائما
 ويلزم كل ج ب دائما وقد كان لاشئ من ج ب بالاطلاق العام واما انعكاس الممكنة
 فلا تترادف لاشئ من ج ب بالامكان العام او الخاص فبعض ما ليس ب ج بالامكان
 العام ولا فلا شئ مما ليس ب ج بالضرورة فلا شئ من ج ليس ب بالضرورة فيلزم كل
 ج ب بالضرورة وهو يناقض الاصل واما انعكاس الشرطية الموجهة فلا تترادف لاشئ من ج ب
 آ ب فحج قد ليس التبر اذا لم يكن ج ب وكان آ ب ولا فقد يكون اذا لم يكن ج ب وكان آ ب
 وهو مع الاصل ينتج قد يكون اذا لم يكن ج ب فحج قد وان محال وينعكس الى قولنا قد يكون
 اذا كان آ ب لم يكن ج ب فيكون آ ب ملزوما للقيضين واما انعكاس الشرطية السالبة
 فترادف فلا تترادف لاشئ من ج ب فحج قد يكون اذا لم يكن ج ب فحج قد فآ ب لا فلا ليس

موجبة كانت او سالبة تغير معاومة
 الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان

بافضة وثبتت سبع دورا او بافضة وثبتت ثمانية دورا
 ١٥٣

اما الشبهة المتقدمة فوجبه بحجة تقتضي
مفصلة مانفة لجمع موعود مع المقدم و
يقضي التالي وبما يقتضيه الموعود من
المقدم معين شأني متعاضدين
عليه لا يبطل المقدم و
الانفصال والمنفصلة
الحقيقية تقتضي
الجمع متعاضدا
عقود
الاشياء عين واحد غير عين والاشياء عين
الزمن مقدم الاخرية يقضي احد الطرفين
وقائما عينين ~~منه~~ زمني واحد من غير
الحقيقية مستلزم من ~~الاشياء~~ من يقضي
بجزءين عين

منع كسائر على لزوم اي متى تحقق منع الجمع بين امرين يكون عين كل واحد منهما مستلزما
لنقيض الاخر ومتى تحقق منع التلويح بين امرين يكون نقيض كل منهما مستلزما للعين الاخر
اما ان التلزم بين امرين يستلزم الانفصالين فلا يولد ذلك لبطل التلزم بينهما
فانه على تقدير التلزم بين امرين لو لم يصح منع الجمع بين عين التلزم ونقيض التلزم
لجواز ثبوت التلزم مع نقيض التلزم فيجوز وقوع التلزم بدون التلزم بطل الملازمة
بينهما وكذلك لو لم يصح منع التلويح بين نقيض التلزم وبين التلزم لجواز ارتفاع نقيض
التلزم وعين التلزم فيجوز ثبوت التلزم بدون التلزم بطل الملازمة بينهما
واما ان الانفصالين متعاكسان على التلزم فلا يولد لولا بطل الانفصال فانه اذا تحقق
منع الجمع بين امرين فلو لم يجب ثبوت نقيض الاخر على تقدير عين كل واحد منهما
لجواز ثبوت عين الاخر على ذلك للتقدير فيجوز اجتماع العينين فلا يكون بينهما اجتماع
العينين وكذلك اذا تحقق منع التلويح بين امرين فلو لم يجب ثبوت عين الاخر على تقدير
نقيض كل منهما لجواز ثبوت نقيض الاخر على ذلك للتقدير فيجوز ارتفاعهما فلا يكون بينهما

منع كسائر على لزوم اي متى تحقق منع الجمع بين امرين يكون عين كل واحد منهما مستلزما
لنقيض الاخر ومتى تحقق منع التلويح بين امرين يكون نقيض كل منهما مستلزما للعين الاخر
اما ان التلزم بين امرين يستلزم الانفصالين فلا يولد ذلك لبطل التلزم بينهما
فانه على تقدير التلزم بين امرين لو لم يصح منع الجمع بين عين التلزم ونقيض التلزم
لجواز ثبوت التلزم مع نقيض التلزم فيجوز وقوع التلزم بدون التلزم بطل الملازمة
بينهما وكذلك لو لم يصح منع التلويح بين نقيض التلزم وبين التلزم لجواز ارتفاع نقيض
التلزم وعين التلزم فيجوز ثبوت التلزم بدون التلزم بطل الملازمة بينهما
واما ان الانفصالين متعاكسان على التلزم فلا يولد لولا بطل الانفصال فانه اذا تحقق
منع الجمع بين امرين فلو لم يجب ثبوت نقيض الاخر على تقدير عين كل واحد منهما
لجواز ثبوت عين الاخر على ذلك للتقدير فيجوز اجتماع العينين فلا يكون بينهما اجتماع
العينين وكذلك اذا تحقق منع التلويح بين امرين فلو لم يجب ثبوت عين الاخر على تقدير
نقيض كل منهما لجواز ثبوت نقيض الاخر على ذلك للتقدير فيجوز ارتفاعهما فلا يكون بينهما

منع كسائر والمنفصلة الحقيقية تستلزم اربع منسلا مقدم متصلة بين عينين احد الطرفين من منع ان كان
وتاليهما نقيض الاخر ومقدما كغيرين نقيض احدا لغيرين وتاليهما عين الاخر اي متى العينية كان لا بد
صدرا لنقيض الحقيقة بين امرين استلزم عين كل واحد منهما نقيض الاخر ونقيض كل واحد منهما عين الاخر
ولم يمتد بينهما عين الاخر اما الاول فلا يولد لوم يجب ثبوت نقيض الاخر على تقدير عين كل واحد منهما
واحد منهما لجواز ثبوت عين الاخر على ذلك للتقدير فيجوز اجتماعهما ولا يكون بينهما انفصال

الموصل الى النور
في هذا الفن حاصله هو
ثم الى الموصل الى
دراستهم وقيل
لا علم البقيتي هو القياس
فصار الكلام فيه

[illegible]

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

مدلولها عنهما وقوله لذلما يجتزى به عما يلزم للذلما بل بواسطة مقدمة غريبة كان القياس
المسألة وهو ما يتركب من نصبتين متعلق بمولودها يكون موضوع الزكوك قولنا
أمساوب وب مساوب فانهما يستلزمان أن أمساوب لحن للذلما بل بواسطة مقدمة
غريبة وهي أن كل قسار المسار مساو لذل المسار لذل لذل لم يتحقق ذلك الاستلزام
الحيث يصح هذه المقدمة كان قولنا أملازوم لب وب ملازوم لج فاما ملازوم لج
لأن ملازوم الملازوم ملازوم وقولنا الذرة في الحققة والحققة في البيت فالذرة في البيت
لأن ملك شئ الذي هو في آخر يكون فيه ايضا واما اذا لم يصح ذلك المقدمة لم يحصل شئ
منه فاذ قلنا أمباين لب وب مباين لج لم يلزم من أن أمباين لج لأن مباين لمباين
لا يحصل ان يكون مباينا وكذلك فاذ قلنا أنصف ب وب نصف ج لم يحصل من أن أ
نصف ج لأن نصف ل نصف يكون نصفه وقوله قول خواراذل ان القول للذم يجب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

ان يكون مغايرا لكل واحد من المقدمات فانه لو لم يعتبر ذلك في القياس لزم ان يكون
كل نصبتين قياسا كيف كانتا الاستلزامهما احدهما وهذا الحد منقوض بالقياس لزم
الاستلزام لعكسها وعكس يقضيها فانه يصح عليها انما قول مولف من نصبتين
لذاته قول اخر لكن لا ينبغي قياسا قال وهو استثنائي ان كان غير النتيجة اقول
اما استثنائي اما افتراضي لان ما ان يكون عين النتيجة او يقضيها مذكورا في الفعل
اولا يكون شئ من مذكورا في الفعل والاول استثنائي كقولنا ان كان هذا جسما فهو
متجيز لكن جسم ينتج انه متجيز وهو بعينه مذكور في القياس او لكثرة ليس متجيز ينتج انه

بالترتيب في البنية وعلى هذا يندفع الاشكال **قال** موضوع المطروب فيتم لبيته
اصغر قول افان راقترا في اما حملي ان تركبت من حمايتين او شرط حتى ان لم يتركبت
منها وما كان الحملى البسط واخصر فليست به ونقول لا نقول لاننا باعبار حصونه من
القياس لبيته نتيجة وباعبار استحصانه مطلوبنا كل قياس حملي لا بد فيه من تقدير
احدهما باشتغال على موضوع المظهر كالجسم في المثال المذكور فبانه ما على محموله كالحادث
وهما مشتركان في هذا الوسط كالمؤلف فموضوع المظهر لبيته اصغر لانه يكون في الغالب
اخصر والاخصر اقل افراد فيكون اصغر ومحموله لبيته اكبر لانه لما كان اعم منه فهو اكثر
افرادا والحد المشترك المكرر بين الاصغر والاكبر لبيته هذا وسطا متوسطا بين طرفي
المظهر والمقدمة التي فيها الاصغر لبيته صغرى الهنات الاصغر والاكبر كبرى
لانها ذات الاكبر واقتراان الصغرى بالاكبرى في ايجابها وسلبها او كلية ما جزئيتها
لست في رتبة وضربا والهينة الخاصة من وضع الحد في وسط عند الخدين الآخرين
بحسب جملة عليها او وضعها على احداهما او وضعها على الاخرى لبيته شكل
وهو رتبة الان في الوسط ان كان محمول في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو شكل
الاول ان كان محمول فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث
وان كان موضوعا في الصغرى محمول في الكبرى فهو الشكل الرابع وانما وضعت
شكال في هذه المراتب لان الشكل الاول على النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي هو الانتقال
من موضوع المظهر الى حد الوسط ثم من الى محموله حتى يلزم من الانتقال من موضوع

ومحموله كجاء اجتماع اصغر والاكبر لبيته

بالبنية

الغنية

التي جعلت

جزءا من

ليتم مقدره

المقدمة التي فيها

الاصغر لبيته اصغر

والتي فيها الاكبر كبرى

والاكبر بينهما لبيته حد

الذي وسطا في الصغرى

بالاكبرى لبيته في رتبة وضربا

والهينة الخاصة من كقيته

اختلاف الوسط عند الخدين الآخرين

ليتم شكلها في رتبة الان في الوسط

ان كان محمول في الصغرى موضوعا في

الكبرى فهو الشكل الثاني وان كان

محمول فيهما فهو الشكل الثالث

وان كان موضوعا في الصغرى محمول في

الكبرى فهو الشكل الرابع وانما

وضعت هذه المراتب لان الشكل الاول

على النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي هو

الانتقال من موضوع المظهر الى حد الوسط

ثم من الى محموله حتى يلزم من الانتقال

من موضوع

المظهر الى حد الوسط ثم من الى محموله حتى يلزم من الانتقال

من موضوع

المظهر الى حد الوسط ثم من الى محموله حتى يلزم من الانتقال

من موضوع

المظهر الى حد الوسط ثم من الى محموله حتى يلزم من الانتقال

انما من مقدره في رتبة الان في الوسط
فيه من امر يكون رتبة الان في الوسط
المطلوب في مقدره في رتبة الان في الوسط
عليه من اوله لاسمته رتبة

فلا لم يندرج الاضفر في الاوسط وكلية
الكبرى فلا احتمال يكون بعض محكوم
عليه باكثر من بعض محكوم عليه في الاضفر

الناحية

التي هي

من موجبات

كثير من

كلية فقولنا كل

ب و ط ب ا فطر

ج ا ا ثل من طينين

والضفر موجبة ينتج

سالبه كانه كقولنا كل

ب ولا شئ من ب ا فطر

من ج ا ا ثل من موجبات

والضفر موجبة ينتج موجبة جزئية

كقولنا بعض ج ب و ط ب ا فطر

ج ا ا ثل من موجبة جزئية ضفر

وسالبه كانه يجرى ينتج سالبه جزئية

كقولنا بعض ج ب ولا شئ من ا

ب فطر ج ب ا و

نتائج هذا الشكل

هذه هي

التي هي

المحمولة وهذا لا يوجب الا في الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني لانه
اقرب لاشكال الباقيته اليه لما شاركته اياه في صفاته وهي اشرف لمقدمتين الاشتمالها
على موضوع المطلوب لك هو اشرف من المحمول اذا المحمول انما يطلب لاجله اما الجا
او سلبا ثم الشكل الثالث لان لقرنا ما اليه لما شاركته اياه في خسر المقدمتين ثم الرابع
اذ لا قرب له احدا من الخاضعة اياه في المقدمتين وبعد عن الطبع جدا **قال** اما الشكل
الاول فشرطه ايجاب الضفر **اقول** اعلم ان الانتاج الاشكال الاربعة شرائط بحسب
كيفية المقدمة اذ كبرتها وشرائط بحسب جهة المقدمة اما الشرائط التي بحسب الجهة
فسيانك بيانه في فصل المختلط اما الشرائط التي بحسب كيفية والكمية ففي الشكل
الاول امران احدهما بحسب كيفية ايجاب الضفر وثانيهما بحسب لقيمة كثيرة الكبرى
اما الاول فانه الضفر لو كانت سالبه لم يندرج الاضفر تحت الاوسط فلم يحصل
الانتاج لان الكبرى تدل على ان ما ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالاكبر والضفر
على تقدير كونها سالبه حاكما لبيان الاوسط مملوب عن الاضفر فالاضفر لا يكون داخلا
فيما ثبت له الاوسط فالحكم على ما ثبت له الاوسط لا يتعدك الى الاضفر فلا يلزم النتيجة
واما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية كان معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه
بالاكبر وجاز ان يكون الاضفر غير ذلك لبعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدك الى
الاضفر فكل واحد من هاتين الحالتين لا يوجب في بعض الناس فرس ولا يوجب في بعض الناس فرس و
خروجه المنتجة باعتبار هذين الشرطين اربعة لان الضفر بامكانه ان يغتفر في كل

شكل

نحوه يقال الصغرى موجبة مع كائنه
الكبرى ينحصر اربعة وشئ مع ركنه سائر
الاشكال واعلم ان ماضى اشكاله اس هو

انما هو
الاصغر
او بعضه
الاولى
عليه كليا باء كبر
ايها باء او سلب
فيكون الاصغر كذا
بعضه ايضا كذا
كبره ايها باء او سلب
المحصولات الاربعة وذلك
مع قوله فاعا اعدا ما يتبع
ايها باء او سلب ماضى اشكاله
ان الاصغر والاكبر في اربعة
ايها باء او سلبا فبما ان
الاكبر سلبا مع الاصغر طبا او جزيا
فلا يتبع اشكاله اما سلبا فبما ان
يتبع طبا وافران سلبا فبما ان
اشكاله ان الاصغر في اربعة
والاكبر طبا او سلبا فبما ان
ايها باء او سلبا فلا يتبع اشكاله
فلا يتبع فبما ان
فلا يتبع سلبا فبما ان
الرابع فبما ان
وسلبا
او جزيا
نحوه

شكل ستة عشر ضربا فانك قد علمت ان انقضته منحصرة في انقضته والمحصورة والمحملة
لكن النقصية منقولة منزلة كائنه لانها جهات كبرى هذا شكل فان قلنا هذا رند
الاشكال بالاضافة هناك اهمية في قوة الجزئية فانقضته منقولة ليست الا
المحمورة وهي اربعة اشكالان والبيان في معتبر في الصغرى والاكبر فانما هو
احكاما صغرى الدرع باحكاما كبرى اربع يحصل ست عشر ضربا لكن اشراط الامر الذي
اسقطنا اربعة اضربا لصغرى انسابنا مع الكبرى اربع والامر بان اربعة اخرى
الصغرى ان الموجهين مع الجزئيين فلم يبق الا اربعة اضربا لثلاث من موجبة كائنه
يتبع موجبة كائنه كقولنا كل ح ب وكل ح ب ا واما من طائفة والاكبر اشكال
كلية يتبع سالبه كائنه كقولنا كل ح ب ولا شئ من ب ا فلا شئ من ح ب ا واما الثالث من
موجبين والصغرى جزئية يتبع موجبة جزئية كقولنا بعض ح ب وكل ب ا فبعض ح ب
الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى يتبع سالبه جزئية كقولنا بعض
ح ب ولا شئ من ب ا فليس بعض ح ب ا واما اربع هذه الضروب يتبع نفسها لا يتبع
الى بدلا واعلم ان ههنا كائنين ايجاب سلبا شرفهما الايجاب وان وجوب والسلب
عدم والوجوب اشرف من عدم وكائنين الكلية والجزئية اشرفهما الكلية انما اضبط
وانفع في العلوم واخص من الجزئية واخص الاستمالة على امر ابد اشرف فعلى هذا
يكونا الموجبة الكلية اشرفا المحصورة الاستمالة على شرفين واختها السالبة الجزئية
لاحتوائها على ختبا والسالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف السلب

الكل اجتنابا لكلية وشرفا لا يجاب الجزئي بحسب الاجاب وشرفا لا يجاب من جهة
واحدة وشرفا لكلية من جهة متعددة ولما كان اما مقصود من الافتراضات
باعتبارها شرفا فمقتضى المنهج للاشرف على غيره **قال** اما الشكل الثاني فشرطه
اقول الافتراض الثاني ايضا شرطان بحسب الكيفية والكمية اما بحسب الكيفية
فاختلاف مقدمتيه في الكيفيات يكونا أحدهما موجبة والاخرى سالبة واما بحسب
الكمية فكيفية الكبرى ذلك لانه لو لم يتحققوا احد الشرطين يحصل الاختلاف وهو
صدد القياس تارة مع الاجابات اخرى مع السلب باختلاف موجب لعدم التزام
الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه لو انتفتت المقدمتان في الكيفيات ما ان
يكونا موجبتين او سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف ما اذا كانا موجبتين فلا
يصح كالانسان يتناول كل ناطق حيوان والحق الاجاب لو بد لنا الكبرى بقولنا كل
فرس حيوان كان الحق السلب اما كانتا سالبتين فلهذا قولنا الاشئ من الانسان
بمحجور الاشئ من الفرس محجور الحق السلب فلو قلنا الاشئ من الناطق بمحجور الحق الاجاب
وله التزم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني فلانه لو كانت الكبرى جزئية
فهي ان يكون موجبتا او سالبتا وعلى كل التقديرين يتحقق الاختلاف ما على تقدير
الاجاب فلهذا قولنا الاشئ من الانسان بفرس بعض حيوان فرس الصادق الاجاب
ولو بد لنا الكبرى ببعض الصاهد فرس كان الصادق السلب اما على تقدير سلبها
فلهذا قولنا كل انسان حيوان وبعض اجسام ليس حيوانا الصادق الاجاب او بعض الجرم
ليس

اختلاف المقدمات بالكيفيات كلية لا
والمحصل للاختلاف موجب عدم
نتائج وهو صدد القياس مع الاجاب
بمقتضى تارة ومع سلبها اخرى
ولا ينتج الا سالب

[illegible]

مع الاستحسان يمكن منتجاً للتسلب ما صدر مع التسليم يمكن منتجاً لايجاباً لا تنافي
بالانتاج استلزام القياس لاحدهما قال وضرباً منتجاً يضارباً بعد ذلك

اقول الضرب المتخذ في الشكل الثاني بحسب مقتضى شريطين ايضا اربعة ^{بسط}
 باعتبار شرط الاول ثمانية اضرب السالبتان والموجبتان ^{كثيرة} الجزئيتين والمختصتا
 وباعتبار شرط الثالث اربعة اخرى الكبرى الموجبة الجزئيتين مع السالبتين ^{والجزئيتين}
 والجزئيتين

السائل مع الموجبين فبقيت الضربة لنا تجزأ بعتر القلب من الحليين كدني
سالبه ننتج سالبه كاتر كقولنا كل ج ب فلا شيء من ا ب فلا شيء ج ا بمانه بالخلف

وبالعكس اما الخلف فهو في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل الصغرى ثم
نتائج هذا الشكل سالبه نقيضها هو الموجبة يصلح لصغرى في الشكل الاول ويجعل

كبرى القياس كبرى التماسا بحيثما تصلح لكبروية الشكل الاول فيستقيم منها قياس
الشكل الثاني ينتج لما تناقض الصغرى فيقال اولم يصدق الشيء من حج الصغرى بعض

او نضمة انما كبرى هكذا بعض ح او لا شئ من اب ينتج من الشكل الاول بعض ليس
ب و قد كان الصغرى كل ح ب شق واخلف لا يلزم من الصورة انها بمتين

النتائج فيكون من المأذون ليس من الكبرى لأنها مفروضة ضد ما يتحقق
يكون من مقتضى النتيجة فيكون محالاً وإن يتحقق حقيقة ما العكس في بيان العكس الكبرى

ليترد إلى الشكل المذكور فيخرج النتيجة المذكورة يقال هي فست الشريعة فست

منها البركة من الصفة هو

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

و من قریب بیست و پنج ساله که این کتاب را
در کتابخانه خود دارم و این کتاب را
در کتابخانه خود دارم و این کتاب را
در کتابخانه خود دارم و این کتاب را
در کتابخانه خود دارم و این کتاب را

[illegible]

من در کتب معتبره
موجود است که در بعضی
مکانها

از این جهت که بعضی از مردم که
الانسان من موجهه فزیه صفره
و ما این کتب که می بینیم ما می بینیم

جزمیه کہ و ملا نصیر خان حب و لایقی
مردم بی آئینہ و بی ایمان الحلف
و در مجلس انکبی کریمہ الیہ را و از بعضی

موصوع البحر المحرر في فقه الشافعي
أب تلامذته في فقه الشافعي
الشافعي من تلاميذ أبي حنيفة

سالتی بفرستید و من هم بفرستادم
که هر یک بفرستد سالتی بفرستد
که بفرستد بفرستد بفرستد

تبرکات و فضائل حضرت علی (ع)
در بیان فضائل حضرت علی (ع)
در بیان فضائل حضرت علی (ع)
در بیان فضائل حضرت علی (ع)

او باز گرفته از خونه
لعلبند مسکینه

100

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين

والسلام
 على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين

مع عكس الكبرى وهو يصدق مع عكس الكبرى
 صدقت النتيجة وهو المظهر الثاني من كليتين
 لا شيء من ج ب وكل آ ب فلا شيء من ج آ
 كما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لأنها لا تنعكس
 كبرى الشكل التلقائي بعكس الصغرى وجعلها كبرى
 ج ب إلى الشيء من ج ب وجعلناها كبرى كبرى القياس
 ج ب ينتج من الثاني المقلد الشيء من ج ب وهو بعكس
 من صغرى وجبته جزئية وكبرى سالبته كلية ينتج
 لا شيء من آ ب فبعض ج ليس بالخلف العكس كما هو الافتراض
 موضوع الصغرى قد قل ج ب وكل ج ب ثم تنضم
 ب ب لا شيء من آ ب ينتج من أول هذا الشكل الشيء من د أ
 إلى بعض ج د ويضم مع نتيجة القياس الأول هكذا بعض ج د لا شيء من د أ ينتج من
 الشكل الثاني بعض ج ليس وهو المقلد الافتراض يكون قياسين أحدهما
 ذلكنا الشكل لكن من ضرب ج ب ج ب في الآخر من الشكل الأول الرابع من صغرى سالبته
 ج ب كبرى وجبته كلية ينتج سالبته جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل آ ب فبعض
 ج ليس ب فلا يمكن بيانها بعكس الكبرى لأنها تنعكس جزئية والجزئية لا تصلح الكبرى
 الشكل الثاني بعكس الصغرى لأنها تقبل العكس بقدرها لا يقع في كبرى الأول

ط
 من ذلك في الفقه
 انتباه من ذلك في الفقه
 أو انتباه من ذلك في الفقه

وبيان
 الانتباه من ذلك في الفقه

توضیح

فبيانها بالخاصة وبالعرض إذا كانت البتة الجزئية مركبة لا يتحقق مجرد الموضوع

واما ما ثبت انه تروى بذلك فتريد ان تضعه بين الاثرين من حيثان للكاتب فلابد

من تقديمهما على العرب وفتح الاول الى الثاني والثالث على الرابع والاشتمال على سبعة

الشكل الأول في إنشاء الرابع **قال** واقع الشكل في السطر له موجب في الصنف

التي هي في انتاج الشكل الي الانحجب بكسبة المقدس ايجار اياه من حجب

الكمية كغيرها من الكميات. فما إذا لم ينقص فلا ينفك ان كانت ما البتر فالكمية هي اما ان

موجبه و ساقطه و اما در اين كتاب لا يلو ح لعدم الاستحرام انما انما تنه

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ كَانَ كِسْفًا مِّنْ ثَمَرٍ

بسم الله الرحمن الرحيم ما احدثت من ابدان العجوة لا ادرى من لا ادرى

بجاءه من اهل بيته في ذلك اليوم فاجاب في تلك التلويح ان اجبتنا على المقد

فلا تها لوكا تاجز كتيين احدهما ان يكون البعض من الاوسط اعلم بالاكثير

البعض يحكوم عليهم بالانقياد لمجرد الحكام ومنه الوسط الى الاصل فقولنا البعض

عنوا النساء وبعضهن في بعض انزل الحيوان بالفرستين ان يردن الى البغية المحكوم عليه

بالإنسان وما عتار من الشيطان بحكم الضمور وسنة الشيطان في النفس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا ما بينا من باب في الاستدلال على صحة ما ذهبنا اليه من ان الحجة هي التي

اجزایان ^{۱۲} موجب برتری انصاف و موجبین تکلیفان بدیع موجب برتری

کاتب ج و کاتب ابغضج الوجدیه، احوال و طریقہ و ہذا اشکال و بیچین

میں نے اس کے لئے ایک اور نسخہ بھی لکھا ہے۔

11

میرزا محمد رفیع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

٥٠
 ان عليهما الاكبر فلا يجوز
 ان عليهما الاكبر فلا يجوز
 ان عليهما الاكبر فلا يجوز

كلب
خ ركن
أبيض
بالخلف
نقش
العفري
الكبرى

بِعَكْسِ الضَّرَكِ الْبَاقِ مِنْ
كَلِمَتَيْنِ وَالْكَبِيرِ سَابِقِ
سَابِقِ جَزِيئَةٍ كَقَوْلِكَ بَاجٍ
وَلَا تُنْثِي مَوْجِبًا بَعْضُ حَالِيسٍ
أَبَا خُطَفٍ وَبِعَكْسِ الضَّرَكِ الْبَاقِ
مَوْجِبِينَ وَالْكَبِيرِ كَلِمَةٍ نَتِجَ مَوْجِبِ
جَزِيئَةٍ كَقَوْلِكَ بَعْضُ حَالِيسٍ

فبعض حج بالخالف وبالعكس الضعيف وبعض
موضوع اجزئية دكل د ب وكل ب ا نكل
د ا بعض حج وهو المظهر الرابع من موجبة
جزئية مغري وسالبة دئمة كجزئية بنتج نشا
جزئية عقوتا بعض ب ج د ا نئى من ب ا
فبعض حج ليس بالخالف وبالعكس الضعيف

والله اعلم بالصواب

۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵
 ۱۵۹۶
 ۱۵۹۷
 ۱۵۹۸
 ۱۵۹۹
 ۱۶۰۰
 ۱۶۰۱
 ۱۶۰۲
 ۱۶۰۳
 ۱۶۰۴
 ۱۶۰۵
 ۱۶۰۶
 ۱۶۰۷
 ۱۶۰۸
 ۱۶۰۹
 ۱۶۱۰
 ۱۶۱۱
 ۱۶۱۲
 ۱۶۱۳
 ۱۶۱۴
 ۱۶۱۵
 ۱۶۱۶
 ۱۶۱۷
 ۱۶۱۸
 ۱۶۱۹
 ۱۶۲۰
 ۱۶۲۱
 ۱۶۲۲
 ۱۶۲۳
 ۱۶۲۴
 ۱۶۲۵

البينة لا يعصم الله من عذابها ولا الذب عليه الذب عليه
الذبح الذبح الذبح الذبح الذبح الذبح الذبح الذبح الذبح

[illegible]

كلية صغر و سالبته جزئية كبرى ينتج سالبته جزئية كل ب ج وبعض ب ليس ببعض ج
 ليس بالخلف الافتراض في الكبرى ان كانت مركبة يتحقق وجود الموضوع لا بعكس الصغر
 لان الجزئية لا تقع في كبرى لشكل لذلك لا بعكس الكبرى لانها لا تقبل العكس وتقدم برانعا كما
 لا يصلح لصغر جزئية لذلك انما وضعت هذه الصغرة بهذه المراتب التي هي الاختصاص
 المنتجة للايجاب والثاني اختصاص الضرر بالمتبعية للسلب الاختصاص في قدم الثالث والرابع على
 الاخيرين واستمالها على كبرى الشكل الاول **قال** واقع الشكل الرابع بشرطه **اقول**
 انتاج الشكل الرابع بحسب الكيفية لا بحسب اعداد الاخرين وهو اما ايجابا لمقدمتين مع
 كلية صغرا واختلافا كما كيف مع كلية احدهما وذلك لان اولاهما لزم احدا لأمور
 الثلاثة اما سلبا لمقدمتين او ايجابا مع جزئية الصغرى واختلافا كما في الكيف مع جزئية
 وعلى اتفاقا في تحقق الاختلافات لموجب لعدم الانتاج اما اذا كانتا سالبين فلصدق
 قولنا لا شئ من الانسان يفر من لا شئ من الحمار بانسان الحق السلب ولا شئ من النصارى
 بانسانا حقا ايجابا اما اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلا تصح قولنا بعض
 الحيوان لا كل ناطق حيوان مع حقيقة الايجاب وكل من حيوانا مع حقيقة السلب اما اذا
 كانتا جزئيتين مختلفتين بالكيف فلا تكونا الموجبة اذا كانت صغرا بصدا قولنا بعضنا
 انسان وبعض الحيوان ليس ناطق او بعض الفرس ليس ناطق والصادق في الاول هو الايجاب
 وفي الثاني السلب ان كانتا بحدوث قولنا بعض الانسان ليس بفرس وبعض الحيوان انسان
 فالحق الايجاب وبعض الناطق انسان والحق السلب ضروري باننا نتجرب هذا الاستطراد

كلية صغر و سالبته جزئية كبرى ينتج سالبته جزئية كل ب ج وبعض ب ليس ببعض ج
 ليس بالخلف الافتراض في الكبرى ان كانت مركبة يتحقق وجود الموضوع لا بعكس الصغر
 لان الجزئية لا تقع في كبرى لشكل لذلك لا بعكس الكبرى لانها لا تقبل العكس وتقدم برانعا كما
 لا يصلح لصغر جزئية لذلك انما وضعت هذه الصغرة بهذه المراتب التي هي الاختصاص
 المنتجة للايجاب والثاني اختصاص الضرر بالمتبعية للسلب الاختصاص في قدم الثالث والرابع على
 الاخيرين واستمالها على كبرى الشكل الاول **قال** واقع الشكل الرابع بشرطه **اقول**
 انتاج الشكل الرابع بحسب الكيفية لا بحسب اعداد الاخرين وهو اما ايجابا لمقدمتين مع
 كلية صغرا واختلافا كما كيف مع كلية احدهما وذلك لان اولاهما لزم احدا لأمور
 الثلاثة اما سلبا لمقدمتين او ايجابا مع جزئية الصغرى واختلافا كما في الكيف مع جزئية
 وعلى اتفاقا في تحقق الاختلافات لموجب لعدم الانتاج اما اذا كانتا سالبين فلصدق
 قولنا لا شئ من الانسان يفر من لا شئ من الحمار بانسان الحق السلب ولا شئ من النصارى
 بانسانا حقا ايجابا اما اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلا تصح قولنا بعض
 الحيوان لا كل ناطق حيوان مع حقيقة الايجاب وكل من حيوانا مع حقيقة السلب اما اذا
 كانتا جزئيتين مختلفتين بالكيف فلا تكونا الموجبة اذا كانت صغرا بصدا قولنا بعضنا
 انسان وبعض الحيوان ليس ناطق او بعض الفرس ليس ناطق والصادق في الاول هو الايجاب
 وفي الثاني السلب ان كانتا بحدوث قولنا بعض الانسان ليس بفرس وبعض الحيوان انسان
 فالحق الايجاب وبعض الناطق انسان والحق السلب ضروري باننا نتجرب هذا الاستطراد

في حجة يوم ١٣

بجانب الحجة ١٣١٣

ثم انظر لسقوط اربعة اعتبار عقم السالبيين وضربين لعقم الموجبين مع جزئية الضمير
 وضربين آخرين لعقم المختلفين المرتبين الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية
 كقولنا كل ب ج وكل آ ب فبعض ج آ بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا الترتيب
 ارتد الى الشكل الاول هكذا كل آ ب وكل ب ج ينتج كل ج آ وهو يعكس الى بعض ج آ وهو
 ولا ينتج كلياً الجوانب يكون الاضغرام من الاكبر الى التسامع عمل الاخص على كل افراد العقم
 كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان انما انت بعض الحيوان ناطق انما انت من موجبتين
 والكبر جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض آ ب فبعض ج آ بعكس الترتيب
 من الثاني من كليتين والصغر سالبية كليتين ينتج سالبية كليتين كقولنا كل شيء من ب ج وكل
 آ ب فلا شيء من ج آ بعكس الترتيب ايضا كما مر الرابع من كليتين والصغر موجبة ينتج
 سالبية جزئية كل ب ج ولا شيء من آ ب فبعض ج ليس آ بعكس الترتيب يرجع الى الشكل
 الاول هكذا بعض ج ب فلا شيء من آ ب فبعض ج ليس آ وهو مظهر ولا ينتج كلياً الاحتمال
 عموم الاضغرام كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس انسان مع ان الصادق ليس
 الحيوان فرسا الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كليتين كبرى ينتج سالبية جزئية كقولنا
 بعض ب ج ولا شيء من آ ب فبعض ج ليس آ بعكس المقتضين كما مر السابع من موجبة
 صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبية جزئية كل ب ج وبعض آ ليس ب فبعض ج ليس
 بعكس الاكبر يرجع الى الشكل الثالث ينتج النتيجة المطلوبة الثامن من سالبية كليتين صغرى
 وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبية جزئية لا شيء من ب ج وبعض آ ب فبعض ج ليس آ بعكس

الترتيب

الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم بعكس النتيجة وترتيب هذه اضطروب ليس باعتبار
انتاجها الا بما بعد ها عن الطبع لم يقدرا لتأجها بان اعتبارا نفسها فلا بد من تقديم
الاول الاثر من موجبتين كائنتين والايجاب للمكلى اثره في الشيع وتقدم الثاني ايضا وان
كان اشياء رابع من كائنتين والكل اشرف وان كان سلبا من الترتيبين وان كان
ايضا بالمشاركه الاول في ايجاب لمقدمتين وفي احكام الاختلاف كما ستعرف ثم اشياء
للتدليل الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم الرابع يكونه انقص من الخامس ثم السادس

كما علمنا في الشكل الثاني ليتبين ان من الشك في القول بفتح مغس الى ما ياتي ان الشك في القول
لولا بفتح لا شيء من حج الصداقة من حج الحجة لها صدي الكبرياء القياس وهو كتاب
فان يراه الخاب

لا يصح له ان يمس كائن
لا يصح له ان يمس كائن
لا يصح له ان يمس كائن
لا يصح له ان يمس كائن

بعض الكائنات الحية

لیکے باقی رہے جو کہ تھوڑے

التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة

ذلك نفوض عليهما وأعلم ان اتاجها بناء علي انعكاس التاثيرية كقوتها
لأن السادس السابع ثمانية الشكل الثاني والثالث بعكسهما وثمانين
ينتج لو كان بحيث لا يدل مقدماه يحصل من الشكل التاماتية خريضة خاصة
ينعكس الى النتيجة المطلوبة ولم يظهر المنقذتين انعكاسهما لافترس في الافاضل من
المتأخرين ان وقف عليه فبين ذلك **قال** الفصل الثاني في المخلطات ما انتهى
ان في شرطه بحسب الجمة فعلية **قال** المخلطات هي التي تستر الحاصل من
خلط الموجتها بعضها مع بعض عند انبعاثها في المقدرة باعتبار التاج الاشكال
شرائط اما اشكال التدرج شرطه باعتبار الجمة ان يكون الصغر فعلية فاما لو كانت
ممكنة بحسب القدرة بحكم من التدرج والتميز في ذلك تدل على ان كل عامود
بالفعلية لا يمكن ان يبقى بالقوة فلا يخرج في الفعل فلم يتعد الحكم من التدرج
اليه مثل صدق الفرض المذكور كل حمار ركب زيد بالامكان وركوب زيد
فرس لا ضرورة فلا يصح كل حمار من بالامكان العام ان معنى الكبري ان كل ما هو
مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة والحمار ليس بمركوب زيد بالفعل ضرورة حكم
على مركوب بالفعل لا يصح اليه **قال** النتيجة في الكبري ان كانت اقرب من
ان الموجتها المعبرة ثلث عشرة فانه اعتبارها في الكبري في الصغر حصل ضرورة و
لستون اختلاطا وهي الحاصل من ضرب ثلثة عشر في نفسها اشتراطا فغايرة
الصغر اسقط من ثلاث الجملة ستة وعشرين اختلاطا وهي الحاصل من ضرب الـ

غير مشروطين التعيين وانه لا يصح
محدودا عنها قيد اللامع والاضطر
والضرورة مخصوصة بالصغر ان كانت
الكبري على العامين وبعدهم اللامع
نما اليها ان كانتا في خاصيتين فمن
نحو ١٤

التي هي في الحقيقة

ذلك

卷之四
 四
 五
 六
 七
 八
 九
 十
 十一
 十二
 十三
 十四
 十五
 十六
 十七
 十八
 十九
 二十
 二十一
 二十二
 二十三
 二十四
 二十五
 二十六
 二十七
 二十八
 二十九
 三十
 三十一
 三十二
 三十三
 三十四
 三十五
 三十六
 三十七
 三十八
 三十九
 四十
 四十一
 四十二
 四十三
 四十四
 四十五
 四十六
 四十七
 四十八
 四十九
 五十
 五十一
 五十二
 五十三
 五十四
 五十五
 五十六
 五十七
 五十八
 五十九
 六十
 六十一
 六十二
 六十三
 六十四
 六十五
 六十六
 六十七
 六十八
 六十九
 七十
 七十一
 七十二
 七十三
 七十四
 七十五
 七十六
 七十七
 七十八
 七十九
 八十
 八十一
 八十二
 八十三
 八十四
 八十五
 八十六
 八十七
 八十八
 八十九
 九十
 九十一
 九十二
 九十三
 九十四
 九十五
 九十六
 九十七
 九十八
 九十九
 一百

اربعين والاربعين والاربعين
 (الاربعين)
 واحد
 عن اخلاط حاصل من ضربة
 منفا
 باقية بعد اضع الارب
 الاربع

من دون المشرقين »
 واصل بدو واسطة و تحت اللكنة

من دون المشرقين »
 واصل بدو واسطة و تحت اللكنة

رَأَى الْبَنَاتِ اللَّهُ ط سَوَاءٌ كَانَ

رَأَى الْبَنَاتِ اللَّهُ ط سَوَاءٌ كَانَ

جامع الاكبر
روام في هذا الموضع

خلافه کیونکه دانایید

الله في كيفية
لن يوسف

[illegible]

الکبر

واما انما ذهب الاول فلا اذا جعلنا الاول في المثلين
 معدولا وقلنا لا منفسف فهو لا يفسد بالثاني
 مادام منفسفا او وقت معين لا اذا جعلنا الاول في المثلين
 اما انما ذهب الثاني فقلنا لا يفسد بالثاني
 لان انفسف الاول في المثلين
 واما انما ذهب الثالث فقلنا لا يفسد بالثاني
 لان انفسف الاول في المثلين

المشروطة العامة والعرفية والوقية من السبع الباقية واخص كبريات الوقية واختلاف
 الصغيرين وهما المشروطة خاصة والوقية مع اكبر الوقية غير متج فلا اختلاف موجب لعدم
 الانتاج فانه مجرد قولنا لا شيء من المنفسف يعني بالضرورة مادام منفسفا وزمن وقت
 معين لا دائما وكل وقت ضمني بالضرورة وقت معين لا دائما مع امتناع السلب لا يمكن
 لصدق كان منفسف بالضرورة ولو بد لنا اكبر بقولنا وكل شمس مصبنة وقت معين
 دائما متنع لا يجوز مني لم ينتج هذه الاختلافات لم ينتج سائر الاختلافات استلزام عدم
 انتاج الاختصاص عدم انتاج الاشم الثاني عدم استعلاء الممكنة الامع الضرورية المطلقة ومع الكبر
 المشروطين وبمحصلة ان ممكنة ان كانت متكررة تستعمل الامع الضرورية المطلقة او مع الكبر
 المشروطين وان كانت كبرى تستعمل الامع الضرورية المطلقة اما الاول فلا لانه قد ظهر من الشرط
 الثاني ان ممكنة الضم لم ينتج مع السبع الباقية المتكسرة السوالب لعدم صدق الدوام على
 الضرورية عدم كون اكبر من الستة متكسرة السوالب فلو استعمل امكنة الضم مع غير
 الضرورية بالثلاث كانا اختلافا مع الدوام الثالث اني من الدائمة والعرفية كانا اختلافا
 مع الدائمة عقيمة لجواز ان يكون الساتل للشمس بالامكان مسلوبا عنه وانما نقولنا كل يدعي
 فهو اسويا لكان ولا شيء من الوقت اسود دائما مع امتناع سلب الشيء عن نفسه ولو بد لنا
 اكبر بقولنا لا شيء من انتر كما اسود دائما امتنع التجار بلزم من عقم هذا الاختلاف
 اختلاف الممكنة الضم مع عرفيتين اما مع العرفية العامة فلان الدائمة اخص وعقم
 بوجوب عقم الاشم دائما مع العرفية الخاصة لعدم انتاج العرفية العامة مع ممكنة وعدم

ط
 وبعيد زمانا منفسف
 بالامكان العام
 من المنفسف
 امتنع باخص
 لان انتفاء الاخص
 وهو الا بقاء والعرفية
 في ثلث عشر
 كبر اعلى
 اكبريات الست
 الدائمتين
 انثلاث اكبر
 از صيغة مطالب

واما انما ذهب الاول فلا اذا جعلنا الاول في المثلين
 معدولا وقلنا لا منفسف فهو لا يفسد بالثاني
 مادام منفسفا او وقت معين لا اذا جعلنا الاول في المثلين
 اما انما ذهب الثاني فقلنا لا يفسد بالثاني
 لان انفسف الاول في المثلين
 واما انما ذهب الثالث فقلنا لا يفسد بالثاني
 لان انفسف الاول في المثلين

عندك حتى يهبها است وعزيب الالهة ما هداك
كبريات ابعث وصرك من وى ملك من عزب العباد
الاول كبريا مع عزيب | احد من ومن عزب
عزيب الملكين سعدنا لمجد

وزيد - عامة من ان اللادرام مثلا في الف
تدبير في الكيف والكبر في الف
فهذا ان كل فلا درام الصغرى موافق
تدبير في الف

مع افلا الاضلاطنا المروية
مع الضلعة او النقية
مع الضلعة بتر عبد الله

140

من تعلية الصغر والبقية كما كبرى ان كانت
غير الذئب والافكس اقصرى محذوف عنه
اللائم ان كانت كبرى حكا العامتين
مضمونا اليه ان كانت احك
الخاصتين من

قال وإنما الشكل الثالث فشرطاً قول شرط التاج الشكل الثالث بحسب الجملة ان يكون

الضجر فعليه انما لو كانت ممكنة لم يلزم تعدد الحكم من الوسط الى الضجر لان الحكم في الكبرى

على ما هو اوسط بالفعل والوسط ليس اصغر بالفعل بل لا امکان فجاز ان يصغر

بالفعل على الاوسط فلم يندرج الا صغرا الفعل تحت فلا يلزم من الحكم بالكبر على الاوسط

الحكم على الأصغر كما انا فرضنا ان زيد اركب الفرس لم يركب الحمار وعمر اركب الحمار دون

الفرس چند خوراک ماهی مرکوب زید مرکوب عربی امکان و کلام مرکوبی نید فرس بالضرورت

مع كذب قولنا بعض ما هو مركوب من مركوبات الكمال لان كل مركوب من مركوبات الكمال

لضروته فلما لم يصدر كروب عروب الفعل على مركوب زيد لم يندرج تحت حتى تبعك الحكم

منه اليه فباعبار هذا الشرط سقط من الاختلافات الممكنة الا فقدان ستة وعشرين اختلافا

وبقيت الاختلاطات المتبعة مائة وثلاثة واربعين وهي الحاصلة من ضرب احد عشرة

٢٢ ثلثة عشر كبري فيها امان يكون احد الوصفتها الاربع اولا يكون فان لم تكن

بل تكون احكام التسع الباقية كانت جملة البنجة حيز الكبر بعينها وان كانت احكام الاربع

طه
كعك الضيف محمد وفاعنه اللادوام انكان العكس مفيداً بـ ومضموماً اليـ اللادوام الكبر

ان كانت احدى الخاصتين اما ان ينتج كالكي او عكس التضرع في الطرق لمذكورة من الخلق

والعكس والافتر اضعه ما سته. بها نما واما حنة اللاد وام من عكس الضمير فلان عكس الضمير

موجوده فیكون الادوام ههنا التوالد داخلها في صفة هذا الشكل واما ضمن الادوام الكبرى

البرفلة بنتي مع الصفة الدوام البتة وتفصيل تدرج اختلاف القسم الثاني في هذا الجدول

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

و قد عرفه

منه

۱۰۸

من الباطل في الانتاج الذي لا يتبعه
 لا مدخل في الانتاج الذي لا يتبعه
 وايضا في الوقتية لا يتبعه
 في الانتاج الذي لا يتبعه
 في الانتاج الذي لا يتبعه

في الانتاج الذي لا يتبعه
 في الانتاج الذي لا يتبعه
 في الانتاج الذي لا يتبعه
 في الانتاج الذي لا يتبعه
 في الانتاج الذي لا يتبعه

المستعملة فيه منعكس ان اخفى السؤالين والمنعكس هو السالبة الوقتية وهي اما ان
 تكون صغرى وكبرى وايضا ما كان لم ينتج اما ان كانت صغرى فاصد قولنا لا شيء من التمر
 بمنخفض بالتوقيت الذي انما كان في حق فهو من الضرورة والحق في الجواب اما ان كانت
 كبرى فاصد قولنا كمنخفض فهو من حق بالضرورة ولا شيء من التمر بمنخفض بالتوقيت
 لاننا مع امتناع السلب لشرط الثالثان يصح ان يصدق في الضرورة لثالث على جميع
 بان تكون ضرورية او دائمة او لعرض العام على كبره بان تكون من القضايا الست المنعكسة
 السؤالين لو انتفى الاثران لكانت الصغرى احكاما قضائيا ابدا ضرورية ولانها ضرورية
 احكاما ضرورية والكبرى احكاما تنبئ لكن لما كانت الصغرى في هذا الضرب سالبة وقد بينت
 ان السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب ان يكون منعكس سقط من ثلث الجملة اخذت الصغرى
 احكاما تنبئ مع الكبرى السبع فلم يبق الا اخذت الصغرى احكاما وصفيا اربع مع احكاما تنبئ
 واخفى الصغريات المشروطة خاصة واخفى الكبرى الوقتية وهي التي نتج معها اقسام تنبئ البوائف
 وذلك لان بصدد الاثر من المنخفض مجتنب بالاضافة فبقرينة بالضرورة ما دام منخفضة الا
 ولما ذكر في المنخفض الوقتية لا يفي بما امتنع سلبه لقرينة مجتنب بالاضافة فبقرينة
 واعلم ان البناء الشرطي الثاني والثالث هما بين وهما امتناع السلب حتى ياتي في الشرط
 نكن لم يضر بضرورة نقص يد على الشرط لوجوه كون ذلك في الضرر بالسادس من القضايا
 الست المنعكسة السؤالين ان هذا الضرر بالثاني انما جاء بعكس الصغرى اي ان الى
 الشكل الثاني فلان في من شرطين احدهما ان يكون الصغرى سالبة خاصة بقولنا ان
 عرفت

فان قلت لا يمكن
 في امكانين باثر
 في امكانين باثر
 في امكانين باثر
 في امكانين باثر
 في امكانين باثر

في الانتاج الذي لا يتبعه
 في الانتاج الذي لا يتبعه
 في الانتاج الذي لا يتبعه
 في الانتاج الذي لا يتبعه
 في الانتاج الذي لا يتبعه

لا تقبلوا زواجاً من نساء آبائكم من قبل
عدها ما بين يديكم

صفحة ١٠٠

۵۰

سکھ

62

—

2

五

تذکرہ

من

11.5

卷一百一十五

۱۹

50

تبر

2

10

مارع

三

ف

جدد الفخر الثالث

[illegible]

جلال الخضر الرابع والخامس

[illegible]

جلد الثانی

الصغير	الفرقة بين	اللامعة	الفرقة بين	الفرقة بين
المشقة	دائرة	عمر	عمر	عمر
الفرقة بين	الفرقة بين	الفرقة بين	الفرقة بين	الفرقة بين

مجلسه اول

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

قال الفصل الثالث في الأقسام التي تكون من الشرطيات **أقول** ليس من مذهب من قياس الشرطيات
هو تركب من الشرطيات بل ما لا يتركب من العمليات المحضه سواء تركب من الشرطيات
المحضه او من الشرطيات الخجائيا واقسامه خمسة اقسام ان يتركب من متصلين او منفصلين
او من جملة ومقتضيه او جملة ومنفصله ومقتضيه او منفصله القسم الاول ما يتركب من الشرطيات
متصلين والشركة بينهما اما في جزء تام من كل واحد منهما وهو المقدم بكامله او بالتتابع
واما في جزء غير تام منها اي جزء من المقدمه او التالي واما في جزء تام من احد هما غير تام
من الآخر فهذا ثلثة اقسام لكن القريب اطهر منها الاول هو ان يكون الشرطية فيهما معا ثانيا
جزء تام من المقدمتين وينعقد فيها الاشكال الذي ذكرناه في الوسط وهو ان الشرطية فيهما
ان كان تابعا في الصغر مقدما في الكبرى وهو الشكل الثالث كقولنا ان كان آب فنج د
ان كان ج د فنه ز كما ان كان آب فنه ز وان كان تابعا في اليافيه فهو الشكل الثاني كقولنا كما
ان كان آب فنج د وليس البتة ان كان ه ز فنج د فليس البتة ان كان آب فنه ز وان كان مقدا
فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كما ان كان ج د فآب وكما ان كان ج د فنه ز فقد يكون اذا

انما في هذا الكتاب
 غرض من الغرض الى
 ان تركت فاعرف يوسف
 بالخلف وكس وما الخلف
 فهو في هذا الشكل ان
 اليتيم ويجعل صفته
 اشكال سالبه فتقضيها
 تصالح صفته في اشكال
 كسب تقابل كسب
 تصالح كسب في اشكال

[illegible]

[illegible]

۱۷۱
تاریخ و کتب در باران

کتاب الکلیجہ و کتاب الکلیجہ و کتاب الکلیجہ

التي هي ذات ذلك حال النتيجة في كمية والكيفية فيكون نتيجة الضرب اقل من الشكل

يقول موجبة كثيرة عن شكل الثاني سالتة كثيرة على هذا قياس قال الفهم الثاني

ما يتركب من المقتضايات من اقسامها من افترايات الشرعية ما يتركب من

منفصلتين وهو يعني ينقسم الشئ قسمين الشركة بينهما اقسام جزئية وانما بينهما اقسام

بجزه تمام من احد بنام من انقضى زمان مطبوعه من شدة اقسام ما يكون بشركة

فی جزو غیر تام من مقدّمین و شرح انتاجها بحجاب مقدّمین تکلیفیه احدی یا واحد

منع غلو عليه، أقولنا: إنما هما ملاب أو كل شيء ودنا ما كل دة أو كل قد ينج دنا

اما كل انبأ وكيفية وكيفية الامتناع خلوا الواقعة عن مقدمتي التأليف وهما كل واحد

وكله. وعن أحد البخريين أن الأخت كانت مقدما

ما نفعي القلور جب ان يكون احد طرفي كرقاعده منها واقفا فالوقع من المفصلة

الثاني اما انظر في غير المشارك او انظر في المشارك فان كان انظر في غير المشارك

فيه واحد جزء النتيجة وان كان احظرفنا المشارك فالواقع معبر من المفصلة الثانية

اما الطرف المشار اليه فمتم الطرفان المشار كان علي هذا فيصنف بجهة التاليف

الخبر الذي من القبح والذات الغر المثار له وهو ان غرائبنا كانت منها فالواقعة التي

عزم منتهج المؤلف في عدم التطرف مع الخوارج المشاركون، وينعقد أن شكل الأرقام في هذا

القبض على المحسب من الغرام المتشرك في كل واحد من هذه النواحي ان يكون له شرط ان لا يتجاوز الغرام

... إلى الله تعالى ...

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو اننا كنا نعلمون

لاریس - رقدی

لا بد من صدد أحد أجزاء الانفصال المحليات صادقة في نفس الأمر تأتي جزء نفرض صفة
 من أجزاء المنفصلة بحيث مع ما يشاركه من المحليات وينتج النتيجة المطلوبة وأما إذا
 كانت نتائج التاليفات مختلفة فليكن المنفصلة مانعة الخلو كقولنا كل ح أقاب
 وأما د وأما ه وكل ب ح وكل د ط وكل ه ز ينتج كل ح أقاب وأما ز لما مر من وجوب
 صدد أحد أجزاء المنفصلة مع ما يشاركه من المحليات والنتيجة ان يكون المحليات أقل من
 أجزاء الانفصال لنفرض المحللة واحدة والمنفصلة ذات جزئين ومانعة الخلو ومشاركة
 المحللة مع أحدهما كقولنا أ ما كل أ ط أو كل ح ب وكل ب د ينتج أ ما كل أ ط وكل ح د
 لأن المنفصلة لما كانت مانعة الخلو وجب صدد أحد جزئيهما فالواقع منهما أ ما الجزء
 الغير المشارك وهو أحد جزئي النتيجة أو الجزء المشارك فيصدد مع المحللة وهما مقدمتا
 التاليف فيصدد نتيجة التاليف وهي الجزء الأخير من النتيجة فالواقع الخلو عن جزئيهما
قال القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة أقول أقسام الافترايات الشرطية ما
 يتركب من المتصلة والمنفصلة والشركة بينهما أ ما في جزئيهما أو في جزء غير تمام
 من أحدهما غير تمام من الآخر فهذه أقسام ثلاثة تنصير المصنف على القسمين الأولين
 وكل منهما ينقسم إلى قسمين لأن المتصلة فيما أ ما ان يكون صغرا وكبرى لكن المطبوع
 منهما ما يكون المتصلة صغرا والمنفصلة موجبة كبرى أ ما الأول هو ما يكون الشركة
 جزئيا من المقدمتين فالمنفصلة أ ما مانعة الجمع أو مانعة الخلو فان كانت مانعة
 الجمع كقولنا كلما كان آب نجح د ودأما اوند يكون أ ما ح د اوة د مانعة الجمع ينتج

فالمطبوع منه ما يكون المتصلة صغري و
 المنفصلة موجبة كبرى مثال الأول كقولنا
 كلما
 د اوند يكون ب نجح د
 دأما أ ما ح د
 اوة د مانعة الجمع
 ينتج دأما اوند
 يكون أ ما ح د يكون
 آب اوة د مانعة الجمع
 لأستلزام امتناع الإ
 جماع مع اللازم دأما اوند
 المحللة امتناع مع الملزوم
 دأما اوند في المحللة ومانعة الخلو
 ينتج د يكون اذ لم يكن آب نه
 د لأستلزام يقتضي الوسط للجزئين
 استلزاما لكل واستلزام ذلك
 المقدم من الثالث مثال الثاني كلما كان
 آب نكل ح د دأما أ ما كل دة أو كل د ز
 مانعة الخلو بية كلما كان آب فاما كل ح د
 اود د اواستقصاء هذه الأقسام إلى
 الوسائل التي عملنا عليها في المنطق
 من

190

[illegible]

والله اعلم

والمتقنة التي خرجها فبشرط يكون شرطية فاقاسوا الاستثناء فيكون مركبا مع
 مقدمتان احدهما شرطية والاخرى ضعيفة اي اثبات لا احدى منهما او دفع اي نفي
 ليلزم وضع الجزء الاخر او دفع كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
 طالعة ينتج ان النهار موجود لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة
 كقولنا دائما ما ان يكون هذا العدد زوجا وفردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس
 بفرد لكنه ليس زوج ينتج انه فرد ففي ان تصدق ينتج الوضع الوضع والرفع والرفع في
 المنفصل ينتج الوضع الرفع وبالعكس ويعتبر في نتاج هذا القياس شرايط احدهما
 ان تكون الشرطية موجبة فاما لو كانت سالبة لم ينتج شيئا لا الوضع ولا الرفع فان
 معنى الشرطية السالبة لزوم او انكار ولا لم يكن بين الامرين لزوم او انكار لم
 يلزم من وجوب احدهما وعدمه وجود الاخر وعدمه فاما ان تكون الشرطية لزومية
 ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة ثبت العلم بصحة الاتفاقية وكذا
 موقوف على العلم بصحة احد طرفيها او كذبه فلو استفيد العلم بصحة احد الطرفين
 او بكذبه من الاتفاقية يلزم الدلالة انهما احد الامرين وهو ما هيته الشرطية او كية
 الاستثناء اي كية الوضع او الرفع فانه لو انتفى الامر ان احقر ان يكون لزوم او انكار
 على بعض الموضع والاستثناء على وضع اخر فلا يلزم من اثبات حد جزئي الشرطية او
 نفيه ثبوت الاخران اتفاقا اللهم الا ان كان وقت الانقسام والنفصال وضع ما هو
 بعينه وقت الاستثناء ووضعه فانه ينتج قياس خرج من قوله كقولنا ان قدم زيد في

وفي مثل ذلك لو ما بينوها ملائكة
 جنبه كنية نسما / اجتماع التقيين في زمان واحد
 وسيد ظم المظللان فان قيل هل هذه الملائكة قد تسمى
 كما يشبه بالانقياس الى الله كدء ولا ضائقة في ذلك
 المحال قلنا الحق وقول الحق في الحق في الحق
 والدعوى لا الرضا المحض بل هو الحق
 والارادة في الحق

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

واما قيل ان القياس ثبت الملازمة
 بين كل امرين على التقيضين في
 ان لا يتحقق قضية كلية سالبة لزومية
 ليس البتة ان كانت الشمس طلعت
 فالليل موجود فالحق عدم النتائج
 من الاشكال الثالث من

الضيق والهم
والغص والحزن

من الدوله
الى

[illegible]

فرضیه کی لا یخفف
یقیناً ای جزو کان ینتج عین الاخر
سماحة الخلود کان كانت ماضیة

والنفس
الجماع
الامتناع
والنفس

والمعنى انما هي في ذلك الحلق
ما يمنع النفس من ذلك
وان
يصدق كانت مانعة الحلق بينه القسم انما فقط

الامتناع الخلودك الجمع من

[illegible]

وقت الظهور مع عمر الكروية لكنه قدم مع عمر في ذلك الوقت فأكروته والملا بكثرة

الاستثناء ليس بحق الاستثناء في جميع الأزمنة فقط بل مع جميع المضارع التي لا ينكح
وضع المقدم فإنا قلنا قد يكون إذا كان أب فجاء وكان أب فاقطع انما يلزم بمجرد ذلك

محقق در فی الجمله و انما يلزم لو كان آب كما وقع لانما كان واقعا مع جميع الاوضاع التي

لا ينافي أب وليس يلزم من وقوعه طائما وقوعه مع جميع الفضاء الاصلح الغير
المتنافي له لكون وضعه غير متناو. واليك من المختار الاول انك في انك

انما يسمى بجوار ان يكون وضع غير مضاف ولا يكون له محقق اصلا والمذكور في بعض الكتب
ان دواء الوضع او الرفع من غير ^{على} وهو انما يضع لو فسرنا الشرطية الكلية بما يكون اللزوم

او العناد متحققا مع الاوضاع المتحققة في نفس الامر حتى يلزم من دوام الوضع او الوجود

محقق مع جميع الأوضاع المعبره مع المقدم وليس كذلك بل هي مفترقة بتحقيق التزام
أو العناد على الأوضاع الغير المناقطة للوقت ^{سواء وجدته بالفعل أم لا} فمن ان كان الالتزام والوفاء

ابدا مع وجود الملزوم دائما وحيث لا يلزم وجود اللازم لعدم تحقق وضع الملزوم مع اللازم

وشرطه استقنائها بما يكافي صنف تولدانه يكون اذا كان الواجب موجودا كان الجزء موجودا
ط. ولكن

شكل الثالث في الواجب موجودا نماذا لا يلزم منه ان يكون الجزء موجودا في الجملة ان اللزوم

بهمنا، إنما هو على وضع اجتماع الواجب الجزئي في الوجود وهو ليس بواقع أصلاً قال
الشرطيته الموضوعية فيكون كانت **أقول** الشرطيته التي هي جزء القياس الاستثنائي أما

متصلة واما منفصلة فان كانت منفصلة اخرج استثناء عين مقدمها عين التالي والزم

فكأنه لازم عن المازوم فيبطل التزوم واستثناء يقتضي الجواب يقتض المقدم والآثر

وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملزوم ايضا ومن العكس في شئ منها اى لا ينتج استثناء
 عين التالى عين المقدم ولا استثناء بقبض المقدم بقبض التالى لوزان يكون التالى
 اعم من المقدم فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ولا من عدم الملزوم عدم اللازم
 وان كانت منفصلة فان كانت حقيقة انتج استثناء عين اى جزء كان بقبض الاخر امتناع
 الجمع بينهما واستثناء بقبض اى جزء كان عين الاخر امتناع الخلو بينهما فيكون لها اربع
 نتائج اثنتان باعتبار استثناء العين واثنتان باعتبار استثناء النقيض كقولنا اما ان
 يكون هذا العدد زوجا او فردا كثر زوج فهو ليس بفرد لكنه فرد فهو ليس بزوج لكنه ليس
 بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت مانعة الجمع انتج القسم الاول فقط اى
 استثناء عين اى جزء كان بقبض الاخر امتناع الاجتماع بينهما ولا ينتج استثناء نقيض شئ
 من جزئيهما عين الاخر لوزان تفاعى ما فيكون لها ايضا نتيجتان بحسب استثناء العين
 كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او جرا كثر شجر فهو ليس بجرا لكنه جبر فهو ليس بشجر
 ان كانت مانعة الخلو انتج القسم الثانى فقط اى استثناء بقبض اى عين الاخر امتناع
 ارتفاعهما ولا ينتج استثناء عين شئ من جزئيهما بقبض الاخر امتناع اجتماعهما فيكون لها
 ايضا نتيجتان بحسب استثناء النقيض كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او جرا كثر
 شجر فهو لا جبر لكنه جبر فهو لا شجر والى قول القائلين
 المركب قياس مركب من مقدمتين متباينتين ينتجة اخرى
 خرى وهما جزا الى ان يحصل المظهر وهو ما صرح
 الشياخ كقولنا كل ح ب وكل ب د فكل ح د
 ثم كل ح ا فكل ا د فكل ح ا
 وقامفصول الشياخ
 كقولنا كل ح ب
 وكل ب د
 وكل ا د فكل ح ا

والقياس المركب من مقدمتين متباينتين ينتجة اخرى
 خرى وهما جزا الى ان يحصل المظهر وهو ما صرح
 الشياخ كقولنا كل ح ب وكل ب د فكل ح د
 ثم كل ح ا فكل ا د فكل ح ا
 وقامفصول الشياخ
 كقولنا كل ح ب
 وكل ب د
 وكل ا د فكل ح ا

الطلب بطريق الخلف من قياس
الطلب بطريق الخلف من قياس
الطلب بطريق الخلف من قياس
الطلب بطريق الخلف من قياس
الطلب بطريق الخلف من قياس
الطلب بطريق الخلف من قياس
الطلب بطريق الخلف من قياس
الطلب بطريق الخلف من قياس
الطلب بطريق الخلف من قياس
الطلب بطريق الخلف من قياس

يحتاج مقدمناه واحدهما الى كسب بقياس اخر كذلك ان ينتهي المكسب الى المبادئ
البدئية فيكون هنالك قياسات مغتربة محضه للطلب ولهذا سمي قياسا مركبا
فان صرح بنتائج تلك القياسات سمي موصولا للنتائج لوصلة تلك النتائج بالمقدما
كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د وكل ج ب فكل ج د وكل ج ب فكل ج د
وان لم يصرح به سمي مفصولا للنتائج لفصلها من المقدما في الذكوان كانت مرادة
من حيث المعنى كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل ج د فكل ج ب فكل ج د فكل ج د
الخلف اقول قياس الخلف قياس مثبت لمطرد باطل يقضيه وانما سمي خلفا اي باطلا
لانه باطل في نفسه بل انه ينتج الباطل على تقدير عدم جفنة المطلوب هو مركب من
قياسين احدهما افتراضي من متصله وحملية والاخر استثنائي ويدين المطر ليس كل ج
ب فنقول لولم يصح ليس كل ج ب لصدا يقضيه وهو كل ج ب ولنفرض ان معنا خ
مقدمة صادقة في نفس الامر وهي كل ب ا ويجعلها اكبر من المتصلة وهو القياس الافتراضي
لينتج لولم يصح ليس كل ج ب لكان كل ج ا ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة لقياس استثنائي
ويستثنى بقض الثاني فنقول لكن ليس كل ج ا على ان كل ج ا امر محال ينتج ليس كل ج ب
هو المطلوب **قال** الاستقراء وهو الحكم **اقول** الاستقراء هو الحكم على كل وجود
في كثر جزئياته وانما قال في كثر جزئياته لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن
استقراء بل قياسا مقصدا انتهى استقراء ذلك مقدمة لا يحصل الا بنتج الجزئيات كقولنا
كل حيوان يتحرك فكذا الاستقراء عند المضغ لان الانسان والبهائم والحيوانات كذلك هو

فهو
اثبات
المطرد باطل وهو
يقضيه فهو
لو كذب ليس
كل ج ب لكان كل
ج ب وكل ا ب على
انها مقدمة صادقة
ينتج لو كذب ليس كل
ج ب لكان ج ا لكن ليس
ج ا على انها امر محال فينتج
ليس كل ج ب وهو المطلوب
منه

على كل وجود في كثر جزئياته كقولنا
حيوان يتحرك فكذا الاستقراء عند المضغ
لان الانسان والبهائم والحيوانات كذلك هو
وهو اليقيد اليقين لا شك
ان يكون الكل بهذا
الحالة كالتمساح
منه

البقيين لجواز وجود جزئي آخر لم يستقر أو يكون حكمه مخالفا لما استقر كما تمسح منّا
ذلك **قال** الشيخ التتبع هو إثبات حكم واحد **اقول** التتبع إثبات حكم

أو بين شيئين في جزئي آخر بل هو مشترك بينهما

واحد في جزئي لثبوت في جزئي آخر معنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا لجزئي
الأول فيهما والثاني أصلا والمشارك علة وجامعا كما يقال لعامة مؤلف فهو حاله تنبيهها
كالبيت يعني البيت حادث لأنه مؤلف وهذه العلة موجودة في العام فيكون حارثا
والمشتوا علة مشتركة بوجه بين أحدهما الدندان وهو اقتران الشيء بغيره وجوبا
وعدمًا كما يقال للحديث لا أثر مع التأليف وجوبا وعدمًا أما وجوده ففي البيت وأما
عدمه ففي الواجب تعالى والدندان أي كون المدار علة لذلك فيكون التأليف علة بالحدوث
وثانها السبر والتقسيم وهو إيراد فرضا الأصل وبطلان بعضها لتعيين إثباتا للعلانية
كما نقول علة الحدوث في البيت ما التأليف ولا مكان والثاني باطل بالتحلف لأن
صفات الواجب ممكنة وليست بمحاذرة فتعين الأول الوجهان ضعيفان أما
الدندان فلأن الجزء الأخير من العلة الناقصة والشرط المستلزم مدارا لمعلول والمشرط
مع أنه ليس بعلة ولما السبر والتقسيم فلأن حصر العلة في الأرض أمذكرة ممنوع
لأن التقسيم ليس مرتددا بين النقي والاثبات تجازان تكون العلة غير ما ذكرته
تم مع تسليم صحة الحصر لا نسلم أن المشترك إذا كان علة في الأصل يلزم أن
يكون علة في الفرع لجواز أن يكون خصوصية الأصل شرطا للعلانية أو خصوصية
الفرع مانعة عنها **قال** ولما الخاتمة فتمت الجان الأول في مؤلف

كقولهم
لعمري
فهو حادث
كالبيت والقبول
علية مع مشترك
بالدندان والتقسيم
غير مرتددين النقي
الاثبات كقولهم علة
الحديث ما التأليف كذا
أو كذا والآخران باطلان بالخالف
فتعين الأول وهو ضعيف أما
الدندان فلأن الجزء الأخير من العلة
وسائر الشرط المساداة مدار مع
أنه ليست بعلة ناقصة لتقسيم فاحصر
ممنوع لجواز علة غير المذكور ويتقارب
التسليم عليه المشترك في المقيس عليه
لا يلزم علية المقيس لجواز أن يكون
خصوصية المقيس عليه شرطا للعلانية
وخصوصية المقيس مانعة
عنها متروك

وهي
 بينات
 وفيه بينات
 البينات فست وبيات
 وهي قضايا التي تصور فيها
 كان في الجزم بالنسبة بينهما كقولنا الكل
 اعظم
 من الجزم
 ومثلهما
 وهي قضايا
 يحكم بها بقوى
 ظاهرة او باطنة
 كالحكم بان النفس
 مضيئة وان لنا خفا
 وغضبا ومجربات وهي
 قضايا يحكم بها بمشاهدة
 منكره مفيد لليقين كالحكم
 بان شرب السم يقتلنا موجب
 للاسهال وحده شياء وهي قضايا
 يحكم بها بمجرد قوى من النفس مفيد
 للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من
 الشمس والحدس هو سرعة الانتقال من
 المسالك الى المطالب ومتواترات وهي قضايا
 يحكم بها كثره الشهادات بعد العلم بعدم
 امتناعها كذا من شئنا طي علمها كالحكم بوجوب
 ملكة ولا يخفى مبلغ الشهادات في عند بل
 اليقين هو لثبوت كمال العدد والعلم
 الحاصل من التجربة والحدس و
 النفاذ ليس بحجة على الغير
 وهي قضايا ناسا منها معها
 وهي التي يحكم
 بها بوجوب
 لا تغيب عن الذهن عند حصول حدودها
 كالحكم بان الاربعة زوجة لثبوتها بمسا
 وبينه من

الاقضية **قول** كما يجب على المنطق استقر في صورته فاستدرك ذلك يجب عليه النظر في
 موانعها الكليته حتى يمكن الاحتراز عن الخطا في تفكر من جهتي الصورة والحداد و
 مواد الاقضية اما بيقينية او غير يقينية واليقين هو اعتقاد الشيء بان لا يترك مع اعتقاد
 بان لا يمكن ان يكون كذا اعتقادا مطابقا للنفس الامر غير ممكن الزوال فباليقين الاول
 يخرج الضم وبالثاني الجهل المركب وبالثالث اعتقاد المقلد اما اليقينية فنصيرها
 وهي مبادي الاول في الاكتساب ونظريات اما الضرورية فاستدرك ان الحاكم بصدق
 القضايا اليقينية اما العقل والحدس والمركب منهما لا يخلصا للمدرك في الحدس و
 العقل فان كان الحاكم هو العقل فاما ان يكون حكم العقل بمجرد تصور الطرفين او بواسطة
 فان كان الحكم بمجرد تصورهما سميت تلك لقضايا اوليات كقولنا الكل اعظم من
 الجزء وان لم يكن حكم العقل بمجرد تصور الطرفين بل بواسطة فلا بد ان لا تغيب تلك
 بواسطة عن الذهن عند تصورهما والا لم يكن تلك لقضايا مبادي اول وبقيت بينات منها
 قياسا منها معها لقولنا الاربعة زوج فان من تصور الاربعة والزوج تصور الانقسام
 بمساويين في الحال يرتب في ذهننا الاربعة منقسمة بمساويين وكل منقسم بمساويين
 فهو زوج في قضيتهم قياسا معها في الذهن وان كان الحاكم هو الحدس في المشاهدة فان
 كان من الحواس الظاهرة سميت حسيا كالحكم بان الشمس مضيئة وان كان من الحواس
 الباطنة سميت وجدانيا كالحكم بان لنا خفا وغضبا وان كان مركبا من الحدس و
 العقل فاعتدنا ان يكون حسيا السمع او غيره فان كان حسيا سمع نسمي المتواترات وهي
 قضايا

فضايا بكم العقل بما بواسطة لتناع من جمع كثير احوال العقل تواظنهم على الكذب بالحكم
 بوجود مكة والبغداد ومبلغ الشهادات غير مختصة في عدد بل الحاكم بكمال العدد
 حصول اليقين ومن الناس من عيّن عند المتواترين وليس بشئ وان كان غير حق التمع
 فاما ان يحتاج العقل في الحزم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى ولا يحتاج فان احتاج في
 المجربات كالحكم بان شرب السموم يسهل بواسطة مشاهدات متكررة فان لم يمتح الى
 تكرار المشاهدات في الحدس كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لا اختلاف في شكله
 النورية بحسب اختلاف وضاعه من الشمس قرنا بعدا والحدس هو سرعة الانتقال
 من امكان ان طالب يقابل افكرا فانه حركة الذهن نحو المبادىء وجوعه عنها الى
 المطالب فلا يغير من حركتين بخلاف الحدس اذ لا حركة فيه اصالا لا انتقال فيه ليس
 بحركة فان الحركة تدرى بحجة الوجود والانتقال في الوجود وحقيقته ان بسنخ المبادىء
 المترتبة الذهن فيحصل المظهر والمجربات والحدس شيئا لبيت حجة على الغير لجواز ان لا
 يحصل الحدس والتجربة المبدأ للعلم بما قال في قياس المؤلف من هذه الشبهة
اقول في عبارة مساهلة بل برهان هو لقياس المؤلف من اليقينيات سواء كانت
 ابتداء وهي الضير وبالشبهة بواسطة وهي النظريات والحدس اوسط فيه لا بد ان يكون
 علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فان كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في
 الخارج ايضا فهو برهان في ذاته بعضي التمييز في الذهن والخارج كقولنا هذا متعق
 الاخلاط وكل متعق في اخلاط محمول فهذا محمول فتعقن الاخلاط كما ان علة لثبوت

١٩٧ قول والى نفس هو سرعة

الا فتقال

الاول

بما

سأله

كما في العبارة المأثورة

سواء كانت

فان السرعة من

الاوصاف العارضة

لمحركة لا بوصفها

غيره وقد صرح بانها لا

حركة في حدس فما يكون

هناك

بوجه سرعة في الحدس

بفكرته لا استقامت في تعاقبه

والامر بين سيرة سرعته

وهذا المتعلق بالحدس

وهو لا يقتضي الا حكما من

شأنه ان يحصل بالاحاسي

فهو لا يستلزم العلم بجمع

يتمى برهانا وهو انما هو

الحدس اوسط فيه علة للنسبة في الذهن و

الخارج كقولنا هذا متعق الاخلاط وكل

متعق الاخلاط محمول فهذا محمول وما

الذي وهو ان يكون الحدس اوسط

فيه علة للنسبة في الذهن

فقط كقولنا هذا محمول

وكل محمول متعق

الحدس

متعق الاخلاط متعق

العالم تصان الابدان هي دلو لا دفع العقل والسر
 كانت في زوايات وعرف كذب الوهم
 هو دقة العقل مقدمات القياس لتفصيل
 من انكار عند اصول والنتيجة والبيان
 من هذا يسمى مفسطة وانفرد منه فاعلم

الفقر

العالم تصان الابدان هي دلو لا دفع العقل والسر
 كانت في زوايات وعرف كذب الوهم
 هو دقة العقل مقدمات القياس لتفصيل
 من انكار عند اصول والنتيجة والبيان
 من هذا يسمى مفسطة وانفرد منه فاعلم

الفقر فلا بد ان نأخذ بهما مسلما والقياس المؤلف من المشهور والمسلّمات يستمدان
والغرض من التزام الخصم لاقتناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان ومنها
المقبولات وهي قضايا يؤخذ ممن يعتقد فيهم امثال امرئ القيس من العجرات والكروانات
كالانبياء والاوتياء وامثال اختصاصه بمن يدعي عقله ودين كاهل العلم والزهد وهي نافعة جدا
في تعظيم امر الله والشفقة على خلق الله ومنها المظنونات وهي قضايا يحكم بها حكماء حجة
مع يجوز نقيضه كقولنا ان لا يكون بطوف بالليل فنوسات والقياس المركب من المقبول
والمظنونات يستمد خطابه والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور ومعاشهم
ومعادهم كما يفعل الخطباء والوعاظ ولهم المخبليات وهي قضايا يتجنبها فتناء النفس
منها قبضا او سبطا فمنعوا ترغيب كما اذا قيل ان الخير اقوية سيالة ان بسطت النفس
وترغبت في شرها واذا قيل العسل مرهقة انقبضت النفس وتفرقت عنه والقياس
المؤلف منها يستمدى شعرا والغرض من انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في
ذلك ان يكون الشعر على وزن لطيف او يشد بصوت طيب كما فعل الشعراء و
المغنى بهما الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة وانما
قيدها الامور غير المحسوسة لان حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذبة كما اذا حكم بحسن
الحناء وبيع السهواء وذلك لان الوهم فوق جسمانية الانسان بما يدرك الجزئيات
المتفرعة من المحسوسات فهي تابعة للحس فاذا حكمت على المحسوسات كان حكما صحيحا
ان حكم على غير المحسوسات باحكامها كان كاذبا كما حكم بان كل موجود مشار اليه

وبان ولاء العالم قضاء لا يتناهى بل ان الوهم والمخس سبقا الى النفس فهي متجذبة اليهما
مستخرقة لها حقها احكام الوهميات وتبالم بغير عندها من الاقليات ولولا دفع
العقل والشرع لتكذب بها احكام الوهم بقوا لتباسها بالاوليات وان لم يكن يرتفع
اصلا وتما يعرف بكذب الوهم انه ليسا عد العقل في المقدمات المنتجة لنقيض ما حكم بها
كما يحكم الوهم بالخوف عن الموت مع انه متوافق للعقل في ان الميت جمد والجدار لا يجان
منه المنبع لقولنا الميت لا يخاف عنه فان وصل الوهم والعقل الى النتيجة نكص الوهم و
انكروها والقياس المركب منها ليني سفسطة والغرض منه تغليب الخصم واسكاته و
اعظم فائدة ما معرفتها للاحتراز عنها **قال** المغالطة قياس يفسد صورته **اقول**
فمنه المغالطة قياس فاسدا مما من جهة الصورة او من جهة المادة اقام من جهة الصورة
فبان لا يكون على الهيئة المنتجة لاختلاف الشرط بحسب الكمية والكيفية او بالجملة كما
ان كانت كبرى الشكل الاول جزئية او صفراء سالتا وممكنة واقام من جهة المادة
فبان يكون المطلوب بعض مقدماته شيئا واحدا وهو المصادرة على المطلوب كقولنا
كل انسان بشري وكل بشري خفاك فكل انسان خفاك او بان يكون بعض المقدمات كاذبة
شبيهة بالصادقة وشبيهة بالكاذب بالصادق اقام من حيث الصورة او من حيث
المعنى اقام من حيث الصورة فكم قولنا الصورة الفرس المنقوشة على الجدار ان فرس وكل
فرس صهاال لينتج ان تلك الصورة صهاال اقام من حيث المعنى فكعدم رعاية وجود
الموضوع في موضوع كقولنا كل انسان فرس فهو انسان وكل انسان و فرس فهو فرس

انه لا يكون على هيئة منتجة لاختلاف شرط
معتبر بحسب الكمية والكيفية والجملة او
مادة بان يكون
بعض مقدماته
شيئا واحدا
لكونه اللفاظ
متوادة كقولنا
كل انسان بشري وكل
بشري خفاك فكل انسان
خفاك او كاذبة شبيهة
بالصادقة من جهة اللفظ
كقولنا الصورة الفرس المنقوشة
شتر على الخائط هذا فرس وكل
فرس صهاال لينتج ان تلك الصورة
صهاال اقام من جهة المعنى فكعدم
مراعاة وجود الموضوع في الموضوع
كقولنا كل انسان فرس فهو انسان
وكل انسان و فرس فهو فرس لينتج بعض
الانسان فرس ووضع الطبيعة مقام كيان
كقولنا كل انسان حيوان والحيوان جنس
لينتج ان الانسان جنس لا خذا لا مورد
الذي هيته مكان العينية وبالعكس
فعلبك بمراعاة كل ذلك
للا تقع في الغلط
للمغالطة سفسطة
ان قابل بها
الحكيم
وشاغبى له قابل بها الجدلي منق

بزرگوار

تربیت

في بيانها واعراضها الذاتية واما محمولاتها فهي الاعراض الذاتية لموضوع العلم
 ببيان ان يكون خارجا عن موضوعاتها وقد اخذ في المسئلة مع كونه وسطا في
 نسبة وهو عرض ذاتي وقد يكون نوع موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن تنصيفه
 من نوع من المقادير وقد يكون نوع موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل
 خط قام على خط ذاتي لا ويني للخط قائمتان او متساويتان لهما فالخط نوع من
 المقادير لا امتناع ان يكون جزء الشيء مطلوبا بالبرهان لانه الاجزاء بين الثبوت
 شيء وليكن هذا اخر ما اردنا ابراره في هذه الاقدار قد تم هذا الكتاب
 المسمى ببحر القواعد المنطقية في شرح الرسائل التمسية بمباشرة
 اقتضار الحاج والمعتبر حاجي بن هبيرة آقا احمد المرحوم الشيرازي
 وبنجر العبد المذنب عبد الرحيم بن محمد
 المرحوم غفر الله له ولوالديه بما بحق النبي
 والهنا الطيبين الطاهرين صلوات
 الله عليهم اجمعين في ثمانية
 شهر ربيع الثامن
 سنة ١٢٩٥

یک جلد در چهار روز ۴۰ روز فام درت سلیقه یخ و در دره روز ۴۰ روز

نشد

۴۰

معلوم باشد

در حال صحت و با اختیار خوش در حضور دینی و واحد سر دروش
عس و کریم پسر ابن جان نام ولدش با المواجهه بکطیف زوج
تمینه دخر قادر بر سببی ستم بره مهرش دار و زوجه مرقوم
تمینه قو را قبول کرد و بنا بر کطیف بانی مرقوم تمینه
واقع است بعد انقضاء العده مرقوم شوهر یکسری
شروط خوشی است *لا قبل المعلنات کبریه*
سبع الافر ۱۲۶۵

مدرسه عالی

محمد

محمد

محمد ولد دروش

محمد

محمد سرانجام

محمد

محمد شیرانی



اول

⑤





سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران